

جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الآداب و اللغات
قسم الآداب واللغة العربية



مذكرة ماستر

تخصص : لسانيات عربية

إعداد الطالبتين:

حياة لوذان

أسماء بغزة

يوم: 19/09/2020م

التقريب التداولي للتراث العربي من منظور الدكتور طه عبد الرحمن

لجنة المناقشة:

أ. د.	جامعة محمد خيضر-بسكرة- مشرفا ومقررا	ليلى كادة
د.	جامعة محمد خيضر-بسكرة- رئيسا	سميحة كفالي
د.	جامعة محمد خيضر-بسكرة- مناقشا	مسعود قاسم

السنة الجامعية: 2019م-2020م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ

تَعْقِلُونَ ﴾

سورة يوسف: (٢)



شكر وتقدير

الحمد والشكر لله على ما وهبنا إياه من عزم ومقدرة على إنجاز هذا العمل ،

وعليه تتقدم الطالبتان بأسمى آيات التقدير والاحترام إلى أستاذتنا ومضربتنا الفاضلة الأستاذة كادة ليلي

على تفضلها قبول الإشراف على هذا الموضوع ، وعلى كل ما بذلته من وقت وجهد في توجيهنا وإرشادنا

فنسأل الله أن يجازيها بخير ما جاز به عالمنا عن معلم.

كما لا ننسى في هذا المقام كل من الأستاذ الأمين ملاوي والدكتور شكري علوي ياسين

من جامعة الكوفة على تكريمهما وأفكارهما البناءة.

كما نتوجه بجزيل الشكر وخالص الامتنان إلى أعضاء اللجنة المناقشة

كل باسمه على تفضلهم بقبول مناقشة هذا البحث ، مشتمين لهم كل التوجيهات والاقتراحات المطروحة .



فجرس الرموز والاشارات

دليل الاختصارات والإشارات المستعملة في هذا البحث.

- د.ط: دون طبعة.

- د.س: دون سنة.

- تر: ترجمة.

- تح: تحقيق.

- د.ب: دون بلد.

- د.ن: دون نشر

- [...]: كلام محذوف.

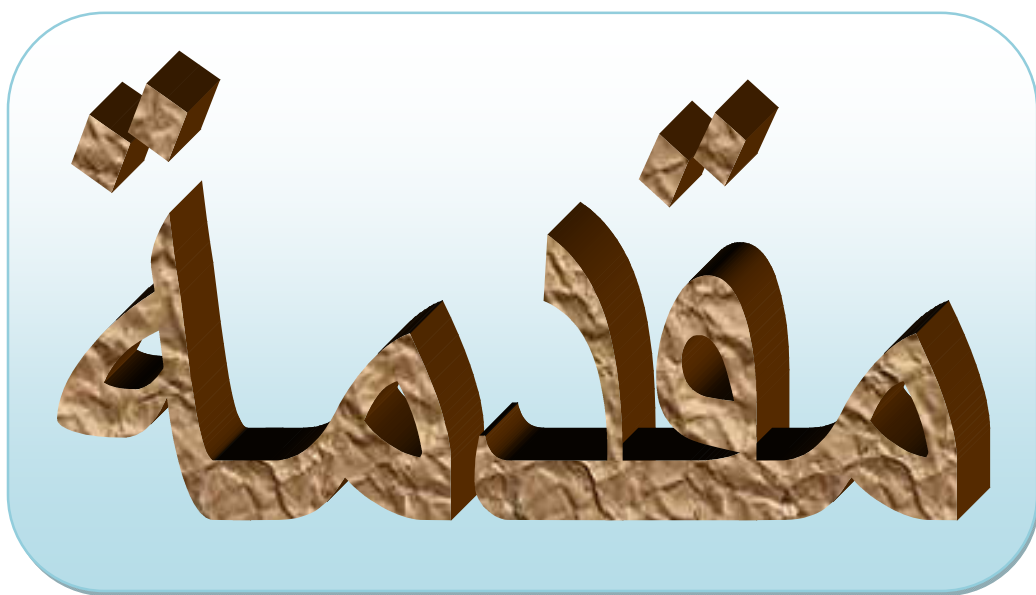
- «...»: إشارة إلى النص المنقول أو المترجم.

- مج: المجلد.

- ج: الجزء.

- ع: العدد.

-*: شرح مفهوم أو مصطلح في الهامش.



إنَّ الذي يجيل نظره في طبيعة الفكر الغربي، يدرك فكرة المركزية في إنتاج المعارف والعلوم التي شكلت محور التفكير، وذلك بتمثله الدائم لكل تقدم وقوة، في مقابل الفكر العربي، الذي يتخذ -في تصور الغربيين- بصورة تعكس التخلف والضعف، هذا التصور أتاح للثقافة الغربية والفكر الغربي الفرصة ليكون مركزا للقيادة وبؤرة للإنتاج الفاعل، في حين يوجب على الثقافة العربية أن تكون مستهلكة منفعة، والمتمعن في حقول المعرفة والإنتاج الفكري، سيجد سمة مميزة في الوعي العربي ألا وهي: "المماثلة الغربية و التماهي حد المطابقة" إن على مستوى الرؤى، أو على مستوى المناهج، أو المفاهيم، هذا الواقع الذي فرضت فيه الثقافة الغربية هيمنتها الفكرية والمعرفية، إنما هو عائد فيما يبدو إلى عاملين أساسيين: الأول محصور في فكرة المركزية، إذ سيطرت هذه الفكرة على مختلف الثقافات غير الغربية، وجعلتها لا تستطيع أن تفتح آفاق الإنتاج المعرفي والأطر الخاصة بها، إلا بما تمليه عليها القوانين الغربية، فتجد نفسها في ارتباط دائم بها في مختلف لمجالات، أما السبب الثاني، فمرتبط بطبيعة الثقافة العربية في حد ذاتها، وبالفكر الذي تحمله، الذي يجعلها في انبهار دائم بكل ما يصدر عن الثقافة الغربية، سواء في الموضوعات، أو المفاهيم، أو المناهج، أو النظريات، أو غيرها. مما يجعلها تستجيب لكل ما يحمل طابعا غربيا، الأمر الذي يوحى بعجزها عن إنتاج معرفي يحمل طابع عربي خاص بها، وتصورات تفتح لها آفاق التواصل مع الغير.

وفيما يبدو أنَّ تحقيق هذا الطموح الفكري، كان قد تجسد في مطلب طه عبد الرحمن بحكم اهتمامه بالدراسات التراثية، من خلال مشروعه الفكري "التقريب التداولي للتراث العربي الإسلامي"، والحقُّ أنَّ كثيرا من الأقوال والآراء التي أدلى بها طه عبد الرحمن في بطون كتاباته، يشوبها الاستغراب الشديد من تهافت الدارسين على الإنتاج

الغربي وانبهارهم به، ليجعل من مشروعه همزة وصل بين الثقافتين العربية والغربية، مُبينا الحدود الرمزية الفاصلة بينهما، وهذا بأي حال من الأحوال لا يعني إقصاء الآخر، أو احتقاره، أو تهميشه، ومقاطعته، وإنما تجسيد ذات فاعلة مُنتجة، تبني أطرها الفكرية وتدخل مضمار التنافس والإسهام العلمي، على قاعدة الحوار المتكافئ والمساءلة النقدية لما تنتجه الثقافات الأخرى، بقصد الاستفادة منها، وليس الإذعان لها، ليتخذ طه عبد الرحمن الأداة التقييمية المتمثلة في المجال التداولي، كدعامة أساسية لنظريته التكاملية مشتغلا بالية التقريب التداولي، كمناط لتقريب العلوم المنقولة إلى مجال التداول الإسلامي، معتنيا بعلمي المنطق والأخلاق، ومقربا لهما وفق ما يقتضيه المجال وما ترتضيه القواعد التداولية، وكانت الغاية الدافعة لهذه العمليات التي أجراها طه عبد الرحمن على التراث، أو بالأحرى على الدراسات التي اشتغلت على التراث العربي الإسلامي كونها قد أجمعت في حقه كثيرا، محاولا دفع باطل الأقاويل، التي أحاطت بالتراث من كل جانب، مشددا على ضرورة التخلص من الأحكام المسبقة، التي اعتاد بعض المشتغلين ترديدها خدمة لمناهج غريبة، وتأييدا لأفكار غيرهم، فيحصل بذلك التقطيع والتجزئ لهدا التراث الرصين والمتكامل، ولما كان البحث محاولة إلى الولوج لفكر طه عبد الرحمن من جانب عملية التقريب، التي وُسم بها في اشتغاله على التراث والآليات المستحكمة لمضامينه، والابتعاد عن عمليات الاستهلاك، والاستيراد لآليات غريبة وغريبة نشأت لغير هذا التراث، ووضعت لمقاصد غير مقاصد التراث، وكشفت ووصلت لنتائج لا تخدم التراث، لا من جانبه اللغوي، ولا من جانبه العقدي، ولا المعرفي.

من هذه الجهة، تأتي أهمية البحث في سعيه الكشف عن الخيط المنهجي الناظم لمشروع طه عبد الرحمن، ليس هذا وحسب، بل عن كيفية تطويع هذه العلوم وفقا لما يقتضيه المجال التداولي الإسلامي، وتحقيق العلم النافع للذات، والغير في أجلها وعاجلها، فكان لزاما التطرُّق لكشف هذه الآلية، التي أنجزها الباحث للخروج من الركود الحاصل والجمود، الذي وُسمت به الدراسات المشتغلة على التراث، والبحث عن مكامن

القصور فيه، ومعالجته بآليات غريبة خارجة عن مجاله التداولي، لينطلق طه عبد الرحمن في تقويمه مشيراً إلى كتابات الجابري ومنهجه. ويولي طه عبد الرحمن أهمية إلى الأسلوب التبليغي العربي، لما يحمله من قوة في البيان، وعقيدة راسخة سليمة ومعرفة مستندة هي الأخرى في تكوينها إلى لسان عربي صحيح، وعقيدة إسلامية قديمة، معترفاً أنّ تقريب العلوم المنقولة، لا تكون بمنأى عن إخضاعها لمقتضيات أصول المجال التداولي الإسلامي (العقيدة، واللغة، والمعرفة)، فيكون التوسل بالاختصار في العبارة واجباً، وتشغيل المعتقد فرضاً، وتهوين الأفكار إجبارياً، للتخلص من عمليات الحشو والإطالة الزائدة، وهروباً من التعطيل العقدي، وتجاوزاً للتهويل الفكري، واتخذ الرجل علم المنطق لنزع الصبغة التجريدية التي وسمته آخذاً إياه نحو الوصف العملي النافع، وتحقيقاً لثمرات محسوسة وغير محسوسة، اختار فيها التوسل بالعقيدة الإسلامية كمرجع، وبلوغ الفائدة الذاتية والمتعدية في الآجل والعاجل، ولم يقف عند هذا العلم، بل اختار علم الأخلاق اليوناني، كذلك في محاولة جادة لتقريبه من المجال التداولي الإسلامي، حاول نزع الصبغة التجريدية عنه، والانتقال إلى الوصف العملي الناجع والناجح، الذي لا يقتصر على النظر المجردّ الصرف، وإنما يتعداه إلى تحقيق المنفعة العملية المنجزة بعملية وصل، قائمة بين المفاهيم العملية ومدلولاتها اللغوية، ومرجع الحكم فيها إلى الأحكام الأخلاقية، التي وجدت في الشرع، محققة بذلك نتائج عملية نافعة للذات والغير في الآجل والعاجل، وللاقتراب من تلك القضايا وغيرها، سواء من ناحية الفكر والمنهج وكذا ممارسة طه عبد الرحمان لها، وعلى هذا الأساس جاء البحث بالعنوان الآتي:

لتقريب التداولي للتراث العربي من منظور الدكتور طه عبد الرحمن

وتقف وراء اختيارنا المضي قدماً للبحث في هذا الموضوع، جملة من الأسباب

والدوافع نوجزها فيما يأتي:

○ الميل للدراسات المهمة بالتراث، خاصة أبحاث طه عبد الرحمن، والفكر المغربي وأطروحاته.

○ التعرف على التقريب التداولي وفق ما جاء به طه عبد الرحمن، باعتباره أهم النماذج الفكرية في العالم العربي، وبالتالي تحصيل الاستفادة من مشروعه هذا.

○ جاء على لسان الكثير صعوبة فكر هذا الرجل، وطريقة طرحه للمواضيع، ما حرك فينا الرغبة في معرفة طريقة تفكيره، وصوغ الدعاوى اللغوية، والعلمية والفلسفية.

■ هذه الأسباب قاطبة كانت الحافر للولوج في غمار البحث، والغوص في مسالكة بغية الإجابة عن الإشكالية الآتية : **كيف جدد طه عبد الرحمن النظر في منهج تقويم المضامين التراثية؟ وانتقل من المدارس إلى الممارسة التقريبية؟.**

ومن جملة التساؤلات الفرعية ما يلي:

■ ما المنطلقات (الأسس والمبادئ) التي ارتكز عليها طه عبد الرحمن في بناء نظريته التقريبية وفقا لمقتضيات المجال التداولي الإسلامي.

■ ما المقصود بالتقريب التداولي عند طه عبد الرحمن؟

■ كيف تتم عملية التقريب التداولي؟ ما شروطها؟ وماذا ينجر عن الإخلال بها؟.

■ كيف تحدث عملية الوصل بين مصدر التقريب ومقصده؟.

■ ما الآليات الصورية المعتمدة في التقريب التداولي الطاهائي؟.

■ كيف عالج طه عبد الرحمن المفاهيم والقيم العملية وفق مقتضيات المجال التداولي؟

■ كيف تتم عملية الحفاظ على خصوصية المجال التداولي وتوسل آلية التقريب حتى

لا يكون التراث العربي الإسلامي عرضة للاختراق والمسح والتشويه؟.

■ لا أحد يشك أو يماري في كون التراث مكنز ثمين ومتجدد له قابلية لإعادة وفق آليات لها فاعلية في الإنتاج؛ وعليه كيف تتم عملية استنباط الآليات منه وخدمة له؟.

وغيرها من الأسئلة التي شغلت الذهن وراودت النفس وفرضت نفسها بإلحاح طالبةً الإجابة، وإذا تبين هذا بقي أن نحدد الهيكل العام للبحث الذي قسمناه إلى مدخل وفصلين (نظري، تطبيقي)، تنصدها مقدمة وتليهما خاتمة استقل كل فصل بموضوع مخصوص، ومجال محدد، بيان ذلك فيما يأتي:

- مقدمة
- مدخل: تحديد مفاهيم ومصطلحات الدراسة.
- الفصل الأول: الرؤية التداولية للتراث العربي الإسلامي في مشروع التقريب لطفه عبد الرحمن.
- الفصل الثاني: تجديد العلوم المنقولة على مقتضى نظرية التقريب التداولي لعلم المنطق والأخلاق-أنموذجين.
- خاتمة

حري بالبيان أن فهم العنوان لا يتأتى إلا بالوقوف على مفاهيم ومصطلحات الدراسة ضبطاً وتحديداً، وهذا ما عني به مدخل هذا البحث، في حين قسم الفصل الأول، على خمسة عناصر تنصدها توطئة، مسوق أول تلك العناصر لإبراز خصيصة الانتقال من التجزيء إلى التكامل، وتقصي النظرة التكاملية الناظمة لمشروع طه عبد الرحمن، ومعقود ثانيه لتبيان أصول المجال التداولي، ومميزاته التي تحفظ للتراث الإسلامي خصوصيته، وتعلق الثالث بالمعايير التوجيهية، التي من شأنها أن تحفظ الحقيقة التداولية، تتيح استنباط القواعد في ظل خصوصية المجال التداولي.

ويشير رابع هذه العناصر إلى أنواع القواعد التداولية، التي تقرر الكيفيات التي تكون بها العقيدة الإسلامية أصح من غيرها، وكذا الكيفيات التي تكون بها اللغة العربية أبلغ من سواها، والكيفيات التي يكون بها العقل الإسلامي أسلم من غيره، وخامس تلك العناصر مخصص لضروب الإخلال بقواعد المجال التداولي وذلك ببيان الإخلال الذي تتعرض له القواعد التداولية الثلاث؛ التفضيلية التأصيلية، والتكميلية، وما ينتج عنه من إخلال بالقواعد التداولية.

وقسم الفصل الثاني هو الآخر إلى خمسة عناصر تتقدمها توطئة؛ خُصص الأول لمعاينة جدلية الدخيل والأصيل من العلوم، من منطلق الدمج وفق ما تمليه القواعد التداولية، ويتيح المجال التداولي، وعني العنصر الثاني بالدواعي والأسباب التي جعلت علم المنطق يحتاج لهذا النوع من التقريب، وأما العنصر الثالث، فيبين الممارسة التقريبية لطفه عبد الرحمن باتخاذ النماذج الثلاث ابن حزم، والغزالي، وابن تيمية، واستثمار آليات المنطق لخدمة مجال التداول العربي الإسلامي، ثم ضروب الإخلال فيه ليتم تجاوزها، في حين خصص العنصر الرئيسي الرابع لتوضيح الممارسة التقريبية لعلم الأخلاق من ناحية نزع تجريده، وضروب الإخلال في هذا العلم ليتم تصحيحها، وتكييفها وفق ما يرتضيه مجال التداول الإسلامي، ليكون خامس هذه العناصر، معنيا بإبراز التفوق التداولي العربي في الممارسة التراثية.

أما الخاتمة فقد تولت إيراد جملة من النتائج المتوصل إليها في البحث.

وحري بالبيان أن مشروع **طه عبد الرحمن** خاصة في جانب التقريب التداولي قد لفت أنظار مجموعة من الباحثين على اختلاف مرجعياتهم، نذكر من تلك الدراسات: مدخل إلى فكر طه عبد الرحمن، ربيع حمّو، وحوارات من أجل المستقبل.

ولا شك أن البحث يركز على جملة من المعارف المستقاة من بطون العديد من

المؤلفات، التي كانت معينا لإكماله، نورد بعضها على سبيل الذكر لا الحصر:

❖ تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن.

❖ فلسفة التواصل في الفكر العربي المعاصر (طه عبد الرحمن وناصر بين القومية والكونية).

❖ مفهوم المجال التداولي في مشروع طه عبد الرحمن، محمد همام.

❖ مدخل إلى فكر طه عبد الرحمن، ربيع حمّو.

❖ التراث عند طه عبد الرحمن، أحمد كروم.

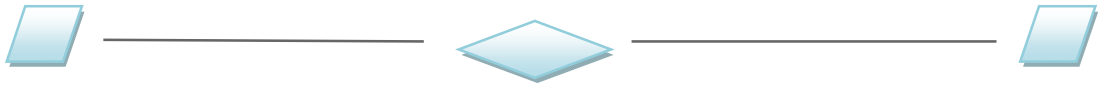
❖ روح المنهج، حمّو النقاري.

ويجب الإشارة إلى أن موضوع البحث يتكئ على المنهج التداولي، لأنه الأنسب لموضوع بحثنا.

ثمة حقيقة كان ولا بد أن نقر بها، وهي الصعوبات التي واجهتنا أثناء عملية إعداد البحث، وتكمن هذه الصعوبة في الطرح الفكري لطه عبد الرحمن، الذي تطغى فيه الفلسفة، والتعمق الفلسفي الكثير في معالجة مختلف القضايا، ولعل ميولنا السابق للدرس الفلسفي، كان معينا لنا على الصبر، وتجاوز هذه الصعوبة وغيرها.

ختاما لا يسع الطالبان إلا أن يقرّا بالشكر والامتنان إلى الأستاذة الدكتورة ليلي كادة، على كل الدعم المقدم والتوجيهات القيّمة والمقوّمة، كما لا ننسى في هذا المقام كل من الأستاذين الأمين ملاوي من جامعة بسكرة، وشكري علوي ياسين من جامعة الكوفة على كرمهما وأفكارهما البناءة.

مبحث



تحديد مفاهيم ومصطلحات الدراسة

معلوم أنّ فهم العلوم، لا يتأتى إلا بالوقوف عند شبكة المصطلحات، التي تدور في فلك ذلك العلم، أو ذلك المشروع الفكري؛ فتكون بذلك آلية ضابطة، وشارحة له ومحددة للهدف المنوط منه، ولا سبيل للاقتراب من فكر **طه عبد الرحمن** إلا بالاقتراب عند أهم المفاهيم والمصطلحات، للتواصل مع هذا الفكر والخروج بنظرة متكاملة حول مشروعه.

01- تحديد المفاهيم

1.1- التقريب

تميز **طه عبد الرحمن** عن غيره من المشتغلين في ميدان الدراسات التراثية بالالتزام عما أعلنه في البحث، وطرحه على شكل مشروع طويل المدى، من أهم مصطلحاته التقريب، يقول في هذا الصدد: «التقريب عملية تصحيحية لا تتم إلا على أساس تحصيل اليقين في القواعد التداولية الأصلية، فاعلم أن هذه العملية لا بد لها أن تتوسل بآليات صورية تشترك في استعمالها جميع أنواع التقريب»⁽¹⁾.

نستنتج مما سبق ذكره أنّ **طه عبد الرحمن** شديد الحرص في عمله على التقريب فهما وتحقيقا، متوسلا آلياته الصورية، بغرض تخليص الفكر العربي من أسر الفكر الغربي، ومن سطوة المصطلحات، وغلبتها على الدراسات العربية.

2.1- التداولية

1.2.1- المفهوم المعجمي للتداولية: يعد مصطلح التداولية من المصطلحات التي

لاقت رواجاً في العقود الأخيرة، بالدراسة والبحث والتقيب، من لدن الكثير من الباحثين والدارسين في مجالات معرفية مختلفة، وقبل الخوض في تعريفها اصطلاحاً، وهي متاهة

(1) - تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط: 2، (د.ت)،

لا يسلم الباحث فيها من الإطالة والإطناب، لا بأس أن نلفت النظر إلى مفهومها المعجمي، المستقى من الجذر اللغوي لمصطلح التداولية، وهو الفعل الثلاثي «دول» فقد وردت مثلاً في مقاييس اللغة لابن فارس (ت:395هـ) «عَلَى أَصْلَيْنِ» أحدهما يدل على تحول الشيء من مكان إلى آخر، والآخر يدل على الضعف واسترخاء، فقال أهل اللغة: أندال القوم، إذا تحولوا من مكان إلى مكان، ومن هذا الباب تداول القوم الشيء بينهم: إذا صار من بعضهم إلى بعض: والدولة والدولة لغتان. ويقال بل الدولة في المال والدولة في الحرب، وإنما سمي بذلك من قياس الباب؛ لأنه أمر يتداولونه، فيتحول من هذا إلى ذلك، ومن ذاك إلى هذا»⁽¹⁾.

مثل ما جاء في: أساس البلاغة للزمخشري (ت:538هـ): «دَالَتْ لَهُ الدَّوْلَةُ، وَدَالَتْ الأَيَّامُ بِكَذَا، وَادَّالَ اللهُ بَنِي فُلَانٍ مِنْ عَدُوِّهِمْ؛ جَعَلَ الكَثْرَةَ لَهُمْ عَلَيْهِمْ وَاللهُ يُدَاوِلُ الأَيَّامَ بَيْنَ النَّاسِ مَرَّةً لَهُمْ وَمَرَّةً عَلَيْهِمْ، وَيُقَالُ الدَّهْرُ دَوْلٌ وَعَقْبٌ، تَدَاوَلُوا الشَّيْءَ بَيْنَهُمْ أَي مَرَّةً لِهَذَا وَمَرَّةً لِذَلِكَ»⁽²⁾.

ومن الشواهد القرآنية ما جاء في الذكر الحكيم، قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ الأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾⁽³⁾.

وبالتالي تنصب دلالة لفظة التداولية كلها على معنى التحول من مكان إلى آخر، وبمفهوم التناقل بين هذا وذاك، ويستوجب في هذا التحول أن لا يثبت على حال، وإنما يكون له أكثر من وجه، وهذا غيظ من فيض مما ورد في المعاجم وكتب التراث.

(1) - مقاييس اللغة، ابن فارس، تح: عبد السلام هارون، دار الجيل، ط:2، 1991، ج:2، ص:314.

(2) - أساس البلاغة، أبو قاسم جار الله بن عمر بن أحمد الزمخشري، تح: محمد باسل، دار الكتب العلمية، (د.ط) 1988، ج:1، ص:303.

(3) - آل عمران، الآية:140.

2.2.1- المفهوم الاصطلاحي للتداولية

حاول طه عبد الرحمن التعريف بالفكر التداولي، وتطبيقه في بعض مناحي الثقافة العربية الإسلامية، وتجلت محاولاته في تقسيم اللسانيات إلى ثلاثة أقسام:

● «الداليات: وهي الدراسات التي تختص بوصف الدال الطبيعي، في نطقه وصوره وعلاقاته، وبذلك تكون الداليات على ضوء هذا المفهوم تكون شاملة للأقسام الثلاثة المشهورة: الصوتيات، الصرفيات والتركيبات.

● الداليات: هي الدراسات التي تختص بتفسير العلاقات التي تجمع بين الدوال الطبيعية ومدلولاتها، سواء اعتبرت تصورات في الذهن أو أعيانا في الخارج .

● التداوليات: هي الدراسات التي تختص بتحديد العلاقات التي تجمع بين الدوال الطبيعية ومدلولاتها والدالين بها»⁽¹⁾.

وقد أشرنا بداية أن المفهوم يخضع للتعدد نتيجة لتعدد الاتجاهات المختلفة ، وتبعاً لهذا التعدد، سعى طه عبد الرحمن في كتابه تجديد المنهج في تقويم التراث، أن يقدم هو الآخر مفهوما لهذا المصطلح، يقول في هذا الصدد: «وصف لكل ما كان مظهراً من مظاهر التواصل والتفاعل بين صانعي التراث من عامة الناس وخاصتهم»⁽²⁾. ونلاحظ هنا أن هناك التواصل والتفاعل، فهذين المصطلحين أساس العملية التخاطبية -حسب رأيه- غير متناسين عناصر الخطاب الأخرى، وبالتالي تصبح الحلقة التواصلية مكونة من عناصر العملية الخطابية وتحقيق التفاعل لغاية التواصل.

ونرى أن هذا المصطلح تطور، فأصبح يوظف في اللغة الفرنسية في مجال القضاء، وتحديدًا عبارة **pragmatique sanction** التي تعني: المرسوم أو المنشور

(1)- في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، طه عبد الرحمن، الدار البيضاء، المغرب، ط:2، 2000، ص:29.

(2)- تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، ص:243.

غير أنه ينبه إلى أن تخصص هذا العلم مُنصب على مستوى لساني خاص، يهتم بدراسة اللغة في علاقتها بالسياق التواصلية لعملية التخاطب، وبالأفراد الذين تجرى بينهم تلك العملية التواصلية»⁽¹⁾.

ومعنى هذا أن التداولية تهتم أساساً بدراسة اللغة أثناء الاستعمال، معتمدة بنوايا المتكلم وسياق الكلام.

3.1- التراث

1.3.1- المفهوم المعجمي للتراث: لاشك أن كل المجتمعات وإن تباينت تولي اهتماماً وعناية بماضيها، وتحاول إعادة النظر فيه، وكذا إعادة التفكير فيه وقراءته، غير أن ما ينبغي التنبيه إليه في هذا الصدد، كيفية التواصل مع هذا التراث، وقد سيقت له تعريفات عديدة نذكر منها: «الْوَارِثُ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَهُوَ الْبَاقِي الدَّائِمُ الَّذِي يَرِثُ الْخَلَائِقَ، وَيَبْقَى بَعْدَ فَنَائِهِمْ [...] يُقَالُ وَرِثْتُ فَلَانًا مَالًا وَوَرِثْتُهُ وَإِرَاثَةً وَتَرَاثًا وَالْوَرِثُ مَا يُخَلْفُهُ الرَّجُلُ لَوَرِثْتِهِ»⁽²⁾. ومنه؛ فمشتقات كلمة "وَرِثَ" وردت بمفهومين، الأول مادي يتعلق بما يتركه الوالد من مال، والثاني يرتبط بالمعنى الروحي أو العلاقات المعنوية، وبهذا يكون المعنى اللغوي لكلمة التراث ينضوي تحت مفهوم الترك، خاصة ما تعلق بترك الوالد لأولاده من أموال، ليس هذا فقط بل يتعلق بالعلاقات الروحية.

2.3.1- المفهوم الاصطلاحي للتراث: عُدَّ التراث الفضاء الرحب الذي مارس فيه الدارسون جل قراءاتهم، ومن الذين اشتغلوا عليه بظروف ومعطيات داخلية وخارجية، نجد طه عبد الرحمن، الذي يحدد مفهوم التراث، بقوله: «هو جملة المضامين والوسائل الخطابية

(1) - اللسانيات التداولية في الخطاب القانوني، مرتضى جبار كاظم، دار الأمان، بيروت، لبنان، ط:1، 2015، ص:13.

(2) - «مواقف من التراث العربي الإسلامي، جميل حمداوي»، مجلة الإصلاح، العدد الرابع، جويلية، 2005، ص:14.

والسلوكية التي تحدد الوجود الإنتاجي للمسلم العربي في أخذه بمجموعة من القيم القومية والإنسانية، سواء كانت حية أو ميتة»⁽¹⁾.

من خلال هذا التحديد الذي صدر عن **طه عبد الرحمن**، نستشف بما لا يدع مجالاً للشك، أن التراث تراكم حضاري وثقافي، يشمل في حقيقته كل الأفكار والمعتقدات والسلوكيات وبالتالي، فإن الوجود الإنتاجي منوط بالأخذ بهذه المرجعيات .

4.1-التواصل والتفاعل:

لعل الوظيفة الأساس التي خلقت من أجلها اللغة هي وظيفة التواصل، وارتأينا هاهنا إلى اختيار مفهوم التواصل عند **طه عبد الرحمن**، فقد ركز هذا الأخير على التمايز الحاصل في معانيه؛ حيث أن التواصل حسب منظوره هو: «نقل الخبر وهو الوصل ونقل الخبر مع اعتبار مصدر الخبر -المتكلم- وهو الإيصال، واعتبار مصدر الخبر -المتكلم ومقصده- وهذا هو الاتصال»⁽²⁾. وهذا المفهوم الجوهرى الذي تبناه يعد من أهم المفاهيم التي تقام على أساسها العملية التخاطبية، ويقام عليها كذلك المجال التداولي، ويحاول بذلك أن يثبت سقف مشروعه انطلاقاً من هذين المفهومين؛ ويقصد بالتفاعل «أن لا يخرج المتحاور على نفسه إلى الغير، ويقوم بكل وظائفه، فالمتحاور يجب أن يكون قادراً على أن يجد نفسه، ويقوم بالاعتراض على المتكلم، حيث تنشأ بينهما علاقات كالدفاع والغلبة والنقض، وهذه العلاقات ليست عداً أو تعدياً [...] والذات والغير طرفين

(1) - حوارات من أجل المستقبل، طه عبد الرحمن، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، لبنان، ط:1، 2011، ص:19.

(2) - التواصل والحجاج، طه عبد الرحمن، سلسلة الدروس الافتتاحية، مطبعة المعارف الجديدة، كلية الآداب واللغات، الرباط، المغرب، (د.ط)، 1994، ص:5.

متساويين في التجربة، وهذا هو التفاعل الحق»⁽¹⁾ ومعنى هذا أن الحوار ينشأ من تفاعل كلا الطرفين أثناء عملية الحوار؛ ومنه فالممارسة الحوارية صورة من صور الكلام.

5.1- النظرة التكاملية:

لقد انتهى **طه عبد الرحمن** إلى رفض النظرة التجزيئية التفاضلية والتي -حسب رأيه- لم تفد الفعل الفلسفي ولا الحضاري العربي الإسلامي، إلا بكم هائل من المقالات والكتابات التي لا تنهض بواقع الأمة، ويقول في هذا الصدد: «إن التقويم الذي يتولى استكشاف الآليات التي تأصلت وتفرعت بها مضامين التراث، كما يتولى استعمالها في نقد هذه المضامين، يصير لا محالة إلى الأخذ بنظرة تكاملية»⁽²⁾.

معنى هذا أن **طه عبد الرحمن** يشير إلى ضرورة استكشاف الآليات من داخل التراث وقراءة التراث والمضامين بها، حتى لا يقع المشتغل على هذه المضامين في شباك القراءة التجزيئية.

6.1- المجال التداولي:

اشتراط **طه عبد الرحمن** في قراءته للتراث توسل الآليات التقريبية وفقاً للمجال التداولي الخاص بكل علم، وعليه يقول: «المجال مشتق من الفعل "جال" الذي يدل في اللغة على معنى "دار" فيكون المجال هو موضوع الدوران مما يجعل هذا المفهوم مشترك مع مفهوم التداول في معنى "النقلة" و"الحركة"»⁽³⁾.

(1)- في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، طه عبد الرحمن، ص: 50.

(2)- تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، ص: 81.

(3)- المرجع نفسه.

ونلاحظ هاهنا أن كل من التداول والمجال ينساقان لغويا إلى نفس الدلالة، وهي التناقل والحركة وأما من الناحية الاصطلاحية، نجده يقول: «التداول عندنا متى تعلق بالممارسة التراثية، وهو وصف لكل ما كان مظهر من مظاهر التواصل والتفاعل بين صانعي التراث، من عامة الناس وخاصتهم، كما أن المجال في هذه الممارسة، هو وصف لكل ما كان نطاقا مكانيا، أو رمزيا في سياق هذه الممارسة؛ ومنه المقصود بالمجال التداولي في التجربة التراثية هو: محل التواصل والتفاعل بين صانعي التراث».(1)

محصول القول: أن المجال التداولي هو الحيز ودائرة المشروع الذي لا يتجاوز فيه نطاق التواصل والتفاعل بل يتوسل الآليات لتأصيلها، وهما فكرتين مترابطتين في الجوهر، كما أن المجال التداولي هو الفكرة التأسيسية في المشروع، وفي فكر صاحبه. وهذا باختصار؛ لأن البحث المعمق في الجهاز المفاهيمي لهذا المصطلح ستكون لنا إطلالة على القضايا التي تخصه في الصفحات القليلة القادمة.

7.1-التجديد:

معلوم أن بناء الحضارة والثقافة لا يتأتى إلا بالانفتاح على ما هو جديد محتفظين بالقديم، فلا يطغى قديم على جديد ولا جديد على قديم، ومنه فمعنى التجديد هو: «انبعاث روح جديدة متطلعة إلى التجديد في بنية التفكير، وسريان هذه الروح في جميع شرايينه، فمع انبعاث هذه الروح يتوثب الفكر نحو التجديد، فهذه اللحظة هي محطات اليقظة والوعي والإشعاع؛ حيث يكتشف الفكر فيها لحظته التاريخية للنهوض والانطلاق».(2)

(1) - تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، ص: 81.

(2) - الإسلام والتجديد، زاكي ميلاد، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، (د.ط)، (د.ت)، ص: 256.

نستطيع القول أن محاولة التجديد تكون عن طريق جمع الموروث والمنقول، وهذا لغاية التوفيق بينهما، أو تغليب أحدهما على الآخر؛ لأن التجديد لا يتحقق من فراغ أو بدون مقدمات.

8.1- الحداثة:

1.8.1- المفهوم المعجمي للحداثة: سيقت تعاريف لغوية عديدة حول هذا المصطلح، ووقع اختيارنا لما جاء في كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: 170هـ)، يقول في هذا الصدد: «صَارَ فُلَانٌ أُحْدُوثَةً، أَي كَثُرَتْ فِيهِ الْأَحَادِيثُ، وَشَابَ حَدَثٌ، وَشَابَةَ حَدَثَةً فَتِيَّةٌ فِي السِّنِّ، وَالْحَدَثُ مِنْ أَحَدَثَ الدَّهْرَ يُشْبِهُ النَّازِلَةَ وَالْأَحْدُوثَةُ الْحَدِيثُ نَفْسُهُ وَرَجُلٌ حَدَثَ كَثِيرُ الْحَدِيثِ وَالْحَدَثُ الْإِبْدَاءُ»⁽¹⁾.

ونسنتج مما سبق ذكره أن الحداثة لم تخرج عن معنى الحديث وقائل الحديث.

2.8.1- المفهوم الاصطلاحي للحداثة: يسלט الضوء على هذا المصطلح الدكتور طه عبد الرحمن الذي يتوجه هو الآخر بمفهوم فكري مختلف عن المفكرين المغاربة الآخرين، فكيف يقارب طه عبد الرحمن لمفهوم الحداثة؟.

يرى طه عبد الرحمن في كتابه روح الحداثة، أن الحداثة: «هي إمكانات متعددة وليست إمكانا واحد يبنى على فعل الإبداع؛ لأن الحداثة معناها الأول الإحداث، والإحداث لغة هو أن تفعل شيئا ومعناها الثاني هو أن تطلب الحديث إلى نفسك، فكل

(1) - العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 1، 2003، ص: 292/293.

من يدعي الحادثة وليس في فكره شيء جديد خاص به فليس هو صاحب حادثة [...] فحقيقة الحادثة إذن: هي الإحداث المستحدث أي **الفعل المبدع**»⁽¹⁾.

ونجد هاهنا أن مفهوم الحادثة مرتبط بفعل الإبداع بشكل خاص، والإبداع لا يتم إلا من خلال تجديد الفكر؛ لأن الإنسان الذي لا جديد في فكره لن يتوصل إلى الإبداع؛ ومنه إلى الحادثة.

02: تحديد الفروقات

عمل طه عبد الرحمن في مشروعه التقريب التداولي للتراث العربي على تحديد الفروق بين المصطلحات، والتي قد تتعارض مع مصطلح التقريب؛ فكان من بين هذه المصطلحات، التي حاول التمييز والتفرقة بينها وبين مفهوم التقريب: مصطلح التوفيق التسهيل، المقاربة، وفيما يلي توضيح لهذه الفروق:

1.2- الفرق بين التقريب والتوفيق:

يذهب طه عبد الرحمن إلى التفرقة بين التقريب والتوفيق، فيقول: « إن التوفيق يشترط فيه التعارض فلا توفيق من دون تعارض، وليس بالضرورة يكون من مجال تداولي آخر، مثل محاولات التوفيق بين الدين والفلسفة، فليس كل الفكر الفلسفي الإسلامي موروثا عن اليونان؛ وإنما بعض هذا الفكر هو إبداع العقل الإسلامي، ومع ذلك يسعى هذا الفكر للتوفيق مع الدين»⁽²⁾.

(1)- روح الحادثة -مدخل إلى تأسيس الحادثة الإسلامية- طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط:1، 2006، ص:43.

(2)-«الأفق التداولي للمصطلح الفلسفي، محمد حمزة إبراهيم» مجلة فصلية محكمة، عدد يختص بالبحوث المشاركة في وقائع مؤتمر العميد العلمي العالمي الثاني، 1435هـ - 2014م، قسم علوم القرآن، كلية الدراسات القرآنية، جامعة بابل، ج:1، ص:182.

أما التقريب فيصرح **طه عبد الرحمن** قائلاً: «لا يشترط فيه التعارض، وإنما يشترط فيه وجود مجال تداولي أصلي، فلا معنى للتقريب من غير مجال أصلي تتخذه هذه العملية مقصداً ووسيلةً معاً؛ إذ أن ما نقوم بتقريبه، نحتاج إلى أن نصله بهذا المجال، وأن نتوسل في ذلك بقواعده المحددة لأصوله». (1)

ولتوضيح أكثر بين هذين المصطلحين، يعطي **طه عبد الرحمن** مثالا بمفهوم التيوس، والإله في كل من المجالين اليوناني والإسلامي فيقول: «فالقائل بالتوفيق لا يرى الحاجة إلى وصل هذين المفهومين أو فصلهما، لأنهما في نظره يشتركان معاً في الدلالة على الصانع، الذي ليس فوقه صانع، بينما القائل بالتقريب يرى أنه من الضروري الاشتغال بالوصل بين معنى التيوس، ومعنى الإله باعتبار انتمائهما إلى مجالين مختلفين». (2)

ومن هنا يظهر الاختلاف جلياً بين هذين المصطلحين؛ فالتوفيق ما كان يستلزم التعارض بخلاف التقريب الذي لا يأخذ به، كما أن هذا الأخير يستند إلى مجال تداولي أصلي، بينما التوفيق لا يتقيد به.

2.2- الفرق بين التقريب والتسهيل:

في هذا المقام حاول **طه عبد الرحمن** أيضاً التمييز بين هذين المصطلحين؛ حيث أقرَّ أنَّ التقريب غير التسهيل، فهذا الأخير كما يقول يدل على: «استعمال الألفاظ اليسيرة البسيطة المشهورة التي يتساوى في إدراكها كافة الناس عالمهم وجاهلهم؛ أي يكون مطابقاً لمعنى التبسيط». (3)

(1) - تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، ص: 275.

(2) - المرجع نفسه، ص: 276.

(3) - المرجع نفسه، ص: 277.

يضيف **طه عبد الرحمن** ويقول أن التسهيل يُحمل على معنيين: «أحدهما طلب الإدراك السهل، وذلك برفع التعقيد الذي يتطرق إلى المضامين العلمية؛ والثاني طلب العبارة السهلة، وذلك برفع التوعير الذي يطرأ على الصيغ التعبيرية»⁽¹⁾.

ومنه؛ فالتسهيل حسب ما أقره **طه عبد الرحمن** يقتضي التبسيط في الألفاظ، وهو يأتي لإزالة كل من التعقيد والغموض.

أما التقريب، فقد لاحظ **طه عبد الرحمن** أنه يتميز عن التسهيل من خلال أمرين هما:

- التقريب لا يقتصر على طلب السهولة في التعبير وحده، وإنما يطلب السهولة في جميع أصول المجال التداولي: لغة وعقيدة ومعرفة؛ فالنص الفلسفي ومصطلحاته من وجهة نظر التقريب لا يحمل قلقاً وإرباكاً في العبارة فقط، وإنما هذا الإرباك يطال حتى الاعتقاد والفكر، فيلزم الاشتغال بعملية التسهيل في هذه المناحي الثلاثة جميعاً؛ فالنص الفلسفي لا يستقيم استقامة تداولية إلا من خلال زوال كل من القلق الاعتيادي والتعبيري والمعرفي.

- أن التقريب ليس هو طلب السهولة في التعبير والعقيدة والفكر، وإنما هو تصحيح لهذه الأصول الثلاثة⁽²⁾.

يتضح من خلال ما سبق أن التقريب يتميز عن التسهيل بأنه متعلق بالعقيدة واللغة والمعرفة بينما التسهيل متعلق بالعبارة، كما أنه قد يتعلق بالإدراك أيضاً.

(1) - تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، ص: 277.

(2) - ينظر: «الأفق التداولي للمصطلح الفلسفي، محمد حمزة إبراهيم»، ص: 277/278.

3.2- الفرق بين التقريب والمقاربة:

يؤكد طه عبد الرحمن أنّ التقريب يختلف عن المقاربة، فيقول في هذا الصدد: «مقاربة الشيء هي الدنو منه من غير التداخل معه، وضدها المطابقة»⁽¹⁾، ويضيف أيضا «المقاربة تدل عادة على التوسط والاشتباه، التوسط بمعنى أن الشيء المقارب يكون أقل من المطلوب، والاشتباه بمعنى أن الشيء المقارب يكون غير محدد العناصر، ولا واضح المعالم؛ فالمقاربة إذن تضاد المطابقة، سواء كانت توسطا أو اشتباها، عكس التقريب الذي يفيد الدنو مما يقترب من درجة التطابق مع المطلوب، فالتقريب يتحقق مع خلو البعد، عكس المقاربة التي تحصل مع بقاء البعد ولو جزئيا؛ فالنقل التقريبي ليس نسخا محضا ولا دمجا محضا، ولكنه وصل بين مضامين مجالين، ووظائفهما من خلال استشكالها حتى يتحقق الوصل الذي تختفي فيه الفوارق بين المنقول والمأصول»⁽²⁾.

ويظهر الاختلاف كذلك في نظره أنّ: «المقارنة تخلو من اليقين وتعتمد الظن، في حين لا يكون التقريب إلا مع اليقين؛ لأن صاحب المجال التداولي إما أن يقوم بنقل ما يطابق مجاله أو ما يمكن مطابقته بعد معالجته»⁽³⁾.

ومما تقدم يتضح جليا أن التقريب يفترق عن المقاربة؛ حيث إن هذا الأخير يدل على معنى الاقتراب من الشيء مع وجود البعد، وكذا وجود الظن فيها، عكس التقريب الذي يتنافى فيه وجود ما ذكرناه.

(1) - تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، ص: 279.

(2) - مفهوم المجال التداولي في المشروع العلمي لظه عبد الرحمن - دراسة في جدل التداول والتقريب - محمد همام، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط، قسم العلوم الإنسانية والفلسفة، ص: 17.

(3) - «الأفق التداولي للمصطلح الفلسفي، محمد حمزة إبراهيم»، ص: 185.

من خلال ما سبق نستطيع إجمال القول بأنّ: **طه عبد الرحمن** حاول جاهدا إعطاء مفهوم واضح لكل المصطلحات، التي تطرق إليها في مشروعه هذا، كما رسم حدود الاختلاف بين مفهوم التقريب، وبين كل من التسهيل والتوفيق والمقاربة؛ حيث أنه اتضح أن التقريب ليس بتوفيق ولا بتسهيل ولا هو بمقاربة؛ فلكل منها مفهوم يختلف عن الآخر، ولقد أبان البحث العلمي أنّ الولوج إلى المعارف والمضامين، لا يتأتى إلا من خلال فهم المصطلحات، فهما دقيقا يحقق الإحاطة بالمعرفة، ويسمح بوصول المقصدية؛ وهي غاية هذا المدخل.

الفصل الأول

الرؤية التداولية للتراث العربي الإسلامي في مشروع

التقريب لطفه عبد الرحمن

توطئة

يقع فهم الكثير من القضايا في علاقة جدلية، تتأرجح بين فهم التراث وبين فهم الآليات المنتجة للتراث، مما يوجب على الدارس، إيجاد وتحديد طبيعة العلاقة التي تحكمه مع الآخر، والتي أضحت أمراً ضرورياً لمن أراد فهم وتحليل، وربما توجيه النقد في مختلف المجالات الفكرية والعملية، خاصة مع كثرة الممارسات، التي تجرى على التراث العربي، لأجل فهمه وإضفاء طابع الحداثة عليه، مع عدم إغفال حتمية الالتحاق لما وصلت له الثقافة الغربية من مناهج وتصورات وعلوم.

سيتكفل هذا الفصل ببيان رؤية تداولية، ومحاولة أجريت على التراث وعلى من أقدم على دراسته، أو قل فكرة من أفكار أحد المفكرين العرب، تتعلق أساساً بالحفاظ على خصوصية المجال التداولي الإسلامي، وإرساء الثقافة العربية على إمكانات تميزها عن غيرها، انطلاقاً من تساؤلات جوهرية، نوردها على سبيل الذكر لا الحصر:

- هل يمكن تحقيق التواصل بين الثقافتين العربية والغربية، دون أي شروط مسبقة؟
- هل تملك الأمة -العربية أو غيرها من الأمم- أحقية تأسيس حضارة وثقافة وفلسفة وحداثة تميزها عن غيرها من الأمم؟
- الآن، واقع الاحتكاك بالتراث الحدائثي الغربي، أصبح واقع يفرض نفسه، ما السبيل الصحيح إلى التعامل معه؟.

كما نقف في هذا الفصل على محاولة نظرية، وقراءة معاصرة، مقدمة من طرف طه عبد الرحمن، وعلى المنهج الجديد المرتكز على مبدأ تكاملية التراث، كوحدة لا تقبل التجزيء.

01- التراث العربي من التجزيء إلى التكامل.

1.1- أهمية تحديد المنهج المعتمد في قراءة التراث من منظور طه عبد الرحمن.

لا بد قبل الخوض في مسائل التراث، أن يتفطن الدارس إلى أن دراسة التراث شيء والمنهج الذي يدرس به التراث شيء آخر، لذلك لا بد من مراعاة المنهج، الذي يستقيم مع المضمون التراثي، ومشكلة الدراسات التي اعتكفت على قراءة التراث العربي، أنها كانت تستقي مناهج وآليات، لا تليق وخصوصية هذا الموروث الفكري، واللغوي والعائدي ووصل الحد إلى إقحام هذه الآليات غير الأصلية، وتضييق مضامين التراث من مفاهيم وتصورات، خدمة لهذا المنهج، أو حسب ما يقتضيه تفكيرها، وفي هذا الصدد يقول طه عبد الرحمن: « ما نُقِل عن الغير نقلا وأنزل على التراث إنزالا، لا يدعي الموضوعية والسببية والإجرائية، وما أشبه ذلك ليس إمكانا واحدا تضاهيه إمكانات متكاثرة، إذ يجوز أن تكون هناك منهجية غير المنهجية المنقولة، قادرة على تحقيق مرادنا في التقويم بطريقة أفضل من طريق المنهجية، التي شاع استعمالها بين النقاد والدارسين»⁽¹⁾.

وعليه؛ فمن غير المعقول أن لا يتفطن دارسوا التراث إلى احتكامهم لمناهج ملائمة والتي وجب إخضاع دراساتهم التراثية عليه، ومعنى ذلك أن طه عبد الرحمن، يسعى إلى إقامة منهج، من التراث وخدمة للتراث، بعيدا عن عمليات الإسقاط الحاصلة، والتي اتخذها أصحابها بحجة الموضوعية والسببية الإجرائية، كما يبين ذلك طه عبد الرحمن في قوله: « الأولى أن تُقتبس المنهجية التي أنتجتها هذه الممارسة في أيقظ عصورها، مع فتح الباب لتتقيحها بحسب الحاجة بدل أن نقتبس غيرها؛ لأن أسباب الاتصال مع تراثنا متوافرة، بينما لا تتوافر هذه الأسباب مع غيره»⁽²⁾ وعليه يكون المنهج مقتبس ومتلقف من

(1) - تجديد المنهج في تقويم التراث ، طه عبد الرحمن، ص: 19.

(2) - المرجع نفسه.

التراث باعتباره المصدر من جهة، وباعتبار المنهج الجانب الأدواتي للوصول إلى مكان هذا المصدر، استنادا إلى أن التواصل مع التراث حقيقة مشروعة تحتاج فقط إلى إعمال العقل في المنهج المناسب له، فتصبح حقيقة عظيمة التراث العربي الإسلامي جلية وواضحة لكل من أراد الإقدام لتقويمه وخدمته، وصياغة سبل التفكير الصحيح، والتعامل السليم معه، تقويما وتقييما وتفتحيا، فتكون المنهجية من صميمه، وخدمة له. ولاعتماد المنهج السليم يضع **طه عبد الرحمن** مجموعة من المبادئ، التي تسمح للدارس بتأسيس منهج مستقل عن ما شاع تداوله بين الدارسين، يقوم على التخلص من الأحكام المسبقة أو الجاهزة، التي اعتمدت بكثرة وذاع صيتها في دراسات الباحثين، وكانت غايتهم في ذلك غير طلب الحقيقة، على حد قول **طه عبد الرحمن**، « فقد كان يروم الاستقلال عن المعايير الأجنبية في الوصف، وإنتاج المعرفة، بنظرات ثاقبة، وفكر مبدع يسعى إلى النفاذ إلى عمق الدلالي للغة العربية، وأن يعيد تسليط الضوء على الدراسات التراثية، ومحاولة قراءتها قراءة خبير متميز، متمكن في المجال التداولي».(1)

❖ فما هو الحل الذي يرتضيه **طه عبد الرحمن** لتجاوز هذه التبعية والتقليد؟.

يرى **طه عبد الرحمن** أن الحل لهذا الانكباب الذي حصل في الدراسات التقويمية للتراث، هو تحصيل معرفة كاملة وكافية بالمناهج الحديثة، ولعل المضي بهذه الشاكلة يُمكن الباحث من تجاوز التقليد في المناهج، ومن ثمة بلوغ الإبداع ووضع النظريات، «ولعل انطلاقة **طه عبد الرحمن** كانت في بادئ الأمر من نقد كتب محمد عابد الجابري بصفة خاصة، ومن **المنهج التداولي المنطقي**؛ أي: أنه اختار المناظرة طريقا للحوار

(1) - المكون التداولي في النظرية اللسانية العربية، ظاهرة الاستنزام التخاطبي أنموذجا، ليلي كادة، أطروحة دكتوراه مخطوطة، تخصص علوم اللسان العربي، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب واللغات، جامعة الحاج لخضر - باتنة-، (د.ت)، ص:77.

والمناقشة والاعتراض، وكانت خاصة هذا الاعتراض تداولية ونلاحظه في كثير من المواضع يفند أطروحات الخصم واعتراضاته عليه بصيغة تداولية، ملزما نفسه اختيار الآليات الملائمة لموضوعه». (1)

حري بالبيان أن اعتراض **طفه عبد الرحمن** على هذا التهافت والإقبال الذي عرفه التراث، ووسمها **طفه عبد الرحمن** بالممارسات التجزئية، تنافي ما اتبعه هذا الرجل، لذلك نجده يدعو إلى ضرورة المعرفة الكاملة، ويصرف كل ما من شأنه أن يقلل من قيمة هذا الموروث المعرفي، الذي لا يتوصل إلى كشف مكانه وخباياه، إلا بتجاوز حدود النظر المقلد، ويتوسل هذا الرجل المناظرة، مضميا عليها الصيغة التداولية، ومتوسلا ما يجده ملائما لدراسة التراث.

ويورد جميل حمداوي دعواه في هذا الأمر حيث يقول: «أن **طفه عبد الرحمن** يطبق المنهجية التداولية المنطقية أو يتمثل فلسفة اللغة أو يأخذ بأسلوب المناظرة في قراءة تراث الأجداد، وتقويم الكتابات الفكرية المعاصرة التي تناولت التراث بدورها، وذلك بفحص الآليات المنطقية والتداولية واللسانية، التي استخدمتها هذه الكتابات مع مقارنتها بالأدوات الشكلية الداخلية التي استخدمها التراث على مستوى الإنشاء أو الإنباء الفكري والإبداع». (2)

معنى ذلك أن المنهجية التي تمحص وقرأ بها **طفه عبد الرحمن** هذا التراث، كانت تداولية منطقية، يعير النظر فيها للتداول وقواعده، ويؤخذ فيها جانب المناظرة وأصوله، فلو أمعنا النظر لوجدنا أن دراسة **طفه عبد الرحمن** دراسة على الدراسات بادئة بها،

(1) - «مواقف من التراث العربي الإسلامي (محمد عابد الجابري وطفه عبد الرحمن أنموذجان)، جميل حمداوي»، ص:

(2) - المرجع نفسه، ص: 41.

ومنتقدة القصور فيها، ومقدمة البدائل البناءة لهذا الاعوجاج الذي يراه **طفه عبد الرحمن** أو قراءة التراث بآليات التراث، كما يقول جميل حمداوي: قراءة التراث بالتراث، لذلك طريقة **طفه عبد الرحمن** كانت بالاشتغال على التراث، والعودة إلى آليات إنتاجه، إلا دليل راسخ على حنكة الرجل وسعة فكره، فمن غير المعقول أن تقوم التراث دون استجلاء لمكوناته التراثية، التي لا يصل إليها الدارس، بمجرد تطبيق آليات خلقت للبحث في تراث آخر.

يشير **طفه عبد الرحمن** إلى أن الصلة التي تربطنا بالتراث قوية جدا، فلا قطيعة بيننا وبين التراث العربي الإسلامي، ومن يمعن النظر جيدا يجد أن مظاهر القطيعة موجودة في التراث الغربي، في مراحل زمنية متقطعة، وبالتالي لا داعي « لمجاوزة التراث وتصفية الحساب معه استجابة للتاريخانية أو العقلانية المجردة، التي تقع في نقيض مطلوبها، ذلك أن ذريعة التجرد من التراث، ومن كل أصالة أو من كل خصوصية تاريخية، إنما تخضع لمعايير هي نفسها ليست إلا قيما أنتجه هذا التراث الأجنبي، وليس لها من الشمولية أو الكونية إلا ما لهذا التراث نفسه»⁽¹⁾.

يستدعينا **طفه عبد الرحمن** في هذه الممارسة التراثية، إلى وجوب استحضار مفاهيم التراث وأصالته، لا النقل الحرفي للآليات الأجنبية، وإذا كان الأمر بحاجة إلى الاستعانة بآليات غير أصلية فيكون أخذ الحذر ها هنا واجبا، مهما بلغت درجة اليقين في عملها وفعاليتها. ليس هذا فقط بل لا بد للدارس أن يراعي أولا دراسته للتراث بعمق، ليجد آليات تغنيه عن النقل تماما؛ لأن التراث على حد قوله مشبع بالآليات لاسيما اللغوية والمنطقية، لذلك لا يجب طمر هذه الآليات وطمس معالمها، وإنما الغاية استخراجها وكشفها وتحديث إجراءاتها، إذا استوجب ذلك، وأما بخصوص الآليات الغربية أو الآليات المنقولة؛ فيتجاوز الدارس ها هنا حدود الوصف إلى النقد، لكل آلية مقتبسة من التراث الأجنبي والغاية من

(1) - طفه عبد الرحمن (قراءة في مشروعه الفكري)، إبراهيم مشروح، مكتبة مؤمن قريش، بيروت، لبنان، ط:1،

كل هذا هو إظهار مدى صحة وصدق هذه الآليات وصلاحيتها لتطبيقها على التراث العربي الإسلامي.⁽¹⁾

ويسعى هذا النظر إلى التأكد من صلاحية المنهج المتبع، ويتطلب حسب طه عبد الرحمن إتباع آلية اغترفت من التراث، وإن كانت من خارجه، وجب إخضاعها لمعايير تقبل العمل على التراث، وفي القضايا السابقة روى طه عبد الرحمن للمنهج القويم المناسب لقراءة التراث، قراءة لا يشوبها التقليد والتبعية، ولا يتخللها التشويه، فكان لزاماً- حسب طه عبد الرحمن أن يعاد النظر في كثير من القضايا لاسيما المنهج المتبع؛ لأن الغالب على الأبحاث السابقة هو النظر في التراث من أجل تحديثه أو عقلنته أو استصلاحه أو تنقيته تحت ضغط الاستعجال الثقافي والسياسي، وإنما معرفة التراث من حيث محدداته الموضوعية ومقوماته الذاتية، على مقتضى موجبات النظر العلمي الخالص، بحيث لا يجوز الاشتغال بتلك الأهداف الأخرى مثل التحديث أو العقلنة أو الاستصلاح أو التنقية، إلا بعد تمام المعرفة بهذه المحددات والمقومات التراثية.⁽²⁾

محصول القول:

يشدد طه عبد الرحمن على ضرورة النظر الموضوعي الخالص تجاه التراث مستبعدين في ذلك الاشتغال بالأهداف المذكورة سلفاً العقلنة، الاستصلاح، التنقية، وفي حالة توسلها من قبل المشتغل بها، لابد من الإحاطة الكاملة والكافية، ومعرفة سبل العمل بها، وبذلك تكون المنهجية التي ارتأها طه عبد الرحمن في عمومها منهجية تنهض بالتراث العربي الإسلامي، وتعتمد على آليات منتجة منه، وآليات مكيفة حسب مجاله

(1)- ينظر: تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، ص: 21.

(2)- ينظر: حوارات من أجل المستقبل، طه عبد الرحمن، ص: 21.

التداولي، وكلها تسعى بطريقة أو بأخرى لاستنطاق مضامين التراث العربي الإسلامي وخدمته في ظل هذه التحديثات ليجد التراث موقعا هاما، وسط هذا الزخم المعرفي الوافد من الغرب.

2.1- تقويم النظرة التجزئية - الجابري أنموذجا-

عُدَّ الجابري رحمه الله أبرز رموز هذه النظرية في الفضاء العربي، فكان من الطبيعي أن يتعرض له **طه عبد الرحمن** بالبحث، وفي هذا الصدد يقول: «لما كان الجابري أكثر من المنظرين للتراث فحسا لعناصر التقويم، التي نشغل بها في هذا الكتاب فقد تعين علينا أن نفرد تقويمه، للتراث بالتحليل من جهة تناوله لهذه العناصر التقويمية، حتى يتسنى لنا تمييز طريقنا في الاشتغال بها عن طريقته، وحتى نتمكن من بناء نظريتنا الخاصة في تقويم التراث»⁽¹⁾.

وله قراءة جديدة اقترحها تمثلت في مشروعه الفكري: نقد العقل العربي، المشروع الذي رام تحليل نظم المعرفة في الثقافة العربية الوسيطة ونقدها⁽²⁾، وعليه كانت بدايات التقويم للتراث عند **طه عبد الرحمن** بناء على معارضة الجابري ولنظرة التجزئية، نظرا للمشهد السائد في الفكر العربي المعاصر؛ وخلافا لما كان حاول **طه عبد الرحمن** إعطاء نظرة جديدة في قراءته للتراث، منطلقا في ذلك على تقويم النظرة التجزئية التفاضلية، وذلك من خلال إبراز معالمها ونقدها.

(1) - التراث عند طه عبد الرحمن، أحمد كروم، ص: 42.

(2) - ينظر: نقد التراث (العرب والحداثة 3)، عبد الإله بلقزيز، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط: 1،

2014، ص: 232.

3.1- مظاهر الاشتغال التجزيئي للتراث

قبل أن يشرع طه عبد الرحمن في ذكر نقوده المتعلقة بدعوى الجابري حول نظريته التجزيئية، كان لزاماً عليه أن يبرز لنا مظاهر التجزيء، التي وقع فيها المشتغل بهذه النظرة.

1.3.1- الاشتغال بالنزعة المضمونية

وهذا النموذج الاشتغالي، الآخذ بالطابع المضموني من خلال نظرة تجزيئية، صاغه طه عبد الرحمن بدعوى كان قد أسماها بالتقويم التجزيئي فحواها « أن التقويم الذي يغلب عليه الاشتغال بمضامين النص التراثي، ولا ينظر البتة في الوسائل اللغوية والمنطقية، التي أنشئت وبلغت بها هذه المضامين، يقع في نظرة تجزيئية إلى التراث»⁽¹⁾.

ومنه؛ فالتقويم المبني على غير الوسائل اللغوية، في النظر إلى مضامين التراث يدفع بصاحبه إلى الوقوع في نزعة تجزيئية.

2.3.1- استثمار الآليات التجزيئية

يذكر طه عبد الرحمن المظهر الثاني من مظاهر اشتغال الجابري بالنظرة التجزيئية مصرحاً « لم يلبث أن اشتغل بأسباب الرؤية التجزيئية وبمنهج الاجتزاء بالمضامين التراثية، كما يتجلى ذلك في توسله بآليات عقلانية تجريدية وآليات فكرانية تسييسية»⁽²⁾. وقد ميّز طه عبد الرحمن بين النزعتين المضمونية والتجزيئية؛ «فالأولى تتأسس من خلال الاكتفاء بطرف واحد من الطرفين المكونين للنص التراثي، وهما المضمون والآليات، أي تكتفي بطرف المضمون على اعتبار أن قيمة التراث كله تنحصر

(1)- تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، ص: 23.

(2)- المرجع نفسه، ص: 39.

في مضمونه ومحتواه، وأما الثانية فهي؛ تقسيم المضامين ذاتها إلى قطاعات متفاضلة ومتفاوتة الأهمية»⁽¹⁾.

نفهم من هذا أن النزعة المضمونية تنهض وتتأسس عليها النزعة التجزيئية، أو أن هذه الأخيرة تنطلق من النزعة المضمونة.

ويوضح طه عبد الرحمن كيف استثمر الجابري كل من الآليتين العقلانية والفكرانية في تصوره النقدي التجزيئي، يقول في هذا الصدد: «يأتي اعتبار الآلية العقلانية في بعدها التجريدي آلية تجزيئية، من منطلق أن لفظ التجريد يعني "الانتزاع" و"العزل"، وكلاهما يفيد مدلول الفصل أما الآليات الفكرانية التسييسية فهي التي أنزلت على التراث الآخذ بأسباب التأسيس، فكان لابد أن تفرق نصوصه تقريبا، وتجزئها وتفضل بعضها على بعض»⁽²⁾.

ومنه فالآليات التي استعملها الجابري آليات عقلانية، وفكرانية أدت به إلى الوقوع في نظرة تجزيئية في قراءته للتراث الإسلامي.

3.3.1- الإخلال بشروط التداخل والشمولية: ينتقل طه عبد الرحمن لإبراز

التناقض الحاصل في النظر بالآليات مصرحا: «ويظهر هذا التناقض في التعارض القائم بين رغبته، في دراسة الآليات التي تتحكم في توليد النصوص التراثية بعضها من بعض وتوالدها فيما بينها وبين دراسته الفعلية للنصوص، التي اتخذت هذه الآليات موضوعا لها»⁽³⁾.

(1) - جدل الفلسفة العربية بين محمد عابد الجابري وطه عبد الرحمن، البحث اللغوي نموذجا، محمد همام، ص: 139

(2) - المرجع نفسه، ص: 140.

(3) - تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، ص: 29.

باختصار يمكن القول أن الجابري وقع في تناقضين اثنين، وذلك من خلال ما سعى إليه؛ حيث إنه كان يروم الأخذ بالنظرة الشمولية في قراءته للتراث، إلا أنه وقع في نظرة تجزئية، كما أن هدفه كان استلهاً البحث في الآليات إلا أنه بحث في مضامين التراث لهذه الآليات.

4.1- نقد النظرة التجزئية

من خلال عرض أبرز معالم التجزيء عند الجابري جدير بطفه عبد الرحمن أن يوجه سهام نقده له، وقد لخصها في النقاط الآتية:

« لم يباشر بنفسه استنباط الآليات المنهجية للفكر العربي، وإنما تولى تقويم ما جاء من تحليل وتظير بصدد هذه الآليات في نصوص القدامى. مثل الشافعي بالنسبة إلى الآليات الفقهية والأصولية، والجرجاني والسكاكي بالنسبة إلى الآليات البلاغية، و الفراهيدي بالنسبة إلى الآليات الشعرية، والقشيري بالنسبة إلى الآليات العرفانية. وشتان بين أن يشتغل المرء بالآلية ذاتها، وأن يشتغل بالخطاب الذي دار بشأن هذه الآلية؛ فالأول اشتغال آلي حقا، أما الثاني فليس إلا اشتغالا مضمونيا». (1)

يقول طه عبد الرحمن: « لقد اقتبس الجابري وسائل فوقية متعددة، من مجالات ثقافية غربية مختلفة؛ فقه العلم التكويني، فقه العلم العقلاني والبنويية وفلسفة التاريخ والماركسية. ولما كانت الآليات التي استعملها الجابري عقلانية تنتهي إلى التجريد،

(1) - فلسفة التواصل في الفكر العربي المعاصر، طه عبد الرحمن وناصيف نصار بين القومية والكونية، جلول مقورة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط:1، 2014، ص:41/40.

وفكرانية تتحكم فيها الأدوات والأهداف السياسية، كانت النتيجة الخروج عن البنية الأساسية للتراث العربي الإسلامي والذي يقوم على مبادئ قيمية، أخلاقية، وروحية»⁽¹⁾.

أي؛ أن الجابري استعار مبادئ عمله في التقويم من عند الغرب تاركا مبادئ التراث العربي، ومنه يتبدى لنا بوضوح أن نقد الجابري كان ضرورة لابد منها، من أجل إعادة بناء نظرية تكاملية وعليه، فلا يمكن تأسيس نظرة جديدة إلا بالنهوض على الهفوات التي وقع فيها الجابري.

02- النظرة التكاملية وأصول المجال التداولي العربي الإسلامي.

لعل البديل الذي يتصوره طه عبد الرحمن، والذي يراه مناسباً لقراءة التراث، وهو النظرة التكاملية كقراءة تأسيسية تكاملية، بعد الاعتراض على النظرة التجزيئية ونقدها.

تجاوز طه عبد الرحمن هذا النوع من الدراسات إلى دراسة التراث وفق المنهج التداولي، إذ كان من غير المعقول السعي في تهديم الآراء، دون تقديم البدائل عما تم دحضه وتجاوزه، ويبرز دعواه كما يأتي: «إن التقويم الذي يتولى استكشاف الآليات التي تأصلت وتفرعت بها مضامين التراث كما يتولى استعمالها في نقد هذه المضامين يصير لا محالة إلى الأخذ بنظرة تكاملية»⁽²⁾. وهذه الدعوى تقوم على ثلاث مقدمات أساسية:

(أ) مقدمة التركيب المزدوج للنص

مفادها أن يقام البحث في المضامين وفي الآليات والوسائل وذلك لارتباط كل مضمون مخصوص بكيفيات إنتاجية مخصوصة، وبذلك اعتبر أن كل نص حامل

(1)- التراث عند طه عبد الرحمن، أحمد كروم، ص: 54.

(2)- حوارات من أجل المستقبل، طه عبد الرحمن، ص: 22.

لمضمون مخصوص، وأن كل مضمون مبني بوسائل معينة، ومصوغ على كفيات محددة، بحيث لا يتأتى استيعاب المستويات المضمونية القريبة والخاصة التي تدخل في بناء هذه المستويات.⁽¹⁾

ومنه؛ كل قراءة وممارسة تراثية تتطلب الوقوف عند المضامين، والوسائل التي ساهمت في إنشاء هذه المضامين؛ لأن هناك تعاضد بين آليات التراث، ومضامينه التي ساهمت في إنشائه وفي طبيعة تراكيبه، فأصبح النظر في المضامين التراثية غاية في حد ذاتها، والاشتغال على استخراج هذه الآليات دليل على تشعب التراث بوسائل الإنتاج، ومن ثمة يستحيل التثبت من حقيقتها بعيدا عن المعرفة بهذه الآليات.

ب) مقدمة تنقل الآليات الإنتاجية

ويقصد بها قابلية تنقل الآليات من حقل معرفي إلى حقل معرفي آخر، «سلم بأن الآليات الإنتاجية تختص بكونها تقبل أكثر من غيرها التنقل من حقل معرفي إلى آخر، والترحال المبرر بين مجالات المعرفة وصنوف العلوم، إذ إن الآلية الواحد قد تشترك في استخدامها علوم مختلفة المقاصد والوسائل، ومتباينة المضامين والآليات».⁽²⁾

ويقصد به أنّ الوسائل والآليات تتأثر وتؤثر، وترحل وسط المضامين المعرفية المختلفة، وبذلك تشكل القاسم المشترك الموجود في كل تراث وليست خاصة بالتراث العربي الإسلامي فقط.

ج) مقدمة تشعب التراث بالآليات الإنتاجية

لا سبيل إلى فهم ما يحمله التراث من مضامين إلا باستجلاء الآليات التي ساهمت

(1) - ينظر: تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، ص: 81

(2) - المرجع نفسه، ص: 82.

في تكوينه، ودراستها يقول **طفه عبد الرحمن**: «سلم بأن آليات إنتاجية دقيقة ومتنوعة استحكمت في مضمون النص التراثي استحكاماً، يدل على أن واضع هذا النص متمهر في هذه الآليات، بحيث لا يمكن فهم هذا النص التراثي حق الفهم، ولا تفهيمه حق التفهيم، بغير معرفة تامة بأصول وفصول». (1)

وعليه؛ الغاية المبتغاة من النظرة التكاملية هي الممارسة الفعلية الناجحة التي تستثمر العديد من المعارف سواء كان ذلك عن طريق تأصيلها أو عن طريق نقلها من حقول معرفية أخرى.

د) التوجه الآلي

مقتضاه أن الوسائل الإنتاجية التي تولدت بها المضامين التراثية، متنوعة الأصناف ومختلفة يحصرها في الآليات المادية والآليات الصورية، ووظائف هذا الاتجاه حصرها **طفه عبد الرحمن** في الخدمة والعمل والمنهج؛ فالأولى تجمع العلوم بين أن تكون وسيلة لغيرها، أو تكون قائمة بالمبادئ والمقاصد الأصلية، فلا تتقطع عن خدمة مبدأ الحقيقة الإسلامية، والثانية أن تحقق هذه العلوم فائدة لكونها علوم وظيفية، فكل إجراء فيها يحقق منفعة، ومنه لا تكون تنظيرية جافة بل تبعث على العمل المسدد وتمده بأدوات الاستدلال، ليجمع بين النظر والتناظر. (2)

هـ) التوجه الشمولي

لا يفتأ **طفه عبد الرحمن** إلا ويشدد على فكرة تقبل التراث، باعتباره كلا متكامل لا تجزئى وهذه حقيقة مشروعة حيث إن مضامين التراث بناء، وفهمك لهذا البناء يتم

(1) - تجديد المنهج في تقويم التراث، طفه عبد الرحمن، ص: 83.

(2) - ينظر: المرجع نفسه.

بواسطة المعرفة الحقيقية بالآليات التي أنتجت التراث؛ لهذا كان لابد من تقبل التراث بوصفه كل متكامل.⁽¹⁾

نقطة البدء والينبوع البكر في عملية البحث في التراث تنطلق من مسلمة مفادها التراث كل متكامل، يقول **طه عبد الرحمن**: «إن النظرة التكاملية في التراث التي أدعوا إليها هي النظرة التي تتجه إلى البحث في التراث، من أجل معرفته من حيث هو كذلك، على اعتبار أنه متكامل لا يقبل التفرقة بين أجزائه، وأنه وحدة مستقلة لا يقبل التبعية لغيره، وقد عملت على استخراج بعض محدداته، وعلى وضع قواعد خاصة بها مع بيان آفات الخروج عنها».⁽²⁾

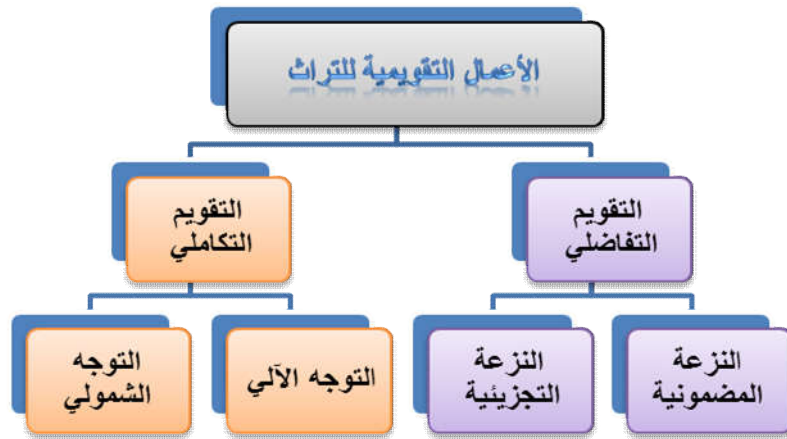
وبالتالي، فالتراث لا يقبل التجزيء في مضامينه، بل يتأتى العلم به، ويدرك فهمه وتحصل المعرفة به شاملا لا تجزئة فيه، فالإنسان ليس مجموعة من الأجزاء التي يمكن الفصل بينها، وإنما هو ذات واحدة تجتمع فيها مظاهر القوة مع مظاهر الفصل بينهما، وإنما هو ذات واحدة تجتمع فيها مظاهر القوة مع مظاهر الضعف، وقيم الجسم مع القيم الروح، ومستويات النظر مع مستويات العمل.

ومنه، فالمتعمن للآليات التي أنشأت هذا التراث تشعرنا وكأنه محرك متكامل القطع، له قوانينه الخاصة التي تحكمه والتي لابد للدارس من معرفتها، ومن ثمة الوقوف عندها وكشفها.

ونورد المخطط التوضيحي الآتي للأعمال التقويمية التي أجريت على التراث العربي الإسلامي:

(1) - ينظر: التراث عند طه عبد الرحمن، أحمد كروم، ص: 54.

(2) - حوارات من أجل المستقبل، طه عبد الرحمن، ص: 30.



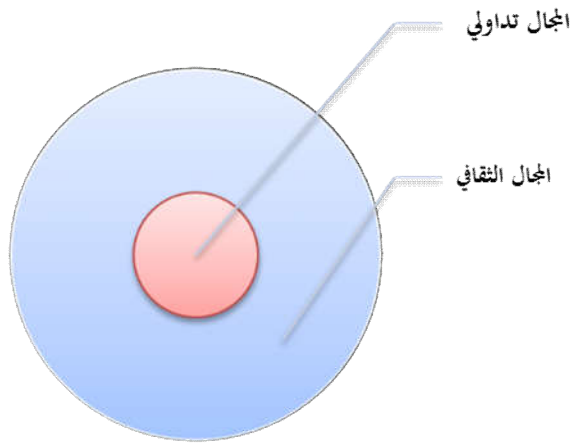
مخطط رقم: 01 يوضح الممارسات التراثية من حيث التفاضل والتكامل

1.2- مميزات المجال التداولي

يلحظ الدارس أثناء متابعته لفكر الدكتور طه عبد الرحمن، أنه يميز ويخص المجال الذي نشأت فيه المضامين التراثية، على غيره من المجالات، سواء أكانت هذه المحالات على قريبة منه أو بعيدة عنه، ونجده يعدد الاختلافات الواردة -حسب رأيه- بين المجال الثقافي و الأيديولوجي، ويميزه على غيره من المجالات الاجتماعية، يقول: « اعلم أن مجال التداول بمقابلته بالمجالات الأخرى المشابهة [...] ليس هو المجال الثقافي الاجتماعي، وإن كان يشاركه في بعض أوصافه، فهو وإن تعلق بالثقافة مثله، فإنه لا يتناول منها إلا ما دخل حيز التطبيق، وأثر في الجانب العملي من الحياة الثقافية، فقد نجد في المجتمع من المعارف وبعض المقاصد، التي نقلت إلينا بطريقة أو بأخرى، لكنها على قدم ورودها عليه، وشدة الدعوة إليها بقيت منقطعة على سبل التحقيق، ومنقطعة على آفات التفاعل مع معارفه ومقاصده الحية [...] وهو على خلاف المجال الثقافي

الذي يضم كل التصورات والاعتقادات، سواء منها تلك التي رسخت بالاستعمال أو تلك التي بقيت على حال الإهمال.»⁽¹⁾

وتلخص الخطاظة الآتية عمومية المجال الثقافي مقارنة بالمجال التداولي، على الرغم من وجود نقاط الاشتراك بينهما؛ إلا أن المجال التداولي يبقى له تلك المواصفات العملية التي تميزه وتحفظ له طبيعة اشتغاله.



مخطط رقم: 02 يوضح اتساع المجال التداولي عن المجال الثقافي.

نستنتج مما سبق، أن نظرة طه عبد الرحمن إلى خصوصية المجال التداولي وتميزه عن باقي المجالات، في الطابع الاستعمالي الذي يشترط أن تحققه كل المعتقدات والمفاهيم والتصورات وإلا فلا يسمى المجال مجالاً تداولياً، وهذا الأخير «لا يتناول من الثقافة إلا ما دخل حيز التطبيق، وله أثر في الجانب العملي من الحياة، وقد تنقل إلى المجتمع نظريات وآراء، أو عقائد وقيم، لكنها تبقى بعيدة عن سبل التحقيق، وغير متفاعلة

(1) - تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، ص: 247.

معه، كمعارف ومقاصد حية، وهذا النوع من المعارف، ليست من اهتمام المجال التداولي، فهو لا يقبل إلا الصنف الذي ثبت استعماله، وعم انتشاره بين الأفراد»⁽¹⁾.

وبهذا يكون الاستعمال عنه **طفه عبد الرحمن** محورا أساسا لقبول المعارف، فلا سبيل إلى إثبات المعارف، إلا إذا أضيفت خاصية الاستعمال والتحقيق والتفاعل، فيوصف المجال الثقافي بأنه أكثر عموما من المجال التداولي، ولا يتوقف **طفه عبد الرحمن** عند إبراز الفرق بين المجال التداولي والثقافي، بل يضيف فروقا بين المجال التداولي والأيدولوجي، وإن بدت هناك قواسم مشتركة بين المجالين، إلا أن **طفه عبد الرحمن** يعدد الفروق الدقيقة، يقول في هذا الصدد: «اعلم أيضا أن المجال التداولي ليس هو المجال الفكراني أي الأيدولوجي، فهو وإن تعلق بالقيم مثله، فإنه لا يتخذ منها إلا ما كان مبينا على حقائق معينة ومستند إلى الواقع الحي، في حين تكاد الفكرانيات التي هي منظومات من القيم الاعتقادية التي لا تنفت إلى حقائق الواقع إلا من جهة موافقتها لهذه القيم، حتى أنه لا وجود لهذه الحقائق، إلا بالمقدار الذي تطيع فيه هذه القيم، وكل ما خالفها فهو في حكم الباطل، بينما المجال التداولي يراعي التحقيق على قدر مراعاته للتقويم، فهو إذن مبدأ يقوم على الجمع بينهما، فلا معرفة بدون مقصد، ولا مقصد بدون معرفة»⁽²⁾.

يظل الحديث عن المجال التداولي مرتبطا في أول الأمر على رصد الفروقات التي أوردها **طفه عبد الرحمن** حتى يظهر للأعيان جليا الخصوصية التي يمتاز بها المجال التداولي عن غيره، فالمجال الأيدولوجي فيه نوع من الانقياد للقيم، دونما إجراءات للتحقيق والتقويم، لأن القيم أو القيمة عادة تكون نتاج عمليات بحث وتمحيص للحقائق كما هو الحال في المجال الأيدولوجي الفكراني، أما المجال التداولي فقد جمع بين

(1) - التراث عند طفه عبد الرحمن، أحمد كروم، ص: 91.

(2) - تجديد المنهج في تقويم التراث، طفه عبد الرحمن، ص: 247.

التحقيق والتقويم، ولا يقف طه عبد الرحمن عند هذا الحد، بل عدد الفروق بين المجال التداولي والمجال التخاطبي، علماً أن هذا الأخير يتعلق بالأقوال والمعارف من خلال «وصفها شاملة لا جزئية، ودائمة لا وقتية، في حين أن المجال التخاطبي مجال خاص؛ لأنه محدود من جهتين: جهة عدد العناصر التداولية المستعملة، ومن جهة زمان هذا الاستعمال، وهو الوقت الذي تستغرقه المخاطبة، في حين يخلو المجال التداولي من هذين القيدين»⁽¹⁾.

وبهذا يكون المجال التداولي متميزاً بالتطبيق، ما يجعله يخالف المجال الثقافي ويتفوق المجال الفكري أو الأيديولوجي بخاصية التحقيق والتقويم، ويضفر بالشمول والدوام الذي انعدم في المجال التخاطبي. ونجد هاهنا مرونة المجال التداولي رغم ثباته، فقد جعله طه عبد الرحمن موجهاً للتصورات والمعتقدات، في الوقت ذاته يبقى ثابتاً أمام ما يطرأ على هذه الظواهر من تغيرات، عند حد الثبات، بل يعتمد إلى تكيفها حسب مقتضياته، ويشترط خضوعها للاستعمال والتحقيق والتفاعل.

2.2- أركان المجال التداولي

1.2.2- العقيدة

للعقيدة شأن عظيم، وهذا عائد لما تضيفه على الممارسة التراثية العربية الإسلامية من ثراء، ويرتبط هذا الركن أساساً بالعمل وتطبيق القرارات والخطابات، والانتقال من التنظير الجاف، إلى مطابقة الخطاب للأفعال، ومنه « ركن الاشتغال العقدي من أصل التداول هو: عبارة عن مطابقة الخطاب للسلوك، وتتنظم هذا الركن قواعد ثلاث، توجب أولها التسليم بأفضلية الشريعة الإسلامية بمقتضى الحكم الإلهي، وتوجب الثانية التسليم

(1) - التراث عند طه عبد الرحمن، أحمد كروم، ص: 92.

باختصاص هذه الشريعة بتمام التوحيد، وتوجب الثالثة التسليم بالإرادة الإلهية في «الخلق»⁽¹⁾ وحرى بالبيان أن العقيدة وسمت التراث العربي الإسلامي بالثراء، بل وكانت سببا في اتساع معارفه.

2.2.2- اللغة

اللغة أداة للفكر، ذلك أن الإنسان لا يستطيع أن لا يفكر خارج اللغة، ولا يستطيع تصور الأشياء بغير لغة، والأكثر من هذا أنها أداة للتواصل، تبنى على أساسها العلاقات بين الآخرين، فاللغة أداة العمل والتأثير، وعملية الكلام تحقق القيم، وفي ذلك تتفاضل الحضارات بتفاضل اللغات، وشرف الحضارة من شرف لغتها، بدءا من تاريخ المتكلمين بها، وهذا التصور الذي تكون به اللغة أداة التواصل والتبليغ عن مقاصد المخاطب، يقول **طه عبد الرحمن**: «لا يخفى على أحد أن اللغة أداة من أقوى الأدوات، التي يستخدمها المتكلم لتبليغ مقاصده إلى المخاطب، والتأثير فيه حسب هذه المقاصد، ويقدر ما تكون هذه الأسباب مألوفة للمخاطب، وموصولة بزاده من الممارسة اللغوية، فهما وعملا، يكون التبليغ أفيد والتأثر أشد»⁽²⁾.

وينطلق **طه عبد الرحمن** هاهنا من المقوم الأول المعتمد في المجال التداولي وهو اللغة، على أساس أن الإنتاج والممارسة التراثية، يستغل فهمها إذا خرجت عن مجالها التداولي، إذ لا يمكن فهم التراث بعيدا عن مجاله ومصطلحاته ولغته، إذا بقي البحث معتكفا على إخضاعه لمجال غير مجاله التداولي، ومنه فالقوانين والأصول والمبادئ والألفاظ وغيرها، مما يحمله التراث ستظل قاصرة، ما لم يتم التوجه بها إلى اللغة، ومثال ذلك أرسطو، الذي جاء إنتاجه بالألفاظ المعتادة عند أهل لسانه، من الأمثلة المتداولة

(1)- التراث عند طه عبد الرحمن، أحمد كروم، ص:94.

(2)- تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن:245.

المشهوره التي أصبحت في زمن آخر غير مشهوره وغير معروفة، فانغلقت عباراته عن الفهم، مما جعل الغزالي يسعى إلى إيضاح قوانين، باستعمال الأمثلة المتداولة بين النظائر من أهل زمانه»⁽¹⁾.

لذلك لا بد أن يحتكم في فهم النص على اللغة التي أنشأته، فالواقع لغوي، واللغة لا بد من وجودهما لدراسة المضامين التراثية، وقراءتها في مجالها التداولي، مما يوجب على كل مقوم ومقرب وقارئ، أن يقومها ويقربها وفق مجالها التداولي، الذي وجدت في باللغة التي وجدت عليها، يعضد هذا الرأي الفارابي في قوله: «ونتحرى أن تكون العبارة عنها أكثر ذلك بألفاظ مشهوره عند أهل اللسان العربي، ونستعمل في إيضاح تلك القوانين أمثلة مشهوره عند أهل زمانه»⁽²⁾.

وبفكرة عجلت ليست بحاجة إلى اعتراض كبير عليها، اللغة أساس الممارسة التقريبية والتقويمية للتراث، في مجاله التداولي الخاص بكل تراث، وتبقى المضامين التراثية مستغلقة الفهم، إلا إذا توسلنا في قراءتها بالرجوع إلى اللغة التي أنشأها والمتداول عند أهلها، وليس ببعيد عن السياق ذاته، نجد أن تبليغ المقاصد والكشف عنها يكون من خلال استنطاق التراث، ومضامينه، ووضعها في منظور لغوي خاص به، ما يجعل أسباب التواصل فاعلة، في وعي تداولي راسخ.

3.2.2- المعرفة

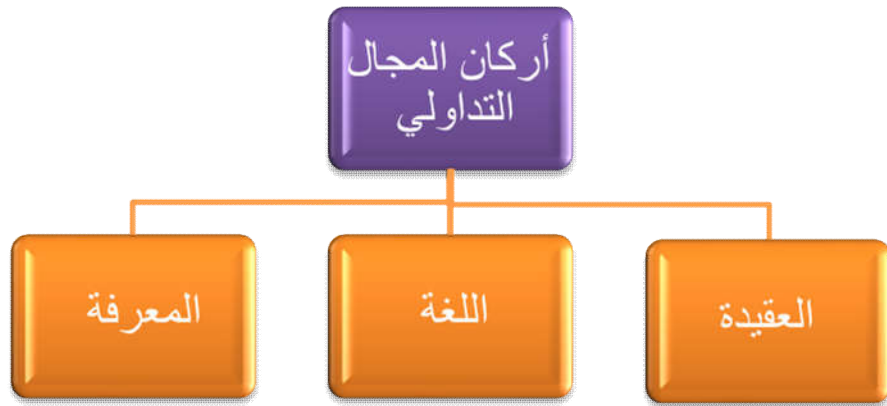
مقتضى هذا الركن أن: لا تفاعل ولا تواصل في التراث بدون معرفة، تتوسل اللغة وتبنى على العقيدة، ويقوم ركن المعرفة على «النفع المتعدي المزدوج، ولا ممارسة للمعرفة

(1) - مفهوم المجال التداولي في المشروع العلمي لطفه عبد الرحمن، محمد همام، ص: 03.

(2) - تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، ص: 245.

على هذا المقتضى إلا إذا كان القصد من طلب العلم هو العمل به، وكان العمل به هو الباعث على طلبه، وكانت الاستزادة منه تنفع الزيادة في العمل، أو قل إن ركن الأعمال المعرفي من أصل التداول، هو عبارة عن تقدم العمل على النظر»⁽¹⁾.

ويوضح المخطط أسفله الأركان التي يبني عليها مجال التداول العربي الإسلامي:



مخطط رقم: 03 يبين أركان المجال التداولي

(1) - التراث عند طه عبد الرحمن، أحمد كروم، ص: 96.

03- المعايير التوجيهية في المجال التداولي

أحصى الدكتور طه عبد الرحمن في سبيل الممارسة التراثية، وفق المجال التداولي الخاص بهذا التراث، بغية الولوج إلى مضامينه، واكتشاف حقيقتها التداولية، إلى مجموعة من المعايير وهي: معيار التسليم ومعيار التمييز، ومعيار التفضيل.

ومنه، كيف يتم لحفاظ على الحقيقة التداولية واستنباط القواعد في ظل خصوصية المجال التداولي؟.

1.3- معيار التسليم فحوى هذا المعيار أن: «التسليم بالحقيقة التداولية، التي يراد اتخاذها قاعدة أصلية ينبغي أن يكون أقوى من التسليم بغيرها، من حقائق القسم التداولي الذي تنسب إليه». (1)

2.3- معيار التمييز

ومقتضى هذا المعيار «أن الحقيقة التي يقصد جعلها قاعدة أصلية، ينبغي أن تسهم في تمييز الممارسة التراثية الإسلامية العربية، عن الممارسات غير الإسلامية وغير العربية، مساهمة لا ترقى إليها مساهمات غيرها، من حقائق القسم التداولي الذي تدخل فيه». (2)

3.3- معيار التفضيل

ويظهر من خلال تسميته وهو أن: «تكون الحقيقة التداولية، المقامة على قواعد في القسم التداولي، لها الأفضلية عن غيرها، وتبلغ ما لم تبلغه الممارسات الأخرى في

(1) - تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، ص: 251.

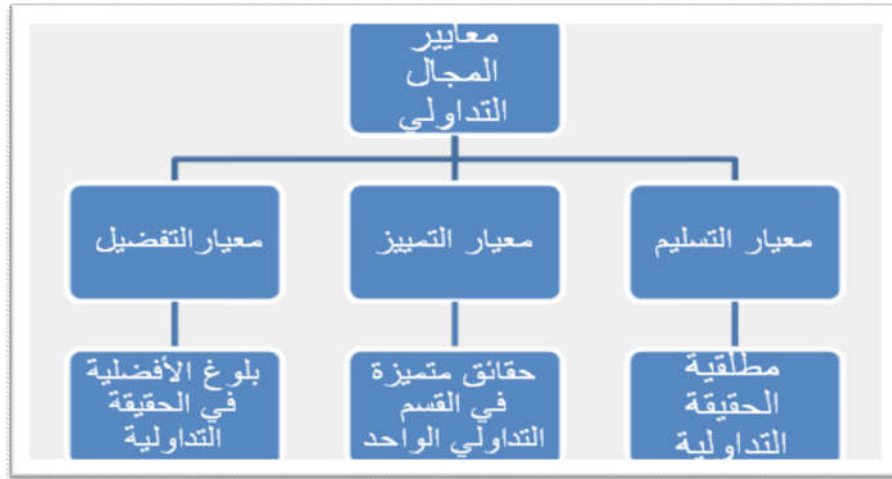
(2) - التراث عند طه عبد الرحمن، أحمد كروم، ص: 98.

القسم التداولي، من ناحية الحقائق، حيث تتوصل إلى تصورات ترقى بها حيث يحصل التفاضل»⁽¹⁾.

نستنتج مما سبق ذكره أن التسليم يحفظ الممارسة التراثية التي تجعل من الحقيقة التداولية قاعدة أصلية، لا ينبغي التسليم بغيرها، فيعد هذا التسليم أقوى، وأما الثاني فمعناه ومقتضاه أن يتم التسليم بالحقيقة التداولية التي تجعل الممارسة العربية الإسلامية للتراث فريدة من نوعها وتساهم في التمييز بينهما.

ويمكن أن نلخص ما سبق ذكره في المخطط الآتي؛ الذي يمثل الحقائق التداولية التي توجه المجال التداولي، من تسليم مطلق بها، وتفضيل لها عن غيرها من الممارسات التداولية، وتمييزها، بغية إضفاء قيمة خاصة على التراث العربي، تحفظ له الخصوصية التي تميزه وتفضله عن غيره.

(1)- التراث عند طه عبد الرحمن، أحمد كروم، ص: 98.



مخطط رقم: 04 يبين معايير المجال التداولي

04-أنواع القواعد التداولية

تستنبط القواعد التداولية بحسب أصول المجال التداولي؛ العقيدة واللغة والمعرفة، يقول طه عبد الرحمن: «القواعد العقدية تقرر الكيفيات، التي تكون بها العقيدة الإسلامية أصح من غيرها، كما تحدد القواعد اللغوية، الكيفيات التي تكون بها اللغة العربية أبلغ من سواها، وتحدد القواعد المعرفية، الكيفيات التي يكون بها العقل الإسلامي أسلم من غيره».(1)

1.4-قواعد الأصل العقدي: تتدرج تحت هذه القاعدة ثلاث قواعد وهي:

أ) قاعدة الاختيار: يجب التسليم بأن العقيدة تبنى فقط على الشريعة الإسلامية عدا ذلك غير مقبول عند الله.

(1) - تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، ص:254.

ب) قاعدة الائتمار: فحواها أن الله الأوحد والوحيد، الذي يستحق العبادة، مع وإتباع سنة الرسول صلى الله عليه وسلم .

ج) قاعدة الاعتبار: التسليم القاطع والجازم في مشيئة الله، ومقاصده في أحكامه، وحكمته في مخلوقاته.(1)

2.4- قواعد الأصل اللغوي: وتتضمن القواعد التالية، وهي:

أ- قاعدة الإعجاز: ومقتضاها أن تسلم بما لا يدع مجالاً للشك أن اللسان العربي استعمل في القرآن الكريم بوجوه من التأليف، وطرق يعجز الناطقون عن الإتيان بمثلها.

ب- قاعدة الإنجاز: فحواها الالتزام بإنشاء الكلام جرياً على أساليب العرب، وعاداتهم في التبليغ

ج- قاعدة الإيجاز: ودعوى هذه القاعدة، أن تقول من الكلام ما قل ودل، مع تأدية المقاصد.(2)

4.3- قواعد الأصل المعرفي: يتضمن الأصل المعرفي جملة من القواعد وهي:

أ- قاعدة الاتساع: العقل العربي حضي بالاتساع، في تعدي فكرة العلم إلى العلم النافع مع العمل، اقتران كل من العلم والعمل/ أصبح شرط أساسي، من أجل تحقيق المنفعة العاجلة والآجلة.

(1) ينظر: فلسفة التواصل في الفكر العربي المعاصر (طفه عبد الرحمن وناصيف نصار بين القومية والكونية)، جلول مقورة، ص:46.

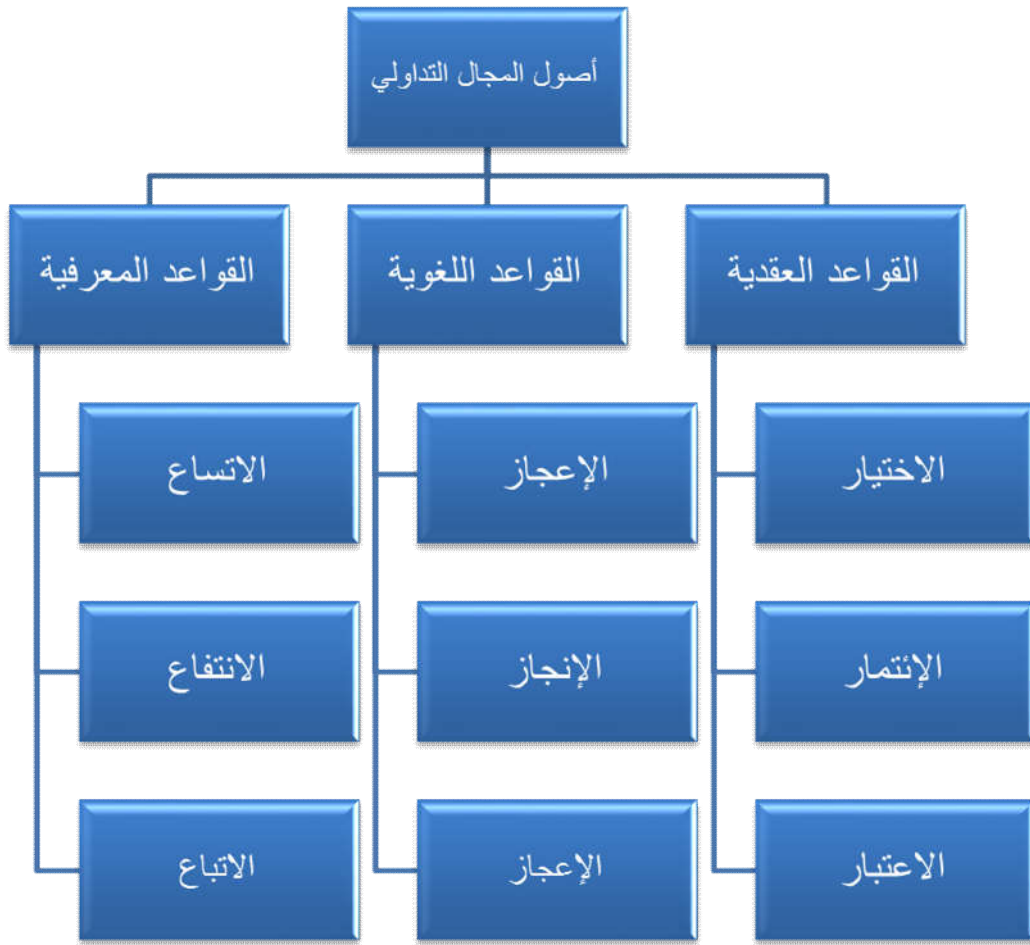
(2) ينظر: تجديد المنهج في تقويم التراث، طفه عبد الرحمن، ص:254.

ب- قاعدة الانتفاع الاعتماد على العقل النظري، الذي يطلب العلم لا بد عليه من الأخذ بالأسباب الظاهرة للكون منتفعا بتسديد العقل العملي.

ج- قاعدة الاتباع: يشترط في التوسل بالعقل الوضعي، طلب العلم بالغايات الحقيقية للكون متبعا إشارات العقل الشرعي.⁽¹⁾

تحقيق القول فيما سبق أن القواعد العقديّة تمد بالطريقة التي من شأنها أن تميز العقيدة الإسلامية لتكون أفضل العقائد، وأصحها في حين تمد القواعد اللغوية الكيفيات التي من شأنها أن تجعل من اللغة العربية، بليغة مقارنة باللغات الأخرى، وآخرها القواعد المعرفية، التي تنشأ عن عقيدة صحيحة متحدة مع لغة بليغة، فمن غير المعقول أن لا يكون العقل هاهنا سليما، وتفصح هذه القواعد عن ثلاث مظاهر للممارسة التراثية؛ المظهر التفضيلي والمظهر التأسيلي والمظهر التكميلي، وفائدة الأول أي المظهر التفضيلي أنه يمد الممارسة بكل أسباب التمايز، مثبتا للهوية فتظهر خصوصية هذه الممارسة عن غيرها من الممارسات، في حين أن الثاني أي، المظهر التأسيلي يمكن من تحقيق فعل التواصل، والعمل المبني على مقاصد معلومة، وآخر هذه المظاهر المظهر التكميلي الذي يحقق التفاعل والنفع وتنتهي الممارسة هاهنا إلى الإبداع.

(1) - ينظر: تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، ص: 256.



مخطط رقم: 05 يوضح القواعد المتفرعة عن أصول المجال التداولي

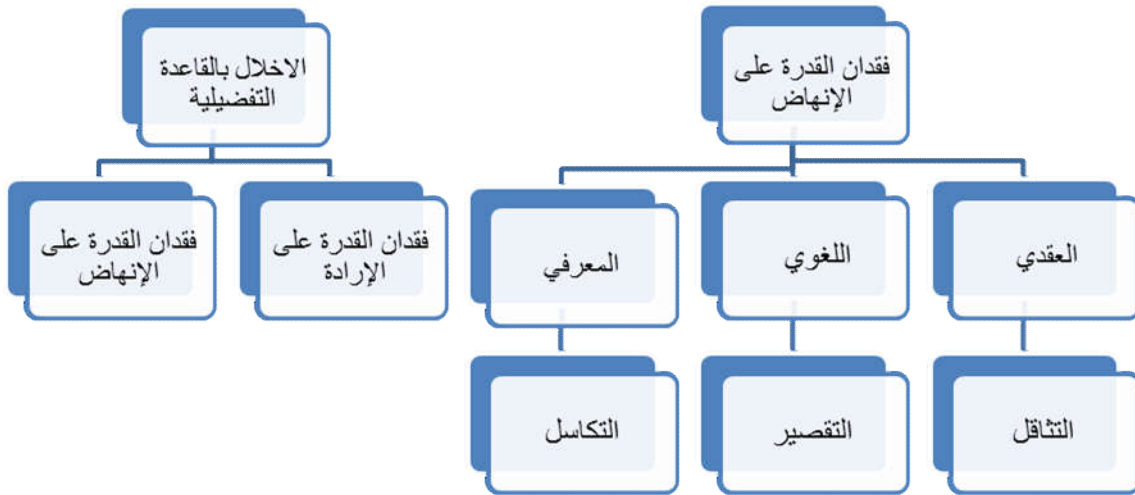
05- ضروب الإخلال بقواعد المجال التداولي

حري بالبيان أن أي خرم قد تتعرض له القواعد التداولية الثلاث؛ التفضيلية التأسيسية، التكميلية أو ينتج عنه إخلال بالقواعد التداولية، يقول طه عبد الرحمن: «يفضي الإخلال بالقاعدة التفضيلية إلى الانقطاع عن الإرادة الحاملة على طلب ظهور الممارسة الإسلامية العربية على غيرها، أو قل إن الإخلال بالتفضيل يؤدي إلى فقد مجال التداول عامل الإرادة، مما تتعطل قدرته على الإنهاض؛ فإن كان تعطلا على الإنهاض

العقدي، فهو التناقل، وإن كان تعطلا عن الإنهاض اللغوي، فهو التقصير، وإن كان تعطلا على الإنهاض المعرفي، فهو التكاثر»⁽¹⁾.

وعليه تكون القواعد المتعلقة بالمجال التداولي هي الأطر التي تجعل من الممارسة التراثية تخدم هذا المجال، لذلك يحذر طه عبد الرحمن من الاختراقات التي تمس القاعدة التفضيلية، الذي ينتج عنه قواعد مخرومة هي الأخرى، كفقدان القدرة على الإرادة وبصحبها تعطيل في الإنهاض العقدي ما ينتج التناقل، وفي الإنهاض اللغوي وينجم عنه التقصير والتكاثر فيما يخص فقدان الإنهاض في الأصل المعرفي.

ونورد المخطط الآتي الذي يوضح نتائج حصول إخلال بالقاعدة التفضيلية، والأوصاف التي تلحق العمل الفاقد للقدرة على الإنهاض.

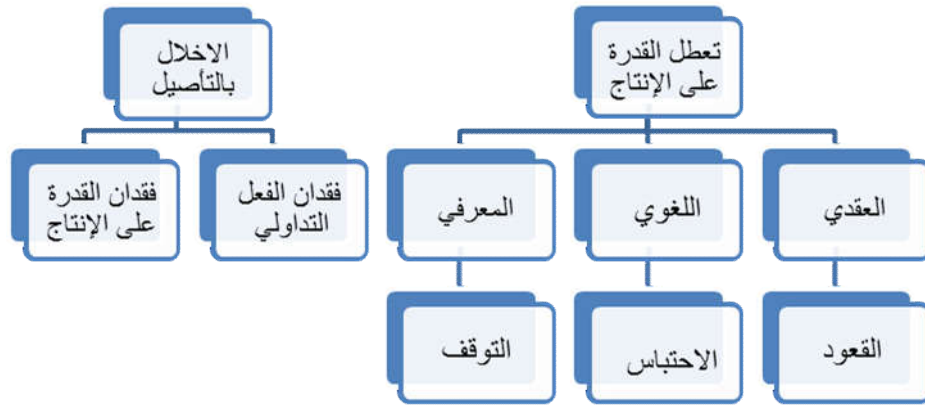


مخطط رقم: 06 يبين نواتج الإخلال بالقاعدة التفضيلية

(1) - تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، ص: 256.

كما قد يحصل الإخلال بالقاعدة التأصيلية، ويؤدي ذلك إلى: «الانقطاع عن الأسباب المؤدية إلى الدخول في العمل، وتحقيق التواصل بين أفراد مجال التداول، من حيث مضامين أقوالهم وأفعالهم، أو قل إن الإخلال بالتأصيل يؤدي إلى فقد مجال التداول لعامل الفعل، مما تعطل معه قدرته على الإنتاج، فإن كان تعطلا في الإنتاج العقدي، فهو القعود، وإن كان تعطلا في الإنتاج اللغوي، فهو الاحتباس، وإن كان تعطلا في الإنتاج المعرفي فهو التوقف»⁽¹⁾.

وهذا يعني أن خرم القاعدة التأصيلية يؤدي إلى الضرر بشكل عام في القدرة على الإنتاج، فإن تعلق فقدان الإنتاج بالجانب العقدي يسميه **طفه عبد الرحمن** بالقعود، ويصطلح على الفقدان الذي يصحب الإنتاج اللغوي بالاحتباس في حين إذا مس التعطل الإنتاج المعرفي فذاك هو التوقف وتمثيل ذلك في المخطط الآتي:

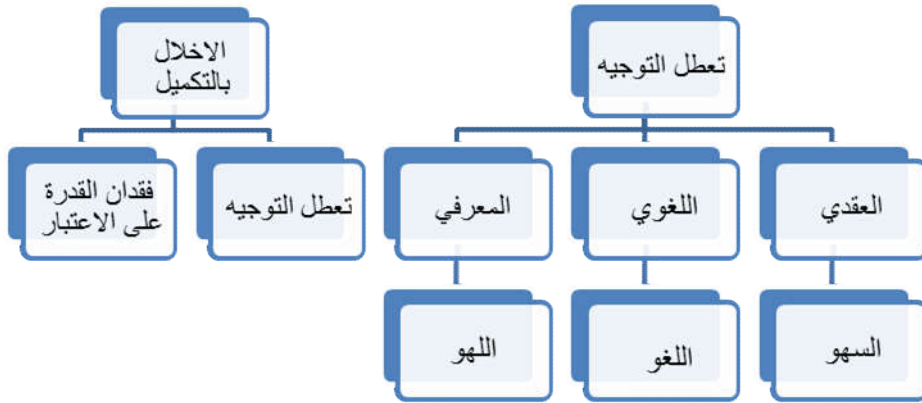


مخطط رقم: 07 يبين نواتج الخرم في القاعدة التأصيلية

(1) - تجديد المنهج في تقويم التراث، طفه عبد الرحمن، ص: 258.

نمر الآن إلى بيان ما ينتج عند خرم القاعدة التكاملية حسب ما جاء في رؤية طه عبد الرحمن، يقول: « يقضي الإخلال بالقاعدة التكميلية إلى الانقطاع عن الأسباب المؤدية إلى إدراك قيم العمل، وتحقيق التفاعل بين أفراد هذا المجال من حيث غايات أقوالهم وأفعالهم، أو قل إن الإخلال بالتكميل يؤدي إلى فقد مجال التداول لعامل الاعتبار، فتتعطل معه قدرته على التوجيه؛ فإن كان تعطلا في التوجيه العقدي، فهو السهو، وإن كان تعطلا في التوجيه اللغوي، فهو اللغو، وإن كان تعطلا في التوجيه المعرفي، فهو اللهو».(1)

وبالتالي يكون الإخلال بالقاعدة التكميلية سببا لفقدان القدرة على الاعتبار وتعطل التوجيه في كل من المجال العقدي الذي ينجر عنه السهو كنتيجة نهائية، واللغو لتعطل التوجيه اللغوي، واللهو لتعطل التوجيه المعرفي، وتوضيح ذلك في هذا المخطط الآتي:



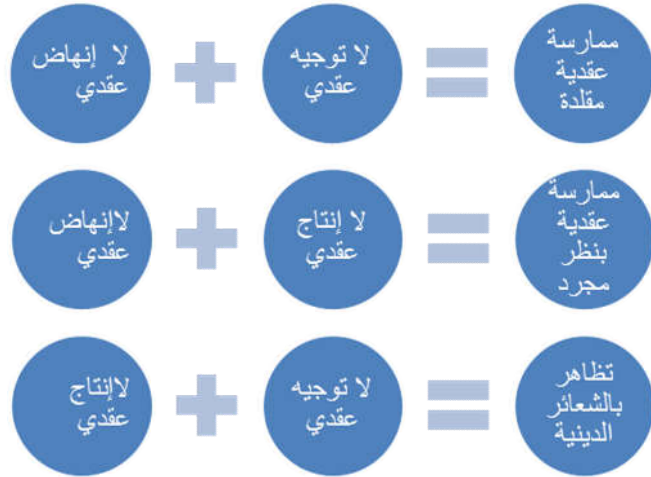
مخطط رقم: 08 يبين نواتج الإخلال بالقاعدة التكميلية

(1) - تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، ص: 258.

يقول طه عبد الرحمن في هذا الصدد: « خرم القواعد العقدية مثلى مثلى، يفضي إما إلى التقليد كما هو الشأن عند أهل الجمود على ظاهر الشرع، أو إلى التجريد كما هو الأمر عند بعض المتفلسفة، أو إلى التظاهر كما هو الشأن عند بعض الحكام».(1)

ومنه، حين يفقد المجال القدرة على الإنهاض العقدي والتوجيه، توصف هذه الممارسة بأنها ممارسة مقلدة، في حين إذا حصل فقدان للإنهاض العقدي، والإنتاج العقدي معا، توصف الممارسة العقدية بنظر مجرد، وفي حالة ما كان فقدان في الإنتاج العقدي مصحوبا بفقدان في التوجيه العقدي، فإن مآل الممارسة إلى التظاهر بالشعائر الدينية.

ونورد المخطط الآتي الذي يوضح ما ينجر عن خرم القواعد العقدية المقترنة (الإنهاض والتوجيه)، و (الإنهاض والإنتاج) و (الإنتاج والتوجيه).



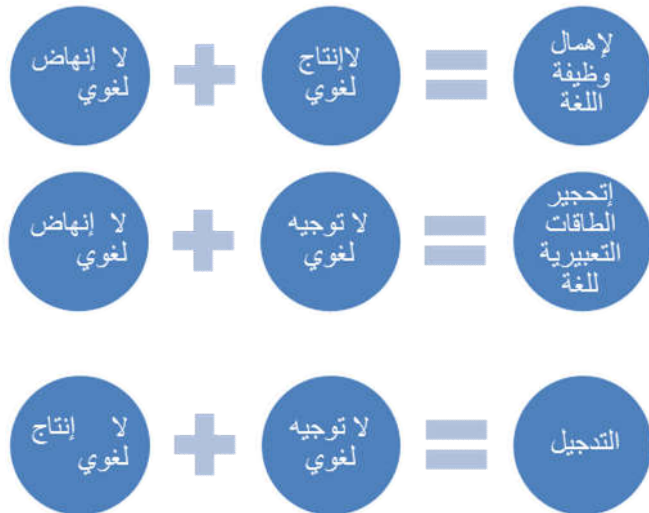
مخطط رقم: 09 يوضح خرم الأصل العقدي في الإنهاض والتوجيه والإنتاج.

(1) - تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن ، ص: 259.

ننتقل الآن لتسليط الضوء على نواتج خرم القواعد اللغوية، كما جاء عند طه عبد الرحمن يقول في هذا الصدد: «خرم القواعد اللغوية مثني مثني، يفضي إما إلى التحجير كما يقع في المحافل الرسمية والمناسبات التقليدية، أو إلى الإهمال كأن يحصر استعمالها في المجال الشرائعي، أو إلى التدجيل حينما ترفع شعارا نضاليا يلوح عند الاقتضاء».(1)

من خلال ما سبق نجد أن فقدان القدرة على الإنهاض اللغوي، والإنتاج اللغوي يفضي إلى إهمال وظيفة اللغة، في حين إذا تم فقدان القدرة على الإنهاض اللغوي والتوجيه اللغوي، يجد المقرب نفسه أمام تحجر أو تحجير في الطاقات التعبيرية للغة، وأخيرا لو عانت دراسة المشتغل على التقريب من فقدان في الإنتاج اللغوي، يصاحبه فقدان التوجيه اللغوي، فتصبح الدراسة هاهنا أمام التدجيل، ومنه نواتج خرم القواعد اللغوية، إما إهمالا وإما تحجيرا وإما تدجيلا.

ويعكس هذا المخطط ما ينجر عن خرم القواعد اللغوية في كل من الإنهاض اللغوي، والتوجيه اللغوي، والإنتاج اللغوي. ، ونواتج ذلك موضحة كالآتي:



مخطط رقم: 10 يبين خرم الأصل اللغوي في الإنهاض والتوجيه والإنتاج.

(1) - تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، ص: 260.

يبين **طه عبد الرحمن** أنه لا بد من مراجعة القدرات الثلاث؛ لأن الممارسة التي ترجع لكل أصل إذا أصابها خلل فإنها تفقد القدرة على الاستمرار « فقد القدرة على الإنهاض العقدي والإنتاج العقدي، والتوجيه اللغوي يسمى الجحود، فالجاحد هو من لا يعترف بأفضلية العقيدة ولا بنفع مضامينها[...]»، وأما فقد القدرة على الإنهاض اللغوي والإنتاج اللغوي، والتوجيه اللغوي، يطلق عليه باسم الخمود، والخامد هو من لا يعترف بأفضلية اللغة الأصلية، ولا يطلب التوصل بها في نقل معارفه[...] ويمكن أن نسمي فقد القدرة على الإنهاض المعرفي والإنتاج المعرفي والتوجيه المعرفي باسم الجمود، والجامد من لا يقر بأفضلية العلم المقرون بالعمل ولا يستفيد من منفعه».(1)

يعدد **طه عبد الرحمن** عمليات الإخلال التي تصيب القواعد التداولية، وما ينجر عنها من آثار تفقدها خاصية النفع والاستمرار، ويتعدى ذلك إلى فقدان القدرة على الإنهاض والإنتاج والتوجيه في القسم العقدي، ما يفضي بالممارسة إلى الجحود، فلا يصبح نفع العقيدة محققا، وذات الأمر في ما يخص الإخلال الذي يمس الإنهاض والإنتاج والتوجيه في القسم اللغوي، والذي يسميه **طه عبد الرحمن** بالخمود، حيث ينعدم في هذه الممارسة الاعتراف والإقرار بقيمة اللغة الأصلية، كما لا يحصل استثمارها والانتفاع بها، وقد يحصل الإخلال بالأصل المعرفي في الإنهاض والإنتاج والتوجيه وهذا ما يسميه **طه عبد الرحمن** بالجمود، وهو فعل ناتج عن عدم الاعتراف والإقرار بأفضلية عمل العلم والعمل، فلا يحصل في هذه الممارسة الانتفاع من اقترانها.

(1) - تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، ص: 260.

خاتمة الفصل

نصل في ختام هذا الفصل إلى جملة من الملاحظات والنتائج يمكن إيجازها في الآتي:

يتخذ **طه عبد الرحمن** منهجية ذات طابع منطقي، يأخذ شيئاً من المناظرة، في اشتغاله على التراث العربي، مهتماً بالآليات التي ساهمت في إنتاج هذا التراث، مشدداً على ضرورة استحضار جل المفاهيم والتصورات التي عملت على إنتاجه، إن تمكن الدارس من ذلك، وما يميز هذه الآليات كونها أصيلة فيه-التراث- وإذا كان الأمر بحاجة إلى الاستعانة بآليات غير أصلية، وجب التعامل معها بحذر شديد، مهما بلغت درجة اليقين في عملها وفعاليتها؛ لأن التراث حسب رأي **طه عبد الرحمن** مشبع بالآليات، والمطلوب هو استخراجها وكشفها، وتحديث إجراءاتها، وأما بخصوص الآليات الغربية أو الآليات المنقولة، فيتجاوز الدارس هاهنا حدود الوصف إلى النقد لكل آلية مقتبسة من التراث الأجنبي، وذلك بغية إظهار صحة وصدق هذه الآليات وصلاحيتها، لتطبيقها على التراث العربي الإسلامي، لذلك نجد من الدراسات التي مثل لها **طه عبد الرحمن** ووسمها بالتجزئي دراسة الجابري مثلاً، والعلة في ذلك كونها لم تشتغل على الآليات المنتجة للتراث، وإنما اهتمت بالاشتغال في مضامين التراث، ما يجعلها تتغافل عن الآليات اللغوية والمنطقية المنتجة، وبالتالي تقع في دراسة المضمون أو الخطاب بالمضمون فقط، ونقد **طه عبد الرحمن** للجابري عائد إلى المنهجية التي اعتمدها في اشتغاله على التراث، حيث أنه اتجه إلى دراسة الخطاب الفقهي، والأصولي للشافعي مثلاً، وتجاهل الآليات التي أنشأت هذا الخطاب، ومن ثمة يكون الاشتغال هنا بالمضمون ومنه فالعمل تجزيئي، نفس الشيء في الخطاب البلاغي بالنسبة للسكاكي والجرجاني.

كما أن الجابري استعار مبادئ عمله في التقويم من عند الغرب، تاركاً مبادئ التراث العربي؛ كي يجعل **طفه عبد الرحمن** يتجاوز هذا النوع من الدراسات إلى دراسة التراث وفق المنهج التداولي وبالتالي، فالتراث لا يقبل التجزئة في مضامينه، بل يتأتى العلم به، ويدرك فهمه وتحصل المعرفة به، شاملاً لا تجزئة فيه؛ فالمتعمن للآليات التي أنشأت هذا التراث تشعرونا وكأنه محرك متكامل القطع، له قوانينه الخاصة التي تحكمه والتي لا بد للدارس من معرفتها، ومن ثمة الوقوف عندها وكشفها.

لذلك وجب على كل محاولة لقراءة التراث العربي، أن تراعي خصوصية المجال التداولي، هذا الأخير يجعل له **طفه عبد الرحمن** مجموعة من القواعد، لا بد ووجب مراعاتها، تنتظم تحته أصول ثلاث، أول هذه الأصول الأصل العقدي، أو العقيدة، التي تشمل هي الأخرى على مجموعة من القواعد وهي: الاختيار الذي يوجب أن أي عقيدة لم تبنى على أصول الشرع الإسلامي فهي مردودة، أما قاعدة الائتمار فهي التسليم بأن الله مستحق للتقديس والتنزيه والعبادة أما الثالثة فهي قاعدة الاعتبار، والتي تتحقق بالتسليم بأن لا شيء ما سوى الله لا يكون إلا بمشيئته.

كما تتعرض القواعد التداولية التفضيلية والتأصيلية والتكميلية، إلى خروقات وتجاوزات، فإذا ما كان المساس بالقاعدة التفضيلية، أدى ذلك إلى فقدان عامل الإرادة وينتج عنه عدم القدرة على الإنهاض، هذا الأخير إذا كان على المستوى العقدي، وسمت الممارسة بالتناقل، أما إذا كان فقدان القدرة على الإنهاض، من جانب لغوي فهو التقصير في حين إذا كان فقدان القدرة على الإنهاض من جانب معرفي، فذلك ما يعرف بالتكاسل. وقد تتعرض القاعدة التأصيلية إلى خرق، يؤدي إلى الضرر بشكل عام في القدرة على الإنتاج، فإن تعلق فقدان الإنتاج بالجانب العقدي يسميه **طفه عبد الرحمن** بالقعود ويصطلح على فقدان الذي يصحب الإنتاج اللغوي، بالاحتباس في حين إذا مس التعطل الإنتاج المعرفي فذاك هو التوقف، وأما بخصوص الخرق الحاصل في القاعدة التكميلية

فينتج جراء ذلك فقدان القدرة على الاعتبار، وتعطل التوجيه في كل من المجال العقدي الذي ينجر عنه السهو كنتيجة نهائية، واللغو لتعطل التوجيه اللغوي، واللهو لتعطل التوجيه المعرفي.

يشير **طفه عبد الرحمن** إلى كل ما من شأنه أن يفقد القواعد التداولية، خاصة النفع والاستمرار، كفقدان القدرة على الإنهاض، والإنتاج والتوجيه في القسم العقدي، ما يفضي بالممارسة إلى الجحود، مما يبطل نفع العقيدة، نفس الشيء فيما يخص الإخلال الذي يمس الإنهاض والإنتاج والتوجيه في القسم اللغوي، والذي يسميه **طفه عبد الرحمن** بالخمود، حيث ينعدم في هذه الممارسة الاعتراف، والإقرار بقيمة اللغة الأصلية، كما لا يحصل استثمارها والانتفاع بها، وإذا حصل إخلال بالأصل المعرفي في الإنهاض والإنتاج، والتوجيه كانت النتيجة جمود في الممارسة، وهو فعل ناتج عن عدم الاعتراف والإقرار بأفضلية عمل العلم والعمل، فلا يحصل في هذه الممارسة الانتفاع من اقترانها.

الفصل الثاني

تجديد العلوم المنقولة على مقتضى نظرية التقريب التداولي؛
علم المنطق والأخلاق أنموذجين

توطئة

نعمد في هذه الفصل بسط مراسم ما يبتغيه **طه عبد الرحمن** من اشتغاله على المنطق اليوناني، لفك ظلال التجريدية التي غلبت عليه، محاولا إيجاد السبيل الأمثل للاستفادة منه في خدمة المجال التداولي، فاحصا وتمعنصا ما جاء في المنطق من تجاوزات، ومن ثمة وضعه على محك ما تقتضيه قواعد التداولية، من جهة سواء تعلق الأمر بالعمل في التقريب اللغوي "الاستعمال"، أو العقدي "الاشتغال" أو المعرفي أو "الإعمال"، مطبقا إياها على ثلاث نماذج، عرفت بعلو كعبها في مختلف الحقول المعرفية لاسيما في المنطق والفلسفة، فتوسل بالعلامة ابن حزم في تقريبه اللغوي، وبأبي حامد الغزالي في التقريب العقدي للمنطق، وأخيرا ابن تيمية في التقريب المعرفي للمنطق.

فكانت الغاية من وراء ذلك الكشف عن قدرة رؤيته، ومشروعه التقريبي في تكيف العلوم المنقولة بآلياته الإنتاجية، وتحقيق المنفعة العاجلة والآجلة، دون أن يجعل للمناهج الغربية بصمة على التراث العربي الإسلامي، كما أراد تطويع آليات منطقية تخدمه واستبدال الصبغة التجريدية بوحدة العلم والعمل أو وحدة الأخلاق، كما سلط الضوء على علم الأخلاق، الذي اتسم هو الآخر في منهجه بالتجريد، لكن مبدأ التفاوت في هذه الخصيصة حاصل، حيث أن المنطق مجرد في الموضوع والمنهج معا، أما علم الأخلاق فتوسم بالتجريد في المنهج فحسب إذ أن موضوعها واقعي، أو يبحث عن الواقع، وتتولى عملية التصحيح كل جانب من جوانب الأخلاق اليونانية، فتكون الآليات المعتمدة بمثابة فعل تصحيحي لكل ما تم نقله عن الأخلاق اليونانية، وإخضاعها حسب ما يقتضيه مجال التداول الإسلامي، وعليه؛

❖ كيف يتم تقريب العلوم المنقولة إلى مجال التداول الإسلامي؟

❖ كيف استثمر **طه عبد الرحمن** آليات تقريب المنطق اليوناني والأخلاق في

خدمة المجال التداولي؟

01- جدلية الدخيل والأصيل -دمجا وإقصاء- في الممارسة التقريبية التداولية

1.1-آليات التقريب التداولي للتراث العربي الإسلامي

أشرنا سلفا إلى مفهوم التقريب، وأوردنا الفروقات التي عرضها طه عبد الرحمن بين التقريب والتسهيل والمقاربة والتوفيق، حتى لا تتداخل مع هذا المصطلح، وهذا الأخير يحصل بين مصدر ومقصد؛ فالأول أي المصدر يعود على المنقولات الأجنبية، وأما الثاني أي المقصد فهو المجال التداولي الأصلي، والجمع بينهما هو التقريب. وشرط الحد أن يكون جامعا لعناصر تحفظ له الخصوصية، ومانع أن تشترك عناصر أخرى فيه، فتذوب تلك الخصوصية أو تميح، وارتأينا أن نبين ذلك كله في أول البحث حتى تكون الانطلاقة راسخة وواضحة وجليّة لمقصود من التقريب.

يميز طه عبد الرحمن بين ضربين من التقريب ألا وهما:

التقريب النظري: يهتم هذا النوع من التقريب "بعملية تصحيح العلوم المنقولة، والعمل على تكييفها، استنادا إلى مقومات المجال التداولي.

التقريب العملي: يتعلق بتقحيح العلوم العملية المنقولة وتوجيهها بمقتضى موجّهات المجال التداولي.⁽¹⁾

وهذا يعني أن التقريب تقريبان؛ نظري يقوم بالتصحيح والتكييف للعلوم الأجنبية أو المنقولات مع مراعاة محددات المجال التداولي، والتقريب العملي، الإجرائي، التطبيقي يعمل على توجيه المنقول وفقا لموجهات المجال التداولي.

(1)- ينظر: قراءة في مشروع طه عبد الرحمن، إبراهيم مشروح، ص: 18.

وقد حصر هذه الآليات في ست صور كان قد حددها في كتابه تجديد المنهج في تقويم التراث، وهي:

1.1.1-آلية الإضافة: وهي على حسب ما ذكر طه عبد الرحمن تقوم على « تكميل المنقول من وجوه تجعله يتوافق مع مجال التداول الأصلي، ويحصل اطمئنان أهل هذا المجال إليه. وقد غلب استعمال هذه الآلية في المواضع، التي يراد فيها دمج بعض عناصر المنقول في العناصر العقدية والمعرفية للمأصول التراثي». (1)

من خلال تسميتها يظهر لنا عمل المقرب بهذه الآلية، وهو أن يقوم بإتمام وإكمال المنقول، وذلك من خلال جعله موافقا للمجال التداولي الأصلي.

2.1.1-آلية الحذف: إنَّ ما يميز طريقة عمل هذه الآلية، يبرز في « إسقاط جزء من المنقول، إذا ثبتت مصادمته لمقتضيات المجال التداولي الأصلي، أو كان يولد الشك وضعف اليقين في أصله العقدي، أو كان يفوت تحصيل الضروري من المعارف». (2)

وعليه؛ فكل ما يتصادم مع المجال التداولي الأصلي، أو يُخل بتحصيل اليقين والمعارف جدير به أن يسقط من المنقول.

3.1.1-آلية الإبدال: ذكر طه عبد الرحمن أن هذه الآلية تقتضي أن « توضع مكان عناصر المنقول المصادمة لمجال التداول، والمخالفة لقواعده عناصر أخرى تناسب أصول هذا المجال: مضامين ووظائف. وقد استخدمت هذه الآلية في استبدال الأمثلة المستفادة من الفقه وعلم الأصول، وعلم الكلام والأدب، مكان الأمثلة اليونانية التي تمنعها

(1)- تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، ص:290.

(2)- مفهوم المجال التداولي في المشروع العلمي لطفه عبد الرحمن-دراسة في جدل التداول والتقريب- محمد همام،

غرابتها من أن تفيد ما تفيد الأمثلة المألوفة من دلالة حية تنهض الهمة أو تحت على العمل أو تسدد الوجهة».(1)

ومنه؛ فالإبدال يتم من خلال استبدال عناصر المنقول في حالة اصطدامها بالمجال التداولي، بعناصر أخرى تتناسب وتتلاءم مع أصوله ومضامينه.

4.1.1-آلية القلب: وهي كما أقرها طه عبد الرحمن «تقوم على تغيير أوضاع العناصر في المنقول تقديمًا وتأخيرًا، حتى يتناسب أساسًا مقتضيات الأصلين: اللغوي والمعرفي من أصول المجال التداولي. وقد احتيج إلى هذه الآلية في تقويم عبارة النصوص المترجمة، التي كثيرًا ما خالف ترتيب العبارة فيها النسق العربي، كما احتيج إليها في جمع ما تفرق وترتيب ما نثر من معارف منقولة».(2)

ومعنى ذلك أن التغيير قوام هذه الآلية؛ حيث إنه يلجأ إلى التقديم والتأخير في المنقول، حتى يتناسب وأصول المجال التداولي.

5.1.1-آلية التفريق: ومفاد هذه الآلية أن يفرق بين مدلول اللفظ المنقول إلى وصفين متمايزين أي: «أن يميز في المنقولين مدلولين أو وصفين كانا متحدين فيه، فيحفظ أحدهما بوصفه موافقا لعناصر مجال التداول الأصلي، ويصرف الثاني بوصفه مخالفا له؛ فإن كان ما أتى به موافقا، نقلت إليه نقائص الأوصاف وذلك توسيعا لآفاق الإثمار في المضامين التداولية، وترسيخا لأبعاد الاستثمار في مضامينها، فتكون هذه الآلية وسيلة ناجعة في رفع ما بين المنقول والمأصول».(3)

(1)- تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، ص: 291

(2)- المرجع نفسه.

(3)- المرجع نفسه.

وهنا يقوم المقرب بالاحتفاظ بما هو موافق مع أصول المجال التداولي، وصرف كل ما هو مخالف لها.

6.1.1-آلية المقابلة: وهذه الأخيرة كما عرفها **طه عبد الرحمن** « فهي التي تفيد المقرب في وضع معان وألفاظ تقابل المنقول، إن موافقة أو مخالفة، فيكون الاشتغال التقريبي بناء على الموافقة والمخالفة بين المتقابلات مما يوسع آفاق الإثمار في المضامين، ويرسخ أبعاد الاستثمار في الوظائف من الوجهة التداولية»⁽¹⁾.

وعليه، يكون عمل المقرب هاهنا مبني على إيجاد معان وألفاظ؛ بحيث تكون مقابلة للمنقول وذلك باتخاذ الموافقة والمخالفة سبيلا لها.

2.1-شروط التقريب: وهي التداول الأصلي والتصحيح التداولي واليقين التداولي.

يتعلق شرط التداول الأصلي بتصحيح أصول المجال التداولي، وذلك بالالتزام بالتصحيح التشغيلي للعقيدة، والتصحيح الاختصاري للغة، غير متناسين التصحيح التهويني للمعرفة، حسب ما أورده **طه عبد الرحمن** في مشروعه، وبيان هذه الشروط فيما يأتي:

التصحيح التشغيلي للعقيدة. ← التزام القواعد التداولية للعقيدة (الاختيار- الإلتزام - الاعتبار).

التصحيح الاختصاري للغة ← التزام القواعد التداولية للغة (الإعجاز-الانجاز- الإيجاز).

(1)- مفهوم المجال التداولي في المشروع العلمي ل**طه عبد الرحمن**-دراسة في جدل التداول والتقريب- محمد همام، ص:22.

التصحيح التهويني للمعرفة ← التزام القواعد التداولية للمعرفة (الاتساع -الانتفاع-
الاتباع). (1)

وهذا يعني أن لا نتوقف عند القواعد وتصحيحاتها، بل لا بد من تحصيل يقين عقدي. ولا عند القواعد اللغوية وتصحيحاتها، بل لا بد من تحصيل يقيني لغوي، كما لا نتوقف عند قواعد معرفية وتصحيحاتها بل لا بد من تحصيل يقين معرفي، ملتزمين في ذلك بقواعد كل مجال.

أما شرط التصحيح التداولي: وظيفة القواعد لا تقرب دون تصحيح، وتدخل عملية التصحيح التداولي تدخل في التقويم العقدي واللغوي والمعرفي، للوصول إلى الاشتغال العقدي الصحيح، والاشتغال اللغوي الرصين، والاشتغال المعرفي الواضح، في حين يتجلى شرط اليقين الأصلي: القيمة التي يصبوا إلى تحقيقها هذا الشرط، هو تحصيل اليقين في المضمون العقدي في صور الوظائف الثلاث: التفضيل والتأصيل والتكميل، وأهم هذه الشروط هو اليقين التداولي أولا ثم التداول الأصلي وآخرها التصحيح التداولي؛ لأن جميعها نقل تصحيحي، غير أن ليس كل تصحيح أن يحل محلها. (2) ومنه:

لا نتوقف عند القواعد وتصحيحاتها، بل لا بد من تحصيل يقين عقدي.

لا نتوقف عند القواعد اللغوية وتصحيحاتها، بل لا بد من تحصيل يقيني لغوي.

لا نتوقف عند قواعد معرفية وتصحيحاتها بل لا بد من تحصيل يقين معرفي.

(1) - ينظر: التأويل وقراءة التراث في مشروع طه عبد الرحمن، سليمة جلال، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في اللغات، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2016-2017، ص:156.

(2) - تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، ص:298.

ومحصول القول أن لهذه الشرائط خصوصية وجب العمل بها ومراعاتها؛ ومنه يكون اليقين التداولي أخص هذه الشروط في دعوى **طه عبد الرحمن** كل تقريب أصلي هو نقل تصحيحي، وليس كل نقل تصحيحي تقريبا يقينيا. (1)

ومعناه أن الالتزام بقواعد التقريب التصحيحية لمجالات التداول العقدي، واللغوي والمعرفي يفضي إلى أن هذا التقريب تصحيح، غير أن عملية التصحيح التي يخضع لها المنقول تعد تقريبا.

❖ قد يتساءل أحدهم متى يصبح التصحيح تقريبا؟

علمنا بشروط القواعد التداولية في المجال والوظيفة والقيمة، فكلما كان مجال التداول عقديا ولغويا ومعرفيا، متوسلا قواعد التصحيح في كل مجال، منتج لمعرفة اليقينية لغوية عقدية، ومعرفية في خضم العلاقة بين أوصاف التقريب وعملياته، عدَّ هذا العمل تقريبا وأوسط هذه الشروط التداول الأصلي « كل تقريب أصلي هو نقل تصحيحي، وليس كل نقل تصحيحي تقريبا أصليا». (2)

يقصد هاهنا بأن التقريب أخص لأنه خاضع لشروط، إذا حضرت وتوفرت جاز وصفك للعملية بالتقريب، وأما عملية التصحيح التي توجب إخضاع المضامين، والقواعد المنقولة، لموافقة المأصول أو خدمة له، فذلك نقل تصحيحي ينتقل من كونه نقل تصحيحي إلى تقريب، إذا خضع لجملة الشروط التي وضعها **طه عبد الرحمن**، عدا ذلك تبقى كل العمليات التصحيحية منقولة أو قل منقولات تصحيحية، وأما عن أعم هذه

(1) - تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، ص: 299.

(2) - المرجع نفسه.

الشرائط التصحيح التداولي، ودعواه: «كل تقريب هو نقل تصحيحي، وليس كل نقل تصحيحي تقريب». (1)

أشرنا سلفا أن عملية التصحيح هي وظيفة التقريب، مستندا إلى قاعدة التداول التصحيحية العقدية واللغوية والمعرفية، وعليه يتحول النقل التصحيحي تقريب إذا احتكم إلى جملة من القواعد في هذه المجالات التداولية الثلاث؛ العقيدة واللغة والمعرفة، أما عن خضوع المنقول لهذه المجالات بقواعدها وقيمتها المحصلة يبقى النقل تصحيحيا خاليا من التقريب، ومنه صحة التقريب في الالتزام بالتصحيح التداولي، والتداول الأصلي واليقين التداولي، فإذا مس بعض الخلل في جزء من الشرائط، أو في جميعها عد هذا التقريب تقريبا فاسدا.

والآن لا يمكننا أن نتخطى التقريب الفاسد أو نتداركه، إلا بمعرفة وجوه فساد التقريب، وبيان ذلك فيما يأتي:

□ الضروب الفاسدة من التقريب

إخلال بالشرط الأول- شرط التداول الأصلي - ويأتي على ضربين:

- إخلال بالتداول الأصلي+ اليقين في غيره =تقريب معكوس.
- إخلال بالتداول الأصلي+ عدم اليقين في غيره= تقريب منكوس.

التقريب المعكوس وهو «استخدام المقرب أو المشتغل على التقريب قواعد غير قواعد المجال التداول الأصلي، معتقدا أنه قد أقام اليقين في هذه القواعد الغير أصلية،

(1)- تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، ص: 299.

فيكون نقله مستخدماً هذه القواعد تفضي إلى ضرورة الاستجابة لكل الجوانب الثقافية والحضارية للمنقول منه، وعليه يعتقد أن نقله عن الخبر ومحاكاته له في أصول تداولية، توجب الاستجابة لمقتضيات الثقافة والحضارة على الوجه الأكمل». (1)

وهذا يعني اعتكاف المشتغل على التقريب بآليات مغايرة للمجال التداولي الأصلي في التقريب، واليقين التام بالقواعد الغير أصلية المطبقة على المضامين التراثية ووجوب إخضاعها إلى قواعد المجال التداولي الأصلي.

التقريب المنكوس: النوع الثاني من التقريب الذي تقع فيه الدراسات التراثية وهو «عدم إدراك القواعد المعمول بها في عملية التقريب التداولي، فيكون ذلك مدعاة لجلب الغريب مما لا يفهم ولا يدرك صحيحة من خاطئه، فبدلاً من أن يكون التقريب خادماً للمجال التداولي الأصلي» (2) يصبح عالية عليه ومضرة له، فمن غير المعقول أن يشتغل المقرب بآليات وقواعد لازال علمه بها قاصر، فيقع في الخطأ معتقداً أنه على صواب، وينجر عن هذا الفعل تسمم التراث، بدل جلب المنفعة له، «ولما كان الناقل يستند إلى مجال تداولي غير أصلي، ويتوسل بقواعده مع عدم تحصيل اليقين فيها، [...] كان هذا النقل بهذا الوصف يأتي بالمخالف؛ حيث يظن أنه آت بالموافق، ويجلب الضرر، حيث يظن أنه جالب للمنفعة، فمن لا يقين له فيما ينقل عن غيره، لا يأمن أن يضر غيره». (3)

ومما سبق نجد أن نواتج الفساد في شرط التصحيح التداولي أربعة نواتج وهي:

(1) - تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، ص: 300.

(2) - المرجع نفسه.

(3) - المرجع نفسه.

01/ خلل في التصحيح+حفظ التداول الأصلي واليقين فيه=النقل المقلد

02/ خلل التصحيح+ فقدان التداول الأصلي وحفظ اليقين في غيره= النقل

المتعصب.

03/ خلل التصحيح + فقدان التداول لأصلي وحفظ اليقين في غيره=النقل المتسلب.

04/ خلل التصحيح+ فقدان التداول الأصلي وفقد اليقين في غيره= النقل المستهتر.

ونورد الجدول الآتي والذي يوضح جوانب إخلال الشرائط التداولية وأوصاف النقل

حسب كل خلل

	حفظ اليقين في غير المجال	حفظ اليقين في المجال	التصحيح التداولي	مجال التداول الأصلي
النقل المقلد	-	+	-	+
النقل المتسلب	-	+	-	-
النقل المتعصب	+	-	-	-
النقل المستهتر	-	-	-	-

(-) ما يفتقد إليه النقل

(+) ما يحفظه النقل

جدول رقم: 01 يوضح جوانب إخلال الشرائط التداولية وأوصاف النقل

ومما تقدم نجد أن في كل عمليات التقريب اختل شرط التصحيح فيها، مضافاً له إخلال بأحد الشرائط، وبين الحفظ والافتقار يوصف النقل إما بكونه نقلاً مقلدًا، أو نقلاً متسلبًا، أو متعصبًا، أو مستهتراً، فحفظ مجال التداول الأصلي، أو حفظ غيره مع إخلال التصحيح التداولي، يفضي إلى نقل مقلد، كما أشار طه عبد الرحمن، أن المجالات التداولية وإن اختلفت فيما بينها، فلا تأثير كبير بها في التعبير ولا في التفكير، ولا في

الاعتقاد، كما يعتقد أن المعارف سواء تعلقت بالدين أو باللغة أو بالعلم، قسمة متساوية بين الأمم، وأن نقلها بين هذه المجالات التداولية لا يحدث قلقلًا فيها، ولا يقتضي تقويماً لها، وهذا وصف النقل المقلد. (1)

وأما أثناء عملية النقل للقواعد التداولية الأصلية، دون تحصيل معرفة كاملة بها، ولا إدراك مدى موافقتها لمجال التداول الأصلي، أو مخالفتها له، أضف لذلك الاعتقاد بأن كمال الوعي بالمنقول يرافقه كمال المعرفة بالقواعد، يفضي بالناقل إلى تجاوز الاختلاف بين المأصول والمنقول معتقداً إنه لا توجد مخالفة أصلاً يقول **طه عبد الرحمن**: « المنقول إما أن يكون يقيني أو يكون غير يقيني، فإن كان الأول، فهو أولى بالثقة من القواعد التداولية الأصلية، وإن كان الثاني، فهو يستوي في ذلك ولا ترجيح لأحدها على الآخر بغير دليل [...] وإذا كان الناقل لم يحصل اليقين في القواعد التداولية، التي يبني عليها منقوله، فإنه يتقلب في معارفه ومقاصده بدون انقطاع، فهو يلتمس هذه المعارف والمقاصد في كل مجال تداولي غير أصلي، ويتلقفها من كل مصدر أجنبي». (2)

وخلاصة القول أن سبب هذه النقول:

- التحصيل القاصر أو المعدم في القواعد التداولية الأصلية اليقينية.
- عدم مراعاة موافقة القواعد التداولية الأصلية للمنقول أو مخالفتها.
- الثقة الزائدة بالمنقول توجب كحقيقة تلازمية الثقة الأزمنة بقواعده مما يوقعه في النقل المتسلب.

يقول **طه عبد الرحمن** في النقل المتعصب: « يستند هذا الناقل إلى قواعد تداولية غير أصلية، محصلاً اليقين فيها؛ لكنه لما كان لا يباشر التصحيح، وإنما يقتصر على

(1) - ينظر: التراث عند طه عبد الرحمن، أحمد كروم، ص: 114.

(2) - تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، ص: 301.

مجرد النقل، فإنه يجد بين يديه معارف ومقاصد يأبى فصلها عن المجال المنقول منه، أو وصلها بالمجال الأصلي المنقول إليه، وقد يكون منشأ ذلك عنده إما نقصا في العلم؛ لأنه لو لم يكن الأمر كذلك، لقام بفصلها [...] وإما نقصا؛ لأنه لو لم يكن الأمر كذلك، لوصلها بمضامين المجال الأصلي»⁽¹⁾.

ومعنى ذلك أن يكون الناقل ملما ومتيقنا بالقواعد التداولية الغير أصلية، ولكن الإشكال عدم خضوع هذه القواعد للتصحيح، ما يجعلها تتكيف وقواعد المجال التداولي الأصلي، ما يفضي إلى النقل الكلي، أو قل اقتصار الناقل على النقل خاليا من أي تصحيح، ونتاج هذا العمل فقدان القدرة على تحقيق الفصل بين القواعد المنقولة عن مجالها، ومن ثمة عدم القدرة على وصلها بالمجال التداولي الأصلي، وهذا مرده حسب طه عبد الرحمن، إما نقص في العلم أو نقل في العمل وتفسير نقصه في العلم عدم قدرته على الفصل والوصل بين المضامين، وأما في حالة عدم تحصيل اليقين في القواعد التداولية غير الأصلية، ينجر عن هذا الخلل عدم ثبات التصورات والمفاهيم، وهذا راجع إلى تعدد الأخذ من مجالات مختلفة، مما يوقع الناقل في الاضطراب والتقلب، وهذا وصف النقل المستهتر.

02- الممارسات التقريبية للمنطق اليوناني.

وسنتحدث أولا عن طبيعة علم المنطق، وهذا ما سنتناوله في العنصر أدناه.

1.2- طبيعة المنطق (منهجها وموضوعها)

إنَّ الغاية التي يصبوا إليها التقريب التداولي، فيما يخص هذين العلمين، هو تخليصهما من الصفة التجريدية التي يوصفان بها، ولا شك أن التجريد وصف راسخ في

(1) - تجديد المنهج في تفويم التراث، طه عبد الرحمن، ص: 301.

المنطق، وملتصق به كثيرا وهذه حقيقة ذائعة ومعروفة عند العامة و الخاصة، وقد صرح طه عبد الرحمن أثناء حديثه عن التقريب التداولي، كونه عملية تصحيحية، وأول ما قام به هاهنا هو إخراج كل من علم المنطق، وعلم الأخلاق من هذه الصبغة التجريدية التي طبعت هذين العلمين، يقول في هذا الصدد: «إذا صح أن المنطق والأخلاق علمان تجريديان لا يعنيان بالعمل الحي، ولا الإنهاض إليه، صح معه أيضا أن نقلهما إلى مجال التداول الإسلامي يوجب إخضاعهما للتقريب التداولي، ذلك أن هذا المجال لما كان لا يقبل الصفة التجريدية الناتجة عن غياب العمل، فإنه يُحمل على إخراج العلمين المنقولين من هذه الصفة حتى يحصل على فائدة عملية مشروعة».(1)

بعدما تمعن طه عبد الرحمن في الطبيعة التي وجد عليها العلمان -الطبيعة التجريدية-، قرر إنزالهما إلى العمل الحي وتخليصهما من الصبغة النظرية الخالصة التي لا تقدم نفعاً، وتقتصر فقط على مجموعة تصورات، لا علاقة لها بالواقع الموجود و تمضي في التجريد، الذي يعتبره طه عبد الرحمن ما لم يقترن بالعمل، فإنه يبقى قاصراً عن خدمة الذات ولا يتعدى نفع الذات إلى الغير، وبالتالي لا فائدة منه؛ لأن خصيصة العلم أن يكون نافعا، ولا يكتفي الرجل بنقل العلمين من التجريد، وإخضاعهما للتطبيق، وإنما يسعى إلى تقريب وموافقة هذا النقل التطبيقي العقل الشرعي، وإلا فلا فائدة من ذلك التقريب يقول: « لا تقتصر الفائدة العملية المشروعة على أن ينقل العالم النتائج العلمية إلى حيز التطبيق لإشباع رغبته في التطلع، وإنما يتعدى ذلك إلى أن يكون هذا النقل التطبيقي موافقا لما قرره العقل الشرعي، أما ما لم يوافق فلا يعد ذلك فائدة عملية».(2)

(1) - تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، ص: 311.

(2) - المرجع نفسه.

حاصل النظر فيما مضى أن مبادرة **طه عبد الرحمن** تصبوا إلى تقريب المنطق تبدأ بانتزاع النزعة التجريدية منه أولاً، ليصبح العلم تطبيقياً، ثم إخضاعه لعملية النقل إلى مجال التداول الإسلامي ويكون النقل هاهنا فيما وافقه، حتى تحصل الفائدة العلمية من هذا التقريب، فالعلم المنقول أو المنطق تحديداً لا بد من أن يحقق نفعاً في الآجل كما ينتفع به في العاجل، لأن خاصية العلم تحقيق النفع على المدى القريب أو البعيد، فالتجريد لا يعطي منفعة محققة في الواقع والتصورات، كلما كانت قابلة للأخذ والاستثمار كلما كانت أقرب للتطبيق، ولما كانت نتائجها أبين، فيصبح تحقيق النفع منها وارد، لذلك سأل **طه عبد الرحمن** الضوء على علم المنطق، هذا النوع من التقريب لاستثمار مفاهيمه، وتصويراته التي غالت في التجريد أيماً مغالاة، والغاية من كل هذا هي: «الخروج من وصف النظر إلى وصف العمل؛ أي الاشتغال وتواردت على هذا المفهوم أسماء مختلفة مثل: العمل، الشغل، الفعالية، النشاط، الإنتاجية، التطبيق، والأخص الممارسة»⁽¹⁾.

حري بالبيان أن الطبيعة التي يبنى عليها مجال التداول الإسلامي العربي، ترفع النظر المجرد إلى صرف، وتستوجب أن يكون وراء العلم منفعة محققة، ويتعرض **طه عبد الرحمن** للدعوى التي اعترضت منفعة مجال التداول الإسلامي في تقريبه للعلوم، لكونه يستبعد الجانب المجرد مما يبعد الممارسة التراثية عن الإنتاج النظري، وانشغالها في نطاق كل ما هو عملي، فنتبعد أو قل تنعدم الطبيعة الإنتاجية فيها.

ويرد **طه عبد الرحمن** على هذا الاعتراض بقوله: «الواقع أن هذا الاعتراض لا يفيد صاحبه؛ لأنه يبنى على التسليم بأن لا عمل إلا ما كان تطبيقياً محسوساً، تدركه الجوارح الخارجية، وهذا باطل، وبيان بطلانه وأن هذا تخصيص للعمل يأخذ به من لا يُقيم للعمل الشرعي وزناً، بينما العمل أعم من ذلك، إذ يشمل الثمرات المحسوسة والثمرات غير

(1) - العمل الديني وتجديد العقل، طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي، الرباط، المغرب، ط: 2، 1997، ص: 61.

المحسوسة معا، ومن الثمرات غير المحسوسة النتائج العقلية التي يتوصل إليها الإنسان بإعمال النظر من غير مباشرة عمليات ظاهرة للعيان»⁽¹⁾ وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على ملازمة العلم للعمل، وعدم إهمال طه عبد الرحمن للجانب الإنتاجي، بل حفز عليه، اعتبارا أن التصورات منطلق جوهرى لبناء الحقائق، ولكن التطبيق ملازم لهذه التصورات، وتطبيق يضفي منفعة الذات والغير، حيث إن العمل يشمل على الجوانب العقلية والتطبيقية وهو ما أطلق عليه بالتسديدية. وهذا ما دفعه إلى تصحيح المنطق اليوناني ليصير ملائم لمقتضيات التداولية، والتي تستوجب قواعد الانتفاع من العلوم وتحقيق المنفعة المجسدة بالاستعمال، وبهذا يكون كل من المنطق، وعلم الأخلاق بحاجة ماسة إلى هذا النوع من التقريب.

2.2- دواعي احتياج المنطق للتقريب التداولي تتجسد حاجة المنطق للتقريب في:

• إدراك حقائق العمل المسدد ما بلغه في إدراك حقائق العمل المجرد، وليس شرط النفع المتعدي المتصل المذكور أعلاه إلا إحدى هذه الدقائق العملية، وكذلك المنقول الأخلاقي وإن اشتمل على قضايا عملية مثل «الحق»، «الخير»، يستوي مع المنقول المنطقي، في كون منهجه لا يظهر فيه استيفاء هذا الشرط المزدوج؛ لأنه ظل مسلوكا لذاته، ولا أثر فيه لطلب الآجل على مقتضاه العملي.⁽²⁾

• يحتاج المنطق للتقريب مثله مثل علم الأخلاق لكن هذا الاحتياج متفاوت ويختلف، على الرغم من وجود قاسم مشترك ألا وهو الطبيعة التجريدية الخالصة التي تغلب على هذين العلمين».⁽³⁾

(1) - تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، ص: 312.

(2) - المرجع نفسه.

(3) - المرجع نفسه، ص: 313.

• تزداد حاجة علم المنطق لعملية التقريب أكثر من علم الأخلاق، مرد ذلك إلى موضوع علم المنطق، الذي نجده يختلف عن موضوع علم الأخلاق، يقول طه عبد الرحمن في هذا الصدد: «هي صبغة نظرية في المنطق، بينما هي صبغة عملية في الأخلاق، وإن كان الأمر كذلك، فقد صار المنقول المنطقي معرضاً لآفة التجريد من جهة الموضوع، كما هو معرض لها من جهة المنهج، فلا منهجه سلك مسلك طلب العاجل، ولا موضوعه أقر بمشروعية هذا الطلب، كما يقر بشرعية طلب العاجل».(1)

يبرز جيداً لنا هاهنا أنّ علم المنطق بحاجة ماسة إلى التقريب، أكثر من علم الأخلاق وحجة ذلك اشتمال موضوعه، ومنهجه على الصبغة التجريدية، ولا مناط لهذه العملية إلا بتوسل مجموعة من الآليات التي تخدم الجانب العقدي، اللغوي، المعرفي.

3.2- مظاهر الفساد في القواعد التداولية لعلم المنطق

مرّ معنا فيما سبق أركان مجال التداول الإسلامي، وأحطنا علماً بضروب الإخلال في القواعد التداولية، وما ينتج عنها في كل ركن، وهذه القواعد المبعوثة من رحم المكون العقدي، من اختيار وائتثار واعتبار التي وجدت مظاهر الفساد فيها متجسدة في علم المنطق؛ فلا مناط للتقريب إلا بمعرفة أولاً هذه التجاوزات التي بينها طه عبد الرحمن، قبل أن يُصرح بطريقة التقريب للمنقول المنطقي.

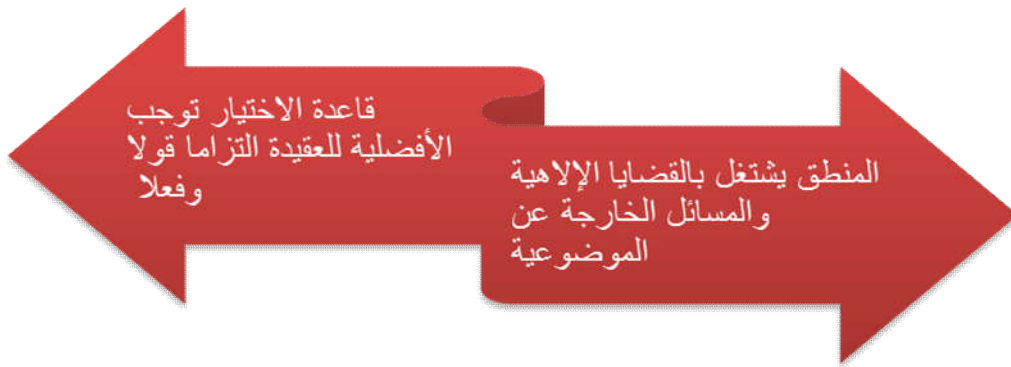
1.3.2- قاعدة الاختيار: من المعروف أن هذه القاعدة تسلم بأفضلية العقيدة

المبنية على أصول الشرع الإسلامي، من ناحية القول والفعل معاً، لذلك نجد الخطاب الميتافيزيقي يقترن بالخوض في القضايا الإلهية بطريقة تجريدية، ينتج عنه اشتغال منعرج عن الموضوع الذي أقيم له بالأساس، وكذلك في المنهج، كقولهم بدعوى ثبوت العقول

(1) - تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، ص: 313.

العشرة، وقدم العالم وبالتالي تخالف قاعدة الاختيار التي تحصر العقيدة الصحيحة في العقيدة التي تلتزم في قولها وعملها الشرعيين.(1)

وهذا يعني أن المنطق بانغماسه في القضايا الإلهية الخارجة عن العقيدة الشرعية قولاً وفعلاً يخالف قاعدة الاختيار وما ترتضيه، وتمثيل ذلك في المخطط أسفله.



مخطط رقم: 11 يوضح مخالفة المنطق للقاعدة التفضيلية وخرق قاعدة الاختيار

إذن ما يمكننا تسجيله هاهنا وجود خلل ما يخص المنطق وقاعدة الاختيار باعتبار كل منهما يسير في مسار مخالف، وهذا مظهر من مظاهر الإخلال التي وجدها طه عبد الرحمن في علم المنطق.

2.3.2- قاعدة الائتثار

قوام هذه القاعدة صَرف النظر عن الاشتغال بأوصاف الربوبية، والاشتغال بأوصاف العبودية، لكن المنطق اشتغل بالذات الإلهية، وأوصافها وأفعالها وكل ما يخص هذا الجانب، بعيداً عن الاشتغال بأوصاف العبودية حسب ما جاء واتفق.(2)

(1)- ينظر: تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، ص: 322 .

(2)- ينظر: المرجع نفسه.

وما المخطط أدناه سوى اختصار لما تم ذكره عن هذه القاعدة



مخطط رقم: 12 يوضح مخالفة القاعدة التفضيلية وخرق قاعدة الائتمار

وعليه؛ يبرز **طه عبد الرحمن** هذه المفارقة التي يخالف فيها المنطق قواعد التداولية ليتوسل بعد ذلك آلية التقريب، حتى ينتقل المنطق بهذه الآلية من النظر المجرد إلى الوصف العملي.

3.3.2- قاعدة الاعتبار

مقتضى هذه القاعدة أن المقاصد تؤتى من أحكام الشرع الإلهي. أي: مصدر المقاصد هو الشرع أو الوحي لا غير، حيث يجب اعتبار مقاصده عزَّ وجل في أحكامه، وتكن معتبرا في بحكمته في مخلوقاته.⁽¹⁾

وفي المخطط الآتي توضيح لما تم ذكره عن خرق قاعدة الاعتبار:



مخطط رقم: 13 يوضح مخالفة القاعدة التفضيلية وخرق قاعدة الاعتبار

(1)- ينظر: التراث عند طه عبد الرحمن، أحمد كروم، ص: 99.

كانت هذه أبرز مظاهر الإخلال في الركن العقدي، التي توصل لها طه عبد الرحمن من خلال اشتغاله على تقريب المنقول المنطقي.

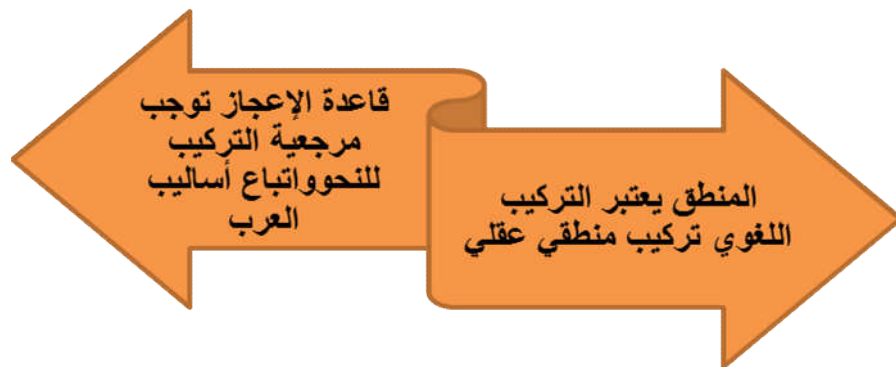
4.2-مظاهر الإخلال بالركن اللغوي

أشرنا سلفا إلى أن الركن اللغوي يحمل مجموعة من القواعد، «الإعجاز، الإنجاز، الإيجاز» وتستند هذه القواعد إلى شرط الاستعمال، الذي يتعدى من الاستفادة إلى الإفادة.

1.4.2- مظاهر الفساد المنطقي في قاعدة الإعجاز

يقول طه عبد الرحمن: « كان المنقول المنطقي يعد التركيب اللغوي للقضية تركيبا عقليا منطقيًا، فكان يقضي بضرورة النسج على منوال، هذا التركيب اللغوي في كل لغة تتعاطى نقل قوانينه الكلية، ومتى كان الأمر كذلك، فإن هذا المنقول لا بد وأن يخالف حقيقة مرجع الحكم على التركيب اللغوي ليس المنطق وحده، وإنما هو النحو».(1)

فلا مندوحة من القول أن مرجع التراكيب اللغوية هو النحو، باعتباره العلم الذي يهتم بهذا الجانب اللغوي، من حيث انتظام الكلمات وعلاقاتها، وإن كان للمنطق حظ من هذه التراكيب إلا أن المرجع الأساس هو النحو، وهذا ما سعى طه عبد الرحمن لإثباته.



مخطط رقم: 14 يوضح مخالفة المنطق لمقتضى قاعدة الإعجاز

(1) - تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، ص: 316

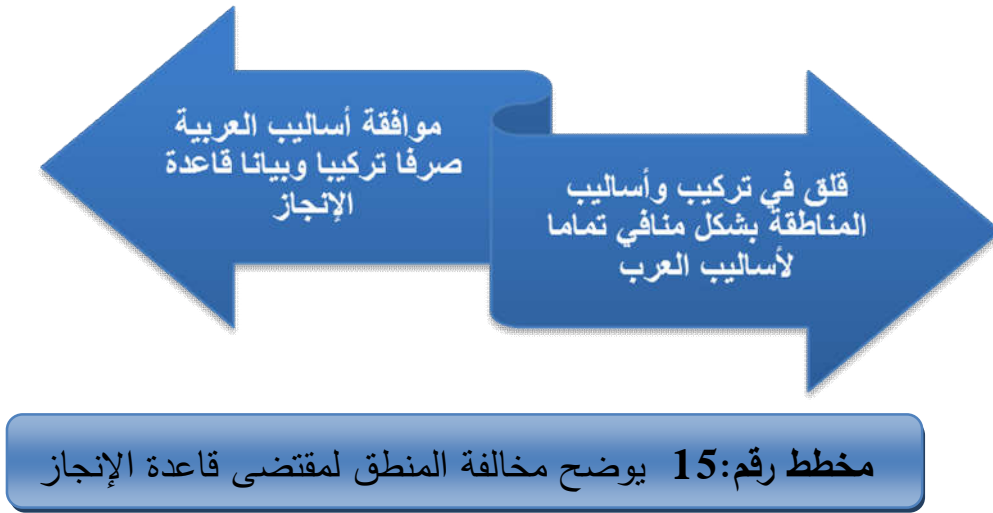
نستنتج مما سبق ذكره أنّ عدم تقييد المنطق بمرجعية التراكيب اللغوية إلى النحو وإرجاعها إلى المنطق، يولد خرقاً في قاعدة الإعجاز؛ لأن فيه إغفالا بأفضلية القرآن الكريم في أساليب نظمه وتركيبه، كما أن اللسان العربي له الأفضلية في طريقة تركيب الكلام وفق علاقات نحوية.

2.4.2- مظاهر الفساد المنطقي في قاعدة الإنجاز:

يقول طه عبد الرحمن: « كان المنطقيون يميلون إلى صوغ عباراتهم بطرق محررة على مقتضى أساليب التعبير المنطقي المنقول إليهم، فجاءت هذه العبارات في صوغها مخالفة لضوابط التبليغ العربي السليم». (1)

حاصل النظر في هذه الدعوى أن تتحرر أساليب التعبير، وصياغة العبارات حسب ضوابط اللغة العربية، واللسان العربي؛ لأن العبارات والأساليب الكلامية في علم المنطق تخالف ضوابط التبليغ العربي، وتخرج عن نظام اللغة العربية.

ونورد المخطط الآتي نوضح مخالفة المنطق لمقتضى قاعدة الإنجاز.



(1) - تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، ص: 316.

وبعني ذلك أن الحقيقة اللغوية العربية تحمل الصيغ الفعلية، في حين أن المنطق يشغل على الصيغة الحملية الثلاثية «الموضوع و الرابطة والمحمول»، ويعطي طه عبد الرحمن مثالا على ما جاء في المنطق من تجاوزات في قاعدة الإعجاز نبينها فيما يأتي:

نلاحظ حسب ما أورده طه عبد الرحمن وجود خروج كلي عن الوظائف النحوية واستعمالاتها، واكتفينا بذكر مثال تغيير الوظيفة النحوية لاسم الاستفهام «هل» «فقد كادت كتب المنطق تجمع على أن «هل» تختص بالاستفهام عن «وجود الشيء» وليس عن كيفية من كفياته، كما هو الشأن في «كيف-أين-كم»، حيث أنهم جوزوا استعمال التراكيب نحو: «هل الشيء؟» و «هل زيد؟»، على أساس أنها تنطوي على مضمرة مخصوص، ومعلوم أن «هل» في المخاطبات العادية لا اختصاص لها بالوجود»⁽¹⁾.

لذلك اختلف طبيعة هل في توظيفها ودورها في كل من علم المنطق، على خلاف لما ورد في توظيف هل في اللسان العربي.

وسنقوم في هذا المخطط ببسط وظائف هل عند كل من المناطق والنحاة:



مخطط رقم: 16 يوضح وظيفة (هل) بين النحاة والمناطق

(1) - تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، ص: 317.

حاصل النظر فيما مضى أن المناطقة قد أسندوا لأداة الاستفهام وظائف غير الوظائف التي أسندها لها النحاة، وهي بالكاد تناقضها تماماً، حيث لا يجوز أن تقترن «هل» بالاسم وحده، كأن تقول: هل محمد؟/ هل زيد؟ هذا التركيب غير موجود وغير مقبول في النحو، في حين المناطقة أخرجوا «هل» من عدم اختصاصها، أصبحت في استعمالات المناطقة مختصة، كما أجاز المناطقة دخولها على الاسم الواحد، في حين أن الأصل والأصح أن «هل» لا تدخل على الاسم الواحد.

يورد **طه عبد الرحمن** مثالا لسقم التعبير عند المناطقة وهو «استخدام الرابطة الوجودية، أو الكلمة الوجودية التي تستغني عنها تركيب اللغة العربية لما تضيفه من غموض، وخروج عن المقصود والمعنى الظاهر، مثل قول لفظ «يوجد أو موجود»، مثل: يوجد زيد عادلاً أو زيد موجود عادلاً، فقد وضعها المناطقة آخر الجملة، أي: زيد عادلاً موجود/ زيد عادلاً موجود»⁽¹⁾.

لا يخفى على ذي نظر أن التعابير التي يستعملها المناطقة غير صحيحة، استناداً إلى تعابير التي يستخدمها العرب في الخطابات العادية، فعادة العرب أن تردف لفظ «يوجد وموجود» في وسط العبارة أو في أولها، وينتفي أو لا وجود لها في آخر العبارة، في حين أن المناطقة يخرجون عن سبل النحاة، ويوجدون لهذه اللفظة موقعا في آخر كلامهم، مما يضيف نوعاً من النشاز في عباراتهم، وهذا يستدعي وجود عملية تصحيحية تقوم هذا الاعوجاج، ويستقيم بها اللسان، وتُحفظ به العقيدة، باختصار التقريب التداولي هو تزيق هذا السقم، والذي نجد صور تطبيقه اللغوي والعقدي والمعرفي في صفحات قادمة.

3.4.2 - مظاهر الفساد المنطقي في قاعدة الإيجاز

من المعلوم أن قاعدة الإيجاز توجب أن يعطى الكم المعرفي، بقدر حاجة المخاطب لكن هذا الأمر لم يحترم، ووجد الكلام المطول والزائد سبيله في استدلالات المناطقة وتجسد ذلك في مثالين صريحين استدل بهما **طه عبد الرحمن** يقول في هذا

(1) - ينظر: تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، ص: 318.

الصدق: «الاستدلال الأول: كل مسكر حرام، وكل خمر حرام، فكل مسكر إذن حرام، أما الاستدلال الثاني: كل مسكر خمر، وكل مسكر حرام، فكل خمر إذن حرام».(1)

يبرز تطويل الكلام في الاستدلال الأول الذي أورده **طه عبد الرحمن** جليا بما أن المخاطب يستفيد من الرواية الأولى، لوضوحها وبيانها، هذا الأمر لا يستدعي شرحا أو تفصيلا يعني تبسيط ما هو مبسط في أصله؛ لأن من عادة العربي أن لا يزيد الكلام إلا إذا أراد الخروج من مقام خارج عن الممارسة العادية للخطاب، وإذا أردنا تركيبه بطريقة بعيدة عن الحشو تكون المقدمة الكبرى «كل خمر حرام» وكثيرا ما يكون التوسيع والحشو بغرض التفهيم مجلبة للتعقيد، وتشتيت للمستمع أو المخاطب واللغات في حقيقتها تتفاضل في الاختصار، يعني متى كانت اللغة قادرة على تحصيل الفهم، وتبليغ المقاصد بأوجز وأقصر العبارات كانت أفضل اللغات، وما جاء به المنطق هاهنا في توسيع الاستدلالات لا طائل منه، وإنما هو حشو وزيادة، لا تقدم معرفة جديدة للمخاطب بتاتا

كقولنا: كل إنسان فان

ومنه: سقراط إنسان

إذن: سقراط فان

وفيما يلي تبسيط لمخالفة المنطق لقاعدة الإيجاز:



مخطط رقم: 17 يوضح مخالفة المنطق لمقتضى قاعدة الإيجاز

(1) - ينظر: تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، ص: 319.

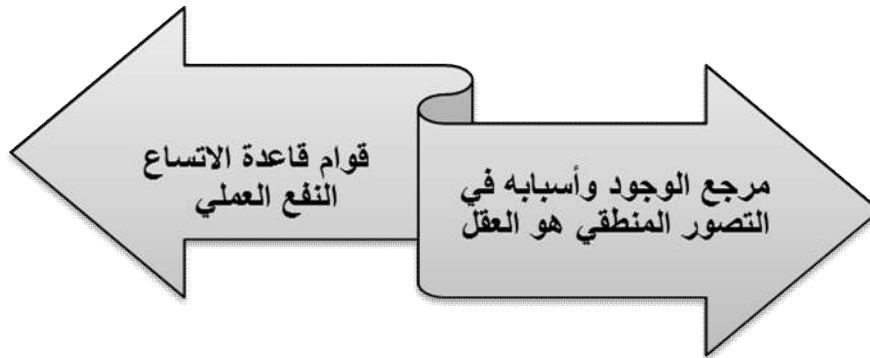
5.2- مظاهر الفساد المنطقي في قواعد الركن العقدي

لم تسلم قواعد الركن العقدي هي الأخرى من وجوه فساد وجدت في المنقول المنطقي، ومما لا يترك للشك مجالاً أن الإخلال واقع في الجانب العقدي، وحاصل في الجانب اللغوي، وهذين الركنين أساس نشوء الركن المعرفي، فيلحق الفساد له لا محالة.

1.5.2- مظاهر الفساد المنطقي في قاعدة الاتساع

مسلمة هذه القاعدة هي مدى تحقيق المنفعة، ولكن المنطق وقع في خرق هذه القاعدة لأن « مرجع الحكم فيه ليس في صحة المعارف النظرية وحدها، وإنما أساسه النفع العملي، فما ظهر نفعه صحّ تبليغه وما لم يظهر نفعه، وجب تركه والحث على تركه». (1)

وفي هذا المخطط أيضاً سنوضح مخالفة المنطق لقاعدة الاتساع:



مخطط رقم: 18 يوضح مخالفة المنطق لمقتضى قاعدة الاتساع

وعليه؛ فاستناد المنطق للتصورات التجريدية البعيدة عن الجانب التطبيقي، وعدم استثمار التصورات العقلية فيما يخدم الذات في آجلها والغير في عاجله، يبرز سمة الخلل فيه، ويتوجب حسب رأي طه عبد الرحمن نزع الصفة التجريدية منه؛ فالمعارف المجردة وحدها وصحتها، وإنما في مدى تحقيقها هذا النفع على المدى القرب والبعيد معا.

2.5.2- مظاهر الفساد في قاعدة الانتفاع

تقتضي هذه القاعدة الاستناد إلى المقاصد الجالبة للمنفعة، وبما أن المنطق يغالي في التجريد دون مراعاة المنافع، قد أخلّ بهذه القاعدة، ولا يكفي الوقوف عند الأسباب بل

(1)- ينظر: تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، ص: 324.

الانتقال منها وصولاً إلى الغاية المرجوة، يقول **طه عبد الرحمن**: «متى قام المنطق على الترتيب السببي للوجود فإنه يتناسى ترتيباً آخر، قد يكون هذا الترتيب مردوداً إليه أو محكوماً به، ألا وهو الترتيب الغائي للوجود، ومعلوم أن هذا الترتيب يبنى على الأخذ بالمقاصد والغايات؛ والمقصد يحمل على إيقاع الفعل، كما يحمل المسبب عن طريق السبب». (1)

ومنه، تكون الغاية الخروج من العمل الذي لا يحقق النفع العاجل والآجل، إلى تحقيق المنفعة.

وأخيراً سنسبسط في مخطط توضيحي مخالفة المنطق لقاعدة الانتفاع وبيانه كآلاتي:



مخطط رقم: 19 يبين مخالفة المنطق لمقتضى قاعدة الانتفاع

يصرح **طه عبد الرحمن** عدم وجود وصل بين الأفعال ومقاصدها، حيث إن الجانب العملي شرط أساس في قيام العلم بالنسبة للمجال التداولي الإسلامي العربي، وصرّف المنطق المقصدية وغال في التجريد مكتفياً بالبحث عن الأسباب، ويبقى المنطق أعرج ما دام على قدم واحدة وهي السببية.

(1) - تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، ص: 325.

3.5.2- مظاهر الفساد المنطقي في قاعدة الإتياع

من المعلوم أن المنطق أراد أن يجعل مرد كل شيء إلى العقل، ويؤمن بلا محدودية العقل في كل المسائل، وقدرته على الخوض في كل المسائل مدركا لكل ما في الكون، يقول: «أما المنطق اقتحم عالم المقاصد الخفية للوجود، مرتكبين خطئين اثنين: أولهما أنه حمل هذه الأسرار الكونية على معنى مجرد، والثاني أنه تعامل مع هذه الأسرار المقصدية تعامله مع الآثار السببية، تحديدا وترتيباً، دلالة واستدلالات، فلم يجد قط الحاجة إلى الاستماع إلى فاعلها ولا التماس خطابها فيها، بل صار إلى اعتبارها آثاراً مستقلة بنفسها، لا نحتاج في معرفتها إلا إلى أنظارنا وحدها».(1)

معنى هذا أن المنطق اتخذ سبيلاً للبحث في الأسرار الكونية، وما يقف وراءها من أسباب متناسيا ومتغافلا الخطاب الذي يقر بمحدودية العقل، والحقيقة أنه مهما بلغ في المعارف، والحقائق يبقى ضمن ما أتاحه الله له، ومن ثمة فالأصل في المعرفة هو المرجع الديني، الذي يوفر لك المجال الذي تبحث فيه مستخدماً ومعملاً بذلك العقل، لا أن يكون العقل مشرع الحقائق ومرجعها «تركوا سبيل المعرفة الدينية، التي جاء بها الخطاب الفاعل الأسمى، سواء عقلائه أو لم نعلمه وأبو إلا أن يجعلوا العقل أصلاً بينون عليه هذه المقاصد البعيدة، فكانوا بذلك قد تجاوزوا بالعقل حدوده المعلومة وادعوا من تصنع وتعمل علم ما لا يعلمون، أو ما لا يمكن أن يعلمون بهذا الطريق».(2)

جُل ما يقوم به طه عبد الرحمن وما قام به كان نتيجة للسقم الموجود، في المنطق وعمل على تصحيح وضعية تدريس المنطق، ممن كانوا يجعلون المنطق ابن النزعة الوصفية، فقد أخذ على عاتقه التطوير ووضع هذه المادة داخل الكلية.

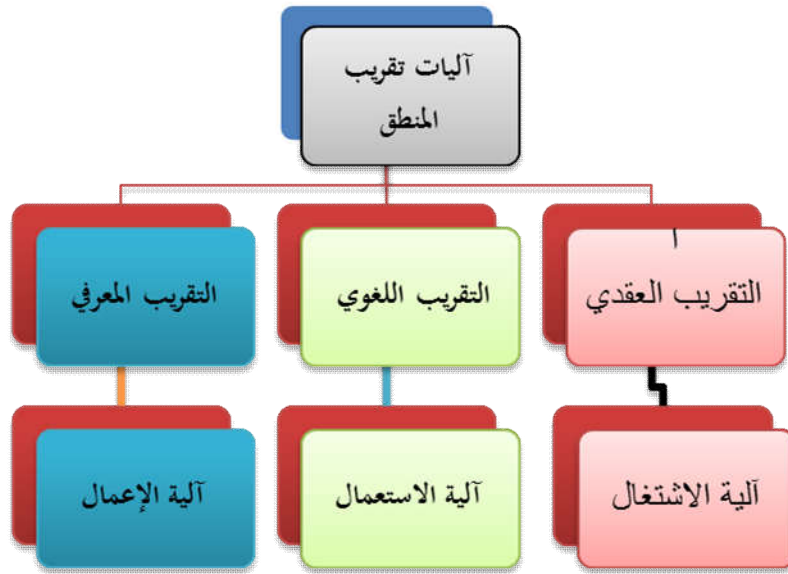
واتخذ من هذا التطوير مظاهر مختلفة نذكر منها: استبدال دروس المنطق بدروس في المنطق الحديث، وهو عبارة عن لغة رمزية حسابية تأخذ بالمناهج الرياضية، وتبلغ درجة في التدقيق والتجريد تفوق درجة الرياضيات نفسها، كما تولى تعريب كثير من

(1)- تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، ص: 327.

(2)- المرجع نفسه.

المصطلحات ومفاهيم هذا المنطق الرياضي، سواء باقتباسها مباشرة من التراث الإسلامي العربي أم باستلهاهم مسالك هذا التراث في العربية، بحيث تأتي مقابلات العربية عن حدثها وجدة مضامينها، وكأنها مألوفة للناطق العربي إذ تكون سلسة على لسانه وقريبة من فهمه.(1)

وما المخطط أدناه إلا تلخيص لما سلف ذكره عن آليات تقريب علم المنطق:



المخطط رقم: 20 يوضح آليات الاشتغال العقدي والاستعمال اللغوي والإعمال المعرفي لعلم المنطق

03- ممارسة التقريب للمنطق اليوناني بالاستعمال والاشتغال والإعمال-ابن حزم / الغزالي/ ابن رشد نماذج تطبيقية.

1.3- ممارسة التقريب اللغوي عند ابن حزم

يبني ابن حزم نمودجه التقريبي على الاختصار، ولو نرجع بتفكيرنا قليلا نجد أن طه عبد الرحمن يشير للاختصار سلفا أي؛ أن تلتزم القول بما يحتاجه المتكلم، وعاب في

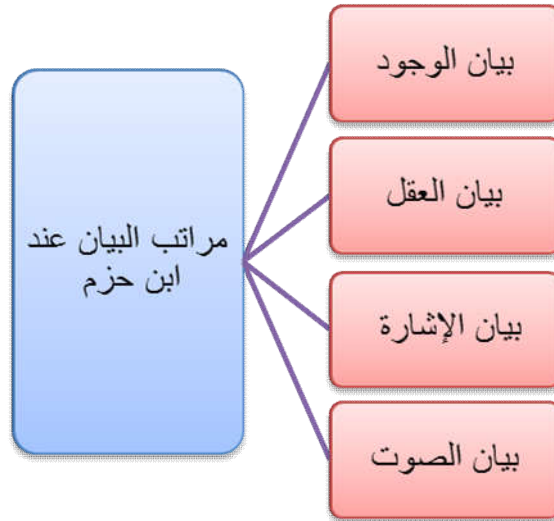
(1)- ينظر: المشروع الفلسفي لطفه عبد الرحمن، دالي زهية، مخبر الأبعاد القيمية للتحويلات بالجزائر، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص:66.

ذات الوقت الإطناب والتكثير الذي وجد عند المناطق، وقد توسل ابن حزم في عملية التقريب كما أشار طه عبد الرحمن في كتابه تجديد لمنهج بآليات لغوية بيانا فيما يأتي:

• آلية تبين المنطق

ارتأى ابن حزم العمل وفق هذه الآلية إلى تبيان تأسيس المنطق، من البرهان إلى البيان، ومميز الغرض فيها فعاليتها في إبراز البيان الموجود في المنطق، وأما مميز الغرض في سعي "ابن حزم" وراء استثمار هذه الآلية، تأسيس المنطق على البيان، متوسلا التمهيد بالقرآن الكريم بدلا من أقوال الفلاسفة كأرسطو، مشيرا إلى أن المرجع الأساس للمعارف والتصورات هو القرآن الكريم [...] والبيان عنده في ثلاث مراتب: بيان الوجود والعقل والصوت.⁽¹⁾

وفي هذا المخطط ذكر لهاته المراتب عند ابن حزم وهي كالتالي:



مخطط رقم: 21 يوضح مراتب البيان عند ابن حزم

بمعنى تغيير الطريقة المعتمدة سابقا لبدء الحديث والتمهيد « حيث يلجأ المناطقة والفلاسفة والمشتغلين عامة بالتمهيد بأقوال الفلاسفة، فاستبدل ابن حزم هذه الطريقة بالتمهيد بآيات من الذكر الحكيم، فقد افتتح قال تعالى وإيراد الآيات الكريمة التي جاء فيها

(1) - ينظر: تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، ص: 332.

لفظ العلم، ولفظ البيان يخالف نقله المنطق وشُراحه الذين يمهّدون لكلامهم بالاستشهاد عن طريق صيغة قال أرسطو». (1)

فلا مندوحة من القول أنّ: **طه عبد الرحمن** قد استعان بما جاء عند ابن حزم محاولاً استثماره فيما يخدم مجال التداولي الإسلامي وعليه؛ يكون المنطق يساوي البيان عند ابن حزم.

• آلية تمكين الأسماء

عانت المصطلحات المنطقية من اضطراب شديد، هذا ما جعل **طه عبد الرحمن** يستغل المنهج التقريبي الاختصاري لابن حزم وفق هذه الآلية -آلية تمكين الأسماء- وذلك من أجل رفع القلق على المصطلحات المنطقية، بسبب ما حصل فيها من تباين بين الصورة اللفظية والمضمون الاصطلاحي، وتحركت هذه الآلية على أربعة محاور، كما ذكر **طه عبد الرحمن**، وبيانها فيما يأتي:

أ- عملية الوصل:

لا يخفى على ذي نظر، أنّ كل تغيير في الصيغة صرفية يتبعه بالضرورة تغيير في الدلالة، وعملية الوصل هاهنا تقام على أساس الوصل بين الصيغة الصرفية، والمعنى المترتب أثناء تغييرها بمعنى: «وصل الصيغة الصرفية بالمدلول الاصطلاحي بناء على القانون اللغوي المعروف لكل صيغة صرفية مدلول خاص، مثل صيغة المفعول». (2)

حري بالبيان أن المعاني المعجمية لها علاقة بالمدلولات الاصطلاحية، وإن تشبعت آراءها فإن لها العلاقة بينها، وبين المعاني اللغوية، فلا قطيعة ولا تنافي بين المدلولات اللغوية، والمدلولات الاصطلاحية، كان عمل ابن حزم الوصل بينهما. (3)

فلا فكاك في أن المعنى اللغوي على علاقة وطيدة بالمعنى الاصطلاحي، وإن اختص بالجانب المعجمي، تبقى أواصر العلاقة بينهما قائمة لا محالة.

(1) - تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، ص: 332.

(2) - ينظر: المرجع نفسه، ص: 334.

(3) - ينظر: المرجع نفسه.

2.3- ممارسة التقريب العقدي للمنطق اليوناني بواسطة تسديده بالاشتغال-الغزالي أنموذجاً-

عملية تطوير المنطق جاءت على لذن الكثير من الفلاسفة المتكلمين، وعلى سبيل الحصر لا الذكر نُورد اختيار **طه عبد الرحمن** للغزالي يقول: « قام فكر الغزالي على المسلمة التي تقتضي بأن المنطق معيار كل نظر، فقد اشتغل بترتيب المنطق وتقريبه وتطبيقه على المقاصد الكلامية والأصولية، وعلى هذا لن يكون الالتزام بالمنهج المنطقي في تحليل فكر "الغزالي" إلا موزعاً بشرائط بنية هذا الفكر، ومتسقا مع المشروع المنطقي للغزالي، حتى يقوى على النهوض بإنتاج فكري حقيقي يضاهاه قيمة ما أنتجه المتقدمون». (1)

حاصل النظر فيما تقدم أن الغاية من تطوير **طه عبد الرحمن** لعلم المنطق هو خدمة للمجال التداولي الإسلامي، جاعلاً إياه مقياساً لكل علم نظري، وذلك للسمة الصورية التي تطبعه، وقد تحقق التوفيق بين الدين والمنطق، في ما أتى به حيث «أمن هذا الانفتاح الكامل للمنطق على المشكلات المنهجية في علوم الكلام وأصول الفقه واللغة، وبالتالي استيعاب هذه العلوم في بنياتها الخاصة، إيذاناً بميلاد عقلانية(*) إسلامية عربية تعي دور اللسان الطبيعي في بناء المعارف». (2)

ومعنى ذلك أن الإجراء يعطي الأفضلية للعقيدة الإسلامية، وجاء بهذا التصور رغبة في إثبات أن المنطق ينفصل عن العقائد، وينفي وجود علاقة بين المنطق والعقيدة أي: لا

(1)- اللسان والميزان، أو التكوثر العقلي، طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي، الرباط، المغرب، ط:1، 1998،
طه عبد الرحمن، ص:348.

* العقلانية: المفهوم الذي يتبناه طه عبد الرحمن للممارسة العقلية بما هي ممارسة لا تنتقل من اعتبار العقل جوهر ثابت عاقل في الإنسان محله عضواً مخصوص، إنما العقل ممارسة لا تنتقل بنفسها. أزمة الحداثة ورهانات الخطاب الإسلامي، عبد الرزاق بلعفور، منتدى المعارف، بيروت، لبنان، ط:1، 2013، ص:150.

(2)- طه عبد الرحمن قراءة في مشروع طه الفكري، إبراهيم مشروح، ص:124.

دخل للمنطق في العقيدة حتى تدخل فيه العقيدة اليونانية⁽¹⁾، وهذا تصريح يجعل من المنطق يكسب صفة الحيادية، وليتمكن طه من محاولته في جعل المنطق ذي طابع حيادي توصل أمرين أساسيين ألا وهما: • تبرئة المنطق • تخطئة المنكرين

• تبرئة المنطق

يوضح الغزالي وجهة نظره في هذا الإجراء الذي يقوم به، فيقول: « تأتي هذه التبرئة من كون هذا العلم لا يتعرض من حيث أصله وحقيقته للأمور الدينية، لا بالنفي ولا بالإثبات، فلما كان علما من علوم الوسائل يبحث في ترتيب الحدود وتركيب الأدلة، فلا شأن له بالحكم إن إجابا أو سلبا على المضامين، والحقائق التي تنتظر فيها العلوم الدينية، بوصفها أشرف علوم المقاصد». (2)

بمعنى أن وظيفة المنطق لا تكاد تتجاوز حدود رصد الأحكام، فلا علاقة له بالمنطق بلحكم، كما لا شأن له بإعطاء الأحكام، وهذه الخصيصة تنفي بأنه يورد أحكام على العقيدة اليونانية، أو تكون هذه الأخيرة مردها له، فتقتصر مهمة المنطق إذن على الوقوف عند الأحكام.

السؤال الجدير بالطرح ها هنا هو: إذا كان المنطق لا يصدر أحكاما، فما مهمته إذن؟
الإجابة عن هذا السؤال الذي راودنا، أورده الدكتور طه عبد الرحمن إلى جانب عملية الرصد التي يقوم بها المنطق، يتولى المنطق كذلك تركيب الأدلة وترتيب الحدود فلا هو يخطئ ما ذهب إليه العقيدة، ولا هو موافق لها. (3)
ومنه تكون هذه المغالطات سببا في الإنقاص أو قل انعدام الحيادية في المنطق وهو زعم شائع لا صحة فيه حسب الغزالي.

(1) - ينظر: تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، ص: 340.

(2) - المرجع نفسه.

(3) - المرجع نفسه.

• تخطئة المنكرين

استخدم الغزالي هذه الوسيلة، أو قل العملية رغبة منه في إبطال العلاقة بين العقيدة والمنطق من جهة، وتخطئة كل المغالطات التي تضر بالدين؛ حيث «إن المنطق كوسيلة تعلق له بالدين كمقصد، ومن توسل بهذا إلى ذلك فإنما يكون قد أراد تخريب أحدهما على مقتضيات الآخر تخريباً عرضياً، لا ذاتياً قد يُقبل أو يُرد». (1) نستنتج مما تم ذكره أن محاولات ربط المنطق بالعقيدة لم يلقَ استحساناً عند «الغزالي» معتبراً المنطق معطيات المنطق يمكن ترويضها، وتطويرها لخدمة العلوم، لا إلقاء صبغة العقيدة اليونانية عليه، وربطه بها ربط تلازمياً تُذاب فيه خصوصية كل منهما.

كما ألحَّ الغزالي في إحصائه لمعاني العقل على الجانب العملي، يقول: « قد يطلق على من جمع العقل إلى العمل، حتى إنَّ المُفسد وإن كان في غاية الكياسة يمنع من تسميه عاقلاً». (2)

1.2.3- مسالك النظر الفقهي عند الغزالي

تُقسم مسالك النظر الفقهي عنده إلى قسمين: الأول خاص بتحقيق مناط الحكم، وأما الثاني في تنقيح مناط الحكم، ويكون ذلك بعملية لزوم النتيجة والحكم، أي الحكم على الصفة حكم على الموصوف، وهو ما يسميه بالتمسك بالعموم، في حين يكون الضرب الثاني فيه، والذي يسميه الغزالي بالاستدلال عن طريق الفرق، لدحض فكرة الجمع بين الخصم، فكل شيئين وجد ثالث يوصف به أحدهما دون الآخر.

وهذا إن دلَّ على شيء فإنَّما يدل على رجاحة تفكير «الغزالي» التي مكنته من إبعاد الصورة المنطقية المعتادة عند الفلاسفة في الجمع بين المتناقضات والخصوم، وهو ما لا يرتضيه، حيث إنَّ استناد صفة معينة لشيء وانتفاءها في الآخر. (3)

(1) - تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، ص: 340.

(2) - المرجع نفسه، ص: 347.

(3) - ينظر: سؤال العمل (بحث عن الأصول العملية في الفكر والعلم)، طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط: 1، 2012، ص: 58.

يورد «الغزالي» ضرب آخر يُعرف عنده باسم ميزان التعادل الأصغر، ويستند إلى نوع مغاير عن الاستدلال الأول، وهو: «الاستدلال بطريق النقض وقوامه كل شيئين وجدا لهما جامع مشترك أو وجدا مجتمعين في شيء واحد، فلا يمكن أن يكون بينهما تباين إطلاقاً، وميزان التلازم كون ثبوت صحة صلاة الشخص، تدفع إلى ثبوت أنه متطهر، استدلالاً بثبوت الأخص على ثبوت الأعم».(1)

وعليه؛ يثبت "الغزالي" هذه الفكرة ويدحض فكرة وجود شيئين مجتمعين في شيء واحد، يورد التناقض وهو ما لا يرتضيه، وقام بتصحيح هذه الدعوى، علاوة على اعتماده الاستدلال بإثبات الوصف المختص على ثبوت الوصف العام كما في المثال السابق.

أما في رده لمسالك تنقيح مناط الحكم، فيباشر الغزالي أولاً في تمييز القياس عن الرأي، يقول: إن في هذا الأمر التوقيفي لا يكون للرأي مكاناً حيث ليس القياس رأياً؛ لأنه لو كان كذلك لكان القول به في الشرع باطلاً، إذا الحكم من المشرع كالاسم في اللغة من الواضع، فليس لنا أن نحكم على الشارع بإثبات الحكم إلا بتوقيفه، وتعريفه بوجه من الوجود الشرع، وتنقسم الأحكام الشرعية إلى ما يمكن تعقل معناه، وإلى ما لا يمكن تعقل معناه.(2)

وعليه؛ لا يجدر الخلط بين القياس والرأي؛ فالقياس في الشرع يورد تعدي الحكم ولا يستند إطلاقاً إلا الآراء، ذلك الشأن ذاته بالنسبة لواضع اللغة، فليس من المباح أن يتدخل الرأي بما أوجبه واضع اللغة، وواضعها العرب فإن تتبعت سمت العرب، ونظام العربية مثلاً، كان كلامك عربياً، غير ذلك تخرج من نظام العربية، وبها يكون الحكم من الشارع، كما تكون اللغة من الواضع، وأما عن تقسيم الأحكام الشرعية فما كان داخلاً بالعبادة فلا يلاحظ في المعنى؛ أي لا يمكن الوقوف عند معانيه فذاك توقيف مجرد كما يقول الغزالي، أما ما كان معقول المعنى وحاصل فيه فهم مقصود الشرع، فذاك توقيف تعلق فيه فهم المقصود من الشرع.

(1) - تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، ص: 340.

(2) - ينظر: المرجع نفسه.

الفصل الثاني: تجديد العلوم المنقولة على مقتضى نظرية التقريب التداولي، علم المنطق والأخلاق-
أنموذجين-

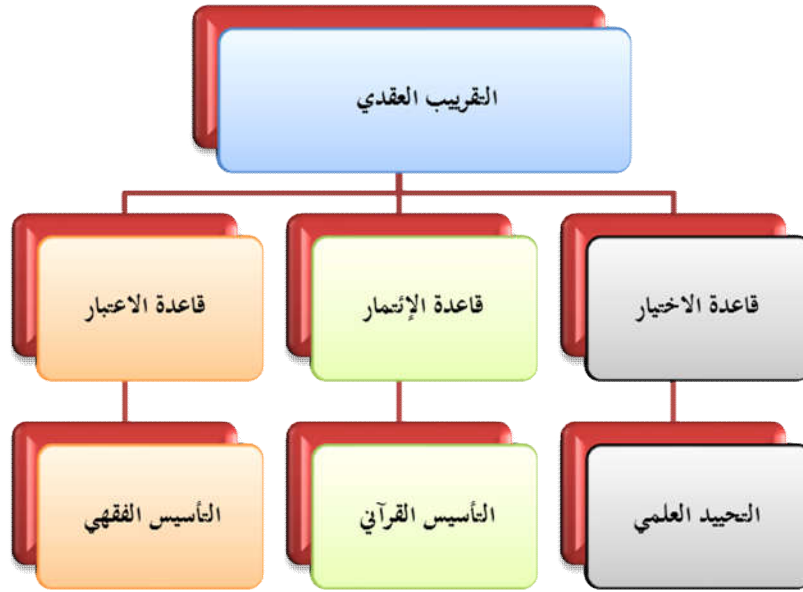
أراد الغزالي تغيير واستبدال بعض المصطلحات المنطقية وعمل على ذلك، مقابلاً
إياها -المصطلحات المنطقية- بمصطلحات فقهية، وهي موضحة في الجدول أدناه:

المصطلحات الفقهية المقابلة	المنطقية الأصلية
المعرفة	التصور
العام	الكل
الخاص	الجزء
الإثبات	الإيجاب
النفي	السلب
المحكوم عليه	القضية
الحكم	المحمول
العلة	الحد الأوسط
المقدمة	الأصل
التولد/ الازدواج	الاستنتاج

الجدول رقم 02: يوضح المصطلحات المنطقية المستبدلة بصيغة فقهية⁽¹⁾

استبدل الغزالي المصطلحات المنطقية في محاولة جادة على تطويع المنطق خدمة
للعلوم الإسلامية، وكانت هذه المحاولة موسومة بصيغة فقهية أصولية بامتياز.
محصول القول الآن في كل ما تم تناوله في الصفحات السابقة الخاصة بالتقريب
العقدي للمنطق، بتشغيل الغزالي للآليات التقريبية في هذا المخطط.

(1) - ينظر: تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، ص: 343.



مخطط رقم: 22 يوضح آليات الغزالي في ممارسة التقريب العقدي

تبقى مساهمة الغزالي مساهمة رائدة في بابها، بحيث أنّ أبا حامد الغزالي أدخل المنطق إلى العلوم الإسلامية، وألزم على مفكري الإسلام مدارسته، والتمكن منه، كما أنّه علل حضور المنطق في التداول الإسلامي؛ فالمنطق تجدد وظيفته على حسب ما وظفه الغزالي. (1)

3.3- ممارسة التقريب المعرفي للمنطق بالإعمال- ابن تيمية أنموذجاً-

إن أفضل النماذج التي اختارها طه عبد الرحمن ما جاء به "ابن تيمية" في كتابه (الرد على المنطقيين)، بما يعرف بالتهوين المعرفي مؤسساً للمنطق على مقتضيات عملية، مستندا لضوابط شرعية.

اشتغل "ابن تيمية" على توسيع الدليل من جهتين، الأولى من جهة العلاقة المنطقية، والثانية من جهة العناصر الداخلة في هذه العلاقة « وبدأ بالدليل الذي اصطلح عليه اسم

(1)- ينظر: الدلالة المصطلحية للتداخلية وموقعها في قراءة التراث عند الدكتور طه عبد الرحمن، محمد بنعمر، مركز الإنماء للبحوث والدراسات، وجدة، المغرب، (د.ط.)، 2011، ص: 24.

الملزوم، والنتيجة اصطلاح عليها اسم المدلول، ووجه الدلالة هو متى ثبت الملزوم ثبت اللزوم، ومتى انتفى اللزوم انتفى الملزوم، ووسع في طبيعة هذه العلاقة بحيث إن اللزوم البرهاني عنده هو حالة من اللزوم الحجاجي»⁽¹⁾.

قوام هذا الرأي هو أنّ العلاقات الاستدلالية في المنطق انبنت على الوصف القياسي الأرسطي، مثلما عرّج به ابن تيمية مساره نحو الوصف اللزومي معلوم، ووجوه التوسيع في عناصر الدليل اللزومي كانت بـ:

مراعاة حاجة المخاطب من معرفة: لا شك أنّ الاستدلال في المنطق يبني على عدد معين أي؛ يتم حصره على خلاف ما وجد عند "ابن تيمية" حيث «إنّ يفتح الاستدلال ولا يحصره في عدد معين مثلما هو الحال عند المناطقة، وعليه ومفاد هذه التوسعة أن تعطى لمعارف على قدر حاجة المخاطب؛ لأن المتكلم يورد في استدلالاته حسب ما يقتضيه المخاطب من معرفة، أنّ من الناس من لا يحتاج إلا لمقدمة واحدة لعلمه، بما سوى ذلك كما أنّ منهم من لا يحتاج في ذلك الاستدلال بل قد يعلمه بالضرورة، ومنهم من يحتاج إلى مقدمتين، ومنهم من يحتاج إلى ثلاث، ومنهم من يحتاج إلى أربع أو أكثر»⁽²⁾.

يظهر جليا اهتمام ابن تيمية بالقدر الكمي المعرفي الذي يستوجب على منجز الخطاب معرفته وهذا يحيلنا إلى أن مستوى الاستدلال يبني على حسب يقتضيه الخطاب ومتلقي هذا الخطاب.

تبنى الموازين الفطرية عند ابن تيمية على قسمين، الأول على التماثل (جمع المتماثلات في الوصف) والثاني على الاختلاف (الفروق اللازمة عن التضاد أو عن التعيين).

● «قياس الطرد: التسوية بين المتماثلين أي اشتراك شيئين في صفة فيتولد حكم واحد لهما بمقتضى هذا الوصف الجامع.

(1) - تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، ص: 351.

(2) - المرجع نفسه، ص: 353.

● قياس الأولى: قوام هذا النوع من القياس أنه يبنى على أن الفرع أحق بالحكم من الأصل وتتفرع عنه قاعدة الإيجاب، إذ ما ثبت للأصل من صفات محمودة، فإن ثبوته للفرع أولى، وأما قاعدة السلب ما انتفى عن الأصل من صفات مذمومة، فإن انتفائه عن الفرع أولى، وتتفرع هاتين القاعدتين قانون خطابي هو القلب، ومفاده أنه إذا كان الفرع أولى من الأصل بصفة معينة، فإن الأصل أولى من الفرع بنفي هذه الصفة»⁽¹⁾.

وعليه يكون الوصف الجامع بين شيئين يوجب بالضرورة أن يشتركا في الحكم وأمثلة ذلك كثيرة الخمر والمخدرات اشتراكهما في علة الاسكار، يوجب أن يعطى الحكم نفسه لكل منها، وهو التحريم. ومنه، تمنع قاعدة الإيجاب أن يتصف غير المولى عزَّ وجل بصفة الكمال، ويتفرد بهذه الخصيصة وحدة جل شأنه، كما تمنع قاعدة السلب أن تقترب أي صفة من صفات النقص لمواصفات الله عزَّ وجل، وأحقيته في كل ما يخص أمور الكون وتثبت بقانون القلب.

● قياس العكس: قوام هذا النوع من القياس عند ابن تيمية هو أنه: « يبنى هذا النوع من القياس على التفريق بين المختلفين، ويطلب هذا الاستدلال الوصف الذي يفرق هذا الشيء عن ذلك فيجعل له حكما مختلفا بمقتضى هذا الوصف المفرق أو الفارق، كما إذا رأى هذا المكذب للرسول، وهذا المتبع للرسول، فحكم على إتباع الرسل بأنه يجلب الهلاك»⁽²⁾.

نستنتج من هذا النوع من القياس وجوب معرفة نقاط الافتراق بين الشيين، ليستدل به ويجعل له حكما مغايرا على أساس ذلك الوصف، مقتضاه إذن:

انتفاء للحكم متى حصل انتفاء للوصف.

(1) - تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، ص:373.

(2) - المرجع نفسه.

● **الاستدلال بالآيات**: يرجع ابن تيمية قياس الشمول إلى لزوم كلي للكلي، ولزوم جزئي للجزئي ويرجع الاستدلال بالآيات قياس شمولي، يقول: «والاستدلال بالآية هو يحق لزوم جزئي من جزئي مثل استدلالنا بطلوع شمس معين على وجود نهار معين، وتبنى علاقة لزومية، يستدل فيها بأحد الطرفين على الآخر من غير تحصيل ولا توجيه، بحيث يلزم من ثبوت أحدها ثبوت الآخر، ومن انتفائه انتفاء الآخر، ويكون هذا الاستدلال من جهتين، الوجود الخارجي وهو عبارة عن موجود بعينه، ويكون له تعلق بمقتضى الخلق، وإن نظر من جهة التصور الذهني كان هذا اللازم المعين مستلزما معنى مطابق لهذا الوجود المعين ومتحقق بتحقيقه»⁽¹⁾.

الشائع عند المناطق أن القضايا مقسمة إلى: قضايا يقينية وقضايا ظنية، وأخرى مشبهة باليقينية.

- 1- «القضايا اليقينية: مصطلح اليقين يرادف العلم، وقول المناطق بالعلم ليس معناه العلوم، وإنما المقصود به المعرفة الآكدة، التي لا اعتراض عليها، ولا مجال للشك فيها .
- 2- القضايا الظنية: تدخل ضمن هذه القضايا المشهورات والمقبولات.
- 3- القضايا المشبهة باليقينية والمشبّهة بالظنية (الوهميات-المغالطات)»⁽²⁾.

لا شك أن الإنسان خير بطبعه، ومجبول على الفضيلة، نافر من الرذيلة والسلوك القبيح؛ لأنه مطبوع على حب الخير، هذا ما جعل ابن تيمية يعترض على إشراك المشهورات في القضايا الظنية معتبرا أن ل ما من شأنه أن يكون مشتركا بين الجميع يدخل ضمن الفطرة المشتركة وجب أن يكون ضمن القضايا اليقينية.

الشائع والمتداول بين أوساط المناطق والمتفلسفة أن العقل جوهر مجرد قائم بنفسه بينما يجد هذا التصور قصورا عند المسلمين، إذ لا بد للعلم أن يردف بالعمل النافع، لذلك

(1)- تجديد المنهج في تفويم التراث، طه عبد الرحمن، ص: 355.

(2)- المرجع نفسه.

يرجع ابن تيمية العقل إلى عضو ألا وهو القلب، وأما مهمته فتكمن في الجمع بين العلم والعمل.

يقول **طه عبد الرحمن** في هذا الصدد: « اقتران العقل بالعمل أقرب إلى التداول الإسلامي، بل قد يكون أصلا من أصوله الأساسية، وذلك أن العقل يعد عند المسلمين علامة على تحصيل العلم الذي يصاحبه التغلغل في العمل، عبادة كان أو معاملة أو تجربة». (1) طبعا فكرة الجوهر في تصور منطقة اليونان راجع للغة الفارسية، وثقافتها؛ لأنها تستخدم بهذا المفهوم، ما يهمننا هاهنا الفصل الحاصل بين العقل والقلب الموجود عند هؤلاء-أصحاب المنطق اليوناني- راجع لاعتبار العقل جوهر قائم بذاته، لذلك لم يسعهم سوى تجريده من القلب تماما كما فعلوا مع الحس، وهذه الخصيصة التي ارتضوها نزعها **طه عبد الرحمن**، وأسند العقل إلى القلب، وهو مالا يرتضونه. (2)

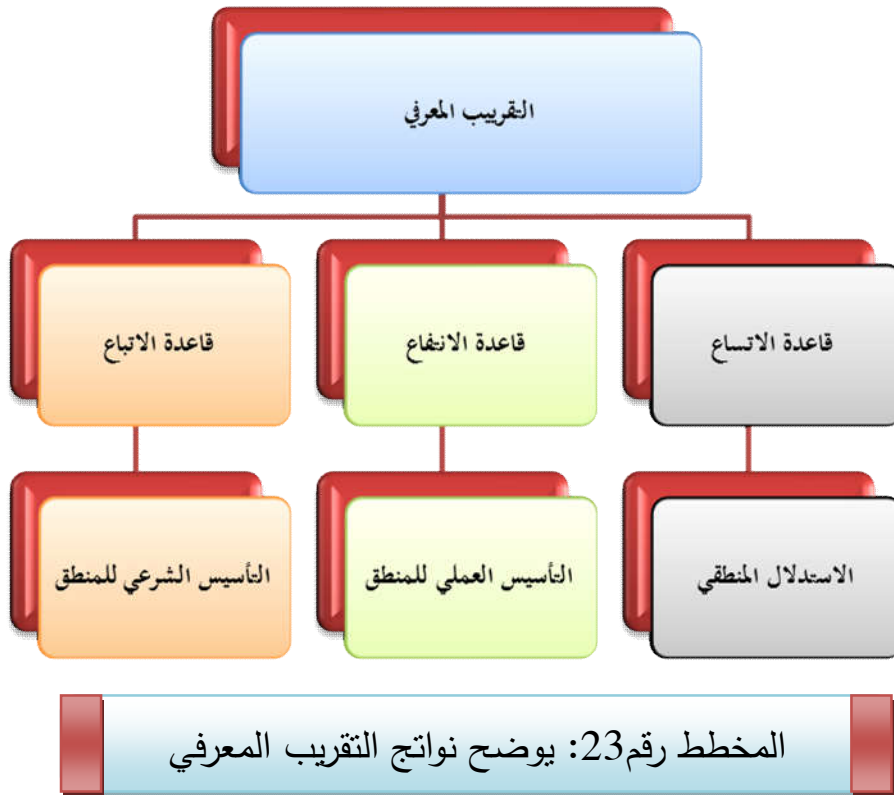
إذن العقل فعالية مصدرها القلب ومرجعها الشرع.

يصرح **طه عبد الرحمن** أن منطق ابن تيمية منطق مجدد، فيحسب له اجتهاده في وضع منطق جديد هو إلى التداول اليومي أقرب منه إلى اللغة الفلسفية « إنه ليحزنني كثيرا أن الفكر المنطقي التيمي لم يستثمر قط لا من لدن من ينتظرون له من السلفيين، ولا من لدن خصومه من غير السلفيين، والرجل حقيقة أتى بنظرات في المنطق تستحق أن نقف عندها، ونعطيها حقها من التحليل، إذ حاول وضع أصول منطق جديد يستبدلها مكان الأصول التي وضعها أرسطو». (3)

(1) - سؤال العمل، طه عبد الرحمن، ص: 70.

(2) - ينظر: المرجع نفسه.

(3) - حوارات من أجل المستقبل، طه عبد الرحمن، ص: 65.



المخطط رقم 23: يوضح نواتج التقريب المعرفي

04- ممارسة التقريب التداولي لعلم الأخلاق اليوناني:

لم يكتف طه عبد الرحمن بتقريب علم المنطق بل تجاوز ذلك لعلم الأخلاق اليوناني ليسلط الضوء على الصبغة التجريدية التي اصطبغت على منهج هذا العلم.

1.4- الوصف التجريدي لعلم الأخلاق اليوناني

وضح طه عبد الرحمن الاختلاف الكامن بين علم الأخلاق علم المنطق قائلاً: « ذكرنا أن علم الأخلاق يختلف عن المنطق موضوعاً، إذ كان تعلقه بالعمل، في حين يتعلق المنطق بالفكر؛ كما يختلف عنه في جهة منهجية مخصوصة، وهي أنه يأخذ بالاستدلال الظني، بينما المنطق يطلب اليقين في الاستدلال. يلزم من ذلك أن هذين

العلمين يتفقان في المنهجية المعتمدة باستثناء الجهة الاستدلالية، فيختلفان فيها، إذ أحدهما يسلك مسلك الحجاج، بينما الآخر لا يقبل إلا بمسلك البرهان»⁽¹⁾.

ومن هنا يظهر لنا جليا نقاط الاختلاف بين هذين العلمين؛ فلكل علم موضوعه، حيث إن علم الأخلاق يتعلق بالعمل على خلاف علم المنطق الذي يتعلق بالفكر، كما يختلف هذين العلمين أيضا؛ في جانب مخصوص من المنهجية إذ أن، الأول منه يأخذ بالحجاج في حين أن الثاني يعتمد على البرهان، وأما نقاط الاشتراك والاتفاق بين هذين العلمين فهما يشتركان في المنهجية وهي: حسب طه عبد الرحمن على جهتين:

1.1.4-الجهة المنهجية النظرية: يحاول طه عبد الرحمن في هذا الصدد إسناد

وصف النظر إلى الأخلاق فيقول: «إذا نحن أسندنا وصف النظر إلى لفظ الأخلاق وقلنا: الأخلاق النظرية، دل هذا الوصف على ما يدل عليه النظر في إفادة ممارسة الاستدلال، فتكون الأخلاق النظرية هي بالذات الأخلاق الاستدلالية، أي الأخلاق التي تتبع في استنباط أحكامها طرائق الانتقال من المقدمات إلى النتائج بمقتضى قواعد محددة وعلى هذا، يصح أن نستعمل أيضا عبارة النظر الأخلاقي، أي الممارسة الاستدلالية الخاصة بالأخلاق التي تثمر جملة من الأحكام المبنية بناء استداليا»⁽²⁾.

وعليه، يصبح النظر طريقا يسلكه علم الأخلاق، وذلك من خلال الاستدلال، ليصل إلى أحكام أخلاقية.

2.1.4-الجهة المنهجية التجريدية: يأتي طه عبد الرحمن إلى بيان المعنى المقصود

من التجريد فيقول: «قد يقصد بلفظ التجريد انتزاع الصور المعقولة من الموضوعات

(1)- تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، ص:382.

(2)- المرجع نفسه.

المنظور فيها وإنشاء المعاني الكلية التي تشترك فيها هذه الموضوعات؛ لكن استعمال لفظ التجريد بهذا المعنى قد يغني عنه لفظ النظر، فلا نظر عقلي إلا ويستلزم الدخول في انتزاع الصور العقلية والبنىات الكلية، طلبا لتنظيمها وترتيب النتائج عليها. وقد يقصد بالتجريد كذلك الاقتصار على التمسك بهذه الكليات النظرية لذاتها من غير طلب العمل ها، ولا تقييد فيها بهذا الطلب». (1)

قبل أن يشرع طه عبد الرحمن في رؤيته التقريبية لعلم الأخلاق اليوناني وفق آليات التقريب المحددة سلفا، يورد دعوى التقريب التداولي للأخلاق؛ ومضمونها: «إذا ظهر بطلان القول بأن عناية علماء الإسلام ومفكريهم بعلم الأخلاق قلت عنايتهم بغيره من المعارف الفلسفية، ظهر كذلك أن هذه العناية اتخذت صورة تقريب المنقول الأخلاقي بإخراجه عن وصفه التجريدي إلى وصف تسديدي يمد جانبه اللغوي بالاستعمال وجانبه العقدي بالاشتغال وجانبه المعرفي بالإعمال». (2)

وهو بهذا يحاول الرد على أولئك القائلين بضعف اهتمام الفكر اهتمام الفكر العربي و الإسلامي بعلم الأخلاق؛ وقد أثبت طه عبد الرحمن صحة دعواه هذه من خلال إثبات أركانها الآتية:

«إبطال ادعاء قلة العناية التراثية بعلم الأخلاق.

-التقريب اللغوي للأخلاق بواسطة إمدادها بالاستعمال.

-التقريب العقدي للأخلاق عن طريق إمدادها بالاشتغال.

(1) - تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، ص: 383/382.

(2) - المرجع نفسه، ص: 384.

-التقريب المعرفي للأخلاق بفضل إمدادها بالإعمال»⁽¹⁾.

إذن من خلال هذه الدعوة التي نادى بها **طه عبد الرحمن** سيحاول إبطال الادعاء السائد والقائل بضعف اهتمام علماء الإسلام بعلم الأخلاق.

3.1.4- إبطال دعوى ضعف العناية التراثية بعلم الأخلاق:

ولإثبات بطلان دعوى قلة اهتمام علماء الإسلام بمجال الأخلاق، أثبت **طه عبد الرحمن** صلة الأخلاق بالشرعية الإسلامية وكذا خصوصية الأخلاقيات الإسلامية، كما أثبت الكليات الأخلاقية الفطرية وفيما يأتي تبيان لما ذكر:

1.3.1.4- صلة الشرعية الإسلامية بالأخلاق

وخير دليل يمكن أن يمثل هذه الصلة بين الشرعية الإسلامية والأخلاق بعض الأحاديث النبوية، وهذا ما صرح به **طه عبد الرحمن** من خلال قوله: «فقد وصلت إلينا روايتان صحيحتان لحديث مشهور ينص نصا على هذه الصلة، وهما: إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق و إنما بعثت لأكمل صالح الأخلاق»⁽²⁾ وعليه يكون **طه عبد الرحمن** قد أثبت الصلة بين الشرعية الإسلامية وعلم الأخلاق من خلال استشهاده بالحديث السابق وهو دليل قاطع على اتصال الشرعية بالأخلاق.

(1)- التقريب التداولي أو في آلية الأسلمة عند **طه عبد الرحمن** -تقريب علم الأخلاق اليوناني نموذجاً-، عصام بوشريّة، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، مجلة الباحث، العدد:17، ص: 181.

(2)- تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، ص: 385 .

2.3.1.4- خصوصية الأخلاقيات الإسلامية

وتظهر خصوصية الأخلاق الإسلامية حسب **طه عبد الرحمن** « بنمط في الاستشكال الفلسفي مخالف لنمط اليونان وبنهج في الاستدلال مخالف لنهج اليوناني فترك النمط اليوناني في الاستشكال والاستدلال الأخلاقيين مطلب ضروري ومدخل أساس لاكتشاف معالم الخصوصية والتميز في النظرية الأخلاقية الإسلامية.»⁽¹⁾ وعليه؛ فخصوصية الأخلاق تبرز من مخالفة نمط ونهج اليونان في كل من الاستشكال الفلسفي والاستدلال.

3.3.1.4- الكليات الأخلاقية الفطرية

يتضح من خلال الكليات الأخلاقية الفطرية أن اقتناع المسلمين بالصبغة الفطرية للدين جعلهم ينظرون إلى معانيه السلوكية التي يشترك فيها مع علم الأخلاق، بما هي معان فطرية بمثابة كليات أخلاقية مشتركة بين الناس جميعاً، وهذا ما يفسره تعدد المصادر الأخلاقية في الفلسفة الإسلامية بين الفيثاغورية والرواقية والأفلاطونية المحدثه، كما لا يخطئ الباحث ملاحظة الأفكار الأخلاقية لأفلاطون وأرسطو وجالينوس، فقد ساهموا في إنشاء العلم الأخلاقي الإسلامي وهذه الكليات مبنوثة في الثقافات ولا تنسب إلى ثقافة دون أخرى.⁽²⁾ ومن هنا يكون **طه عبد الرحمن** قد بين اهتمام واعتناء المسلمين بعلم الأخلاق.

بعدما فرغ **طه عبد الرحمن** من الرد على القائلين بضعف علماء الإسلام بعلم الأخلاق ينتقل لإثبات الأركان الثلاث المتبقية من دعواه، وقبل أن يشرع في هذا الإثبات

(1)- مفهوم المجال التداولي في المشروع العلمي ل**طه عبد الرحمن**، محمد همام، ص: 33.

(2)- ينظر: المرجع نفسه، ص: 34/33.

حاول توضيح أسس العملية التقريبية، فعملية التقريب تتم من خلال عناصر المجال التداولي ويكون ذلك عبر الخطوات الآتية: إن التجريد الناشئ عن نقل أخلاق يونانية إلى الفكر العربي الإسلامي خضع لأصول المجال التداولي؛ فعلى المستوى اللغوي « التجريد اللغوي». تم تصحيح الدلالة اللغوية اليونانية وفق مقتضى قواعد الأصل اللغوي العربي بتزويدها بالقوة الاستعمارية في نقل المفاهيم الأخلاقية اليونانية، وعلى المستوى العقدي «التجريد العقدي»، تم تخريج هذه المفاهيم على مقتضى قواعد الأصل العقدي عن طريق إمدادها بالقوة الاشتغالية الضرورية، ثم على المستوى المعرفي «التجريد المعرفي» تم إخضاع المفاهيم والأحكام الأخلاقية لقواعد الأصل المعرفي الإسلامي من خلال تزويدها بالقوة الإعمالية بعدما كانت متعلقة بالحكمة النظرية.⁽¹⁾ وعليه؛ فتقريب علم الأخلاق اليوناني كان تجريدا لغويا، عقديا، معرفيا.

إن تصحيح المفاهيم والأحكام الأخلاقية اليونانية، إن لغة أو عقيدة أو معرفة، تختلف وجوهه باختلاف القواعد الثلاث المكونة لكل أصل من أصول المجال التداولي. وهذه الوجوه هي التصحيح التفضيلي التصحيح التأصيلي، التصحيح التكميلي. فكان التصحيح تفضيليا، بصرف كل الأسباب اللغوية و العقديّة والمعرفية المثبتة أفضلية مفاهيم اليونان حتى تنفرد الأخلاق الإسلامية بذلك التفضيل، وكان التصحيح تأصيليا، بصرف أوصاف المعاني و الأحكام الأخلاقية اليونانية المنقولة، أو بعضها حتى لا تصادم مقتضيات التداول الأصلي. وكان التصحيح تكميليا بالتصرف في المعنى أو الحكم الأخلاقي المنقول تصرفا يجعله يتماها مع الحكم الأخلاقي المأصول.⁽²⁾

(1)- ينظر: التقريب التداولي أو في آية الأسلمة عند طه عبد الرحمن، عصام بوشربة، ص: 182.

(2)- ينظر: مفهوم المجال التداولي في المشروع العلمي لطفه عبد الرحمن ، محمد همام، ص: 34.

وعليه؛ يكون تصحيح الأخلاق اليونانية تصحيحاً تفضيلياً تأصيلياً تكميلياً.

كما نجد «أن التصحيح التفضيلي للمنقول الأخلاقي اليوناني يقوم على استبدال الأفضلية اليونانية الإسلامية العربية وتتجلى الأفضلية على مستوى اللغة؛ فاللغة العربية أفضل من اللغة اليونانية، فالإعجاز البياني القران تحقق اليونانية القائمة على التوحيد أفضل من العقيدة اليونانية القائمة على الوثنية و المعرفة الإسلامية أفضل من المعرفة اليونانية باعتبار أنها تتحقق بالعمل»⁽¹⁾. فاللغة إذا حسب **طه عبد الرحمن** هي معيار التصحيح التفضيلي؛ ومن خلالها فضلت اللغة العربية عن اللغة اليونانية.

مما سبق ذكره نعلم القول ونقول أن عملية التقريب تستوجب من المقرب الاطلاع والفهم الجيد لعناصر المجال التداولي؛ لكي يتسنى له تطبيقها في شتى العلوم التي هو بصدد تقريبها.

بعد أن تعرفنا على موقف **طه عبد الرحمن** القائم على ادعاء قلة العناية التراثية بعلم الأخلاق، ننتقل في هذه النقطة إلى الحديث عن إثباته للأركان الثلاثة الباقية من دعواه التقريبية للمنقول الأخلاقي، والمتمثلة في التقريب اللغوي بواسطة الاستعمال، والتقريب العقدي بواسطة الاشتغال، والتقريب المعرفي بواسطة الأعمال.

فكيف اشتغل **طه عبد الرحمن** لتقريب هذا المنقول الأخلاقي اليوناني؟.

(1) - التقريب التداولي أو في آلية الأسلمة عند **طه عبد الرحمن**، عصام بوشرية، ص: 183.

2.4- آليات التقريب اللغوي وجلب الاستعمال للمفاهيم الأخلاقية اليونانية

لبلوغ الهدف التقريبي لعلم الأخلاق اليونان يتخذ طه عبد الرحمن آليات التقريب ركيزة في ذلك، وهاهو في هذا الصدد يعطي أول آلية وهي آلية التقريب اللغوي معتمدا في ذلك على جلب استعمال المفاهيم الأخلاقية اليونانية.

1.2.4- صلة المعنى الاصطلاحي بالمعنى اللغوي: يكشف طه عبد الرحمن هنا

عن الطريقة التي يؤسس اليونان فيها لاصطلاحاتهم الأخلاقية مصرحا: «كان فلاسفة اليونان يقولون بأفضلية اللغة اليونانية نحوا وبلاغة، ويعدون غيرها من اللغات دونها شرفاء لأنها لغات البرابرة والغرباء فكانوا لا يجدون حرجا في أن يأخذوا مفاهيمهم الاصطلاحية لألفاظ الأخلاق من معانيها اللغوية، وفي أن يستمدوا منها أسبابا دلالية واستبدالية تنفعهم في إنشاء النص الأخلاق». (1) وما تأسيسهم هذا إلا دليل على إيمانهم المطلق بأفضلية لغتهم على باقي اللغات الأخرى.

ويقف طه عبد الرحمن أمام ثلاث مصطلحات وهي الخلق والفضيلة والعدل، يوضح من خلالها كيف كان فلاسفة اليونان يأخذون المعنى الاصطلاحي من المعنى اللغوي مصرحا: «ربط أفلاطون في محاورته ((النواميس)) بين لفظ ((إيتوس)) (بمد الهمزة) الذي يدل على الخلق وبين لفظ ((إتوس)) (بعدم مد الهمزة المكسورة) الذي يدل على معنى العادة؛ وأخذ عنه أرسطو هذا الربط، فقال: ((الخلق يكتسب من العادة))، جاعلا منه حالة ناتجة عن التعود، يسميها ((هيكسيس))، أي الاستعداد؛ وهكذا يكون أفلاطون بفضل الوصل بين المعنى اللغوي والاصطلاحى للإتوس، قد فتح الطريق لطرح إشكاليين فلسفيين: أحدهما، اكتساب الأخلاق عن طريق التعود؛ والثاني ((تحصيل الاستعدادات))؛

(1) - تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، ص: 390، 391.

وسيتولد من هذين الإشكاليين بدورهما إشكالات آخران هما: ((قابلية الأخلاق للتغير)) و((منزلة الاستعداد من القوة والفعل)).⁽¹⁾ فلا مندوحة عن القول أن الصلة قائمة بين المدلولين اللغوي والاصطلاحي.

ينتقل إلى لفظة الفضيلة قائلا: « أما المقابل اليوناني للفظ ((الفضيلة))، أي ((أرستي))، فيفيد لغة، التفوق في كل شيء، أو قل الكمال؛ وقد بنا عليه الفلاسفة المعنى الاصطلاحي، وهو الكمال الخلق، ولم يستعملوا لفظ ((أغاتوتيس)) الذي يفيد حسن الخلق، مكان كمال الخلق الذي تدل عليه ((أرستي)) إلا مؤخرا وعلى الندرة وان كان قد استعملوا ضده، وهو ((كاكيا))، أي سوء الخلق للدلالة على المعنى النقيض لـ ((أرستي)) نظرا لتعذر وجود مقابل في اليونانية يفيد لغة، نقصان الخلق كما نجده في اللغة العربية وهو النقيصة.⁽²⁾»

والمثال الأخير الذي يريده طه كان متعلقا بلفظ العدل: « فالمقابل اليوناني للفظ ((العادل)) هو ((ديكايون)) فقد ربطه أرسطو بلفظ ((ديخايون)) المشتق من ((ديخا)) أي القسمة على شطرين متساويين، كما يرتبط لفظ ((النصاف)) في العربية ((بالنصف))، فيكون ((ديكاسطيس)) أي العدل أو ((القاضي)) بمنزلة الذي يقسم الشيء إلى شطرين متساويين، أي بمنزلة ((ديخاسطيس)) أو ((المنصف)) ويبني أرسطو على ذلك حكيمين فلسفيين: أحدهما، أن ((الوسط عدل))؛ والثاني، أن الفضيلة وسط بين طرفين هما رذيلتان.⁽³⁾»

(1) - تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، ص: 391.

(2) - المرجع نفسه.

(3) - الأفق التداولي للمصطلح الفلسفي، محمد حمزة إبراهيم، ص: 186.

من خلال الأمثلة الثلاث التي أوردها **طه عبد الرحمن** يتبين لنا الارتباط الشديد بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي في اللغة اليونانية، ومن هنا ينوه **طه عبد الرحمن** إلى أن نقل هذه المفاهيم اليونانية إلى العربية قد يحدث تفاوتاً وهذا ما يحدده قوله: «أدركنا كيف أن نقل هذه المفاهيم إلى لغة أخرى كاللغة العربية يؤدي إلى التفاوت بين المعنى اللغوي للمفهوم الأخلاقي المنقول ومعناه الاصطلاحي في اللغة المنقول إليها؛ ذلك أن هذه اللغة قد تضطر إلى استعمال مقابل لا توجد فيه الصلة بين المعنيين على الوجه الذي توجد به في اللسان المنقول منه، فيلزم من هذا التفاوت أن يشق على اللغة المنقول إليها إدراك الدقائق الدلالية والوجوه الاستعمالية التي استثمر بها هذا المفهوم الأخلاقي في اللسان المنقول منه.»⁽¹⁾

وعليه؛ فنقل المفاهيم اليونانية يستوجب من المقرب تكييفها مع المجال التداولي العربي الإسلامي وذلك وفق الاستعمال اللغوي الخاص بها.

2.2.4- مبدأ الاستعمال والمفاهيم الأخلاقية اليونانية:

ذهب **طه عبد الرحمن** في تقريبه للمفاهيم الأخلاقية اليونانية استخدام آليات لغوية وذلك بهدف إضفاء الجانب العملي، الاستعمالي لهذه المفاهيم، حيث إن هذه الآليات قائمة على مبدئين: مبدأ تبليغي، مبدأ تأديبي.

• مبدأ التبليغ:

أما مبدأ التبليغ فهو كما ذكر **طه عبد الرحمن** يقتضي من المقرب مراعاة شروط التواصل الثلاثة وهي: فصاحة الألفاظ وصحة المعاني وشهادة الأصول، **فصاحة الألفاظ**

(1) - تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، ص: 392.

تتحقق بمطابقة اللفظ للمعنى ومناسبة المعنى للفظ وفي هذه الحالة، إما أن يوافق الوصل العربي من خلال التقريب بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي للمفهوم الأخلاقي الوصل اليوناني، وإما أن يخالفه، ففي الحالة الأولى يكون هناك استثمار متشابه للمفهوم، بين المجالين، وفي الحالة الثانية، يلجأ المقرب المسلم إلى توسيع المعنى الاصطلاحي، وقد يستغني عن المعنى اللغوي اليوناني ويضع مكانه معنى لغويا عربيا تداوليا.⁽¹⁾

ومثال الموافقة في استثمار المفهوم في المجالين اليوناني والإسلامي يجسده مفهوم الفضيلة، « فهذا اللفظ يدل، لغة على ما يدل عليه مقابله اليوناني: أريني، إذ يفيد، كما معنى الزيادة والتفوق، أو قل معنى الفضل، وقد استثمر هذا المعنى اللغوي العربي في تحديد المعنى الاصطلاحي للفضيلة، فقيل: بحسب طلب الإنسان للفضيلة وحرصه عليها يكون فضله.»⁽²⁾

ففي هذه الحالة نلاحظ التشابه والتوافق في استثمار مفهوم الفضيلة بين المجالين.

ومثال المخافة يجسده مفهوم الشريعة « فقد جعل (بضم الجيم) هذا اللفظ مقابلا للفظ اليوناني ((نوموس))، لكن المعنى اللغوي للفظين مختلف، فالشريعة لغة تفيد ((الإظهار)) و((التبين))، بينما ((النوموس)) يفيد لغة، الوضع في مقابل ((الطبع))، فاحتيج إلى توسيع، على الوضع الذي يدل عليه ((النوموس)) لغة.»⁽³⁾

ومنه، فقد خالف المفهوم العربي للشريعة المفهوم اليوناني؛ وذلك من خلال عمل المقرب الذي قام بتوسيع المعنى الاصطلاحي للفظ.

(1) - ينظر: مفهوم المجال التداولي في مشروع طه عبد الرحمن، محمد همام، ص: 35.

(2) - تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، ص: 393.

(3) - المرجع نفسه، ص: 394.

صحة المعاني وهو أيضا كسابقه يعمل بناء على آلية المقابلة موافقة ومخالفة، وهذا ما يوضحه قول طه عبد الرحمن : « يقوم شرط صحة المعاني من شروط مبدأ التبليغ في مراعاة مقتضيات المقابلة بين المعاني؛ وتكون هذه المقابلة من وجهين: أحدهما، الموافقة وهي مقابلة المعنى بشبيهه؛ والثاني، المخالفة، وهي مقابلة المعنى بضده، وتتخذ هذه المقابلة في كل من الوجهين صورتين: معجمية وتركيبية.»⁽¹⁾

وفيما يلي توضيح لهذه الصورتين: صورة معجمية؛ تكون بإيراد المقرب المصطلح اليوناني ثم يأتي بما يدخل ضمن حقله الدلالي على سبيل الموافقة مثل مصطلح الحكمة وحقلها الدلالي الذي يشمل: العقل والحجر واللب، والحجا... فكل هذه الألفاظ نجد منها العقل فقط يقابل الحكمة اليونانية، أما على سبيل المخالفة مثل: مصطلح الاختيار وحقله الدلالي .

وأما الصورة التركيبية؛ فتكون بالجمع في العبارة بين المعنى المنقول وما يقاربه من لفظ أو ألفاظ في المجال العربي الإسلامي، سواء كانت هذه الألفاظ تماثله أو تضاده، ومثالها: الجمع بين "الشهوة والهوى"، أو "الشجاعة والحلم."⁽²⁾

ومن خلال هذه الصورتين التقريبتين لآلية المقابلة يتبين لنا مدى فاعلية هذه الآلية في تقريب المنقول؛ فبفضل هذا التقابل المعجمي والتركيبية بين المعاني اللغوية والاصطلاحية يتضح مدى التحام المعاني الأخلاقية المنقولة بالمأصول.

(1) - تجديد المنهج في تفويم التراث، طه عبد الرحمن، ص:394.

(2) - ينظر: التقريب التداولي أو في آلية الأسلمة عند طه عبد الرحمن، عصام بوشربة، ص: 184.

شهادة الأصول وهذا الشرط يقتضي حسب ما ذكر طه عبد الرحمن الاستشهاد بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة الملازمة للمفهوم الأخلاقي المنقول وذلك من خلال آليات لغوية تقريبية وهي: آلية الحذف، آلية الإضافة، آلية القلب، آلية الإبدال.

-الحذف: وهو إسقاط بعض السمات الدلالية بالمصطلح مثل: الشجاعة على

أنها: فضيلة القوة الغضبية التي تكسب صاحبها القدرة على رباطة الجأش في المخاوف، فيصير حد الشجاعة: بذل النفس للموت نشرا للدين أو دفاعا عنه.

-الإضافة: قوام هذه العملية الزيادة في السمات الدلالية للمصطلح، مثل: حد الظلم في الاصطلاح الأفلاطوني الخروج عن توازن وتكامل الفضائل الثلاث: العفة والشجاعة والحكمة، وفي الاصطلاح الأرسطي ترك طاعة القانون عموما، وترك الإنصاف في توزيع الحقوق وتصحيحها بأخذها من الظالم وإعطائها للمظلوم خصوصا، فتضاف سمة أخرى إلى هذه السمات المتعلقة بظلم الغير وهي ظلم النفس.⁽¹⁾

والإضافة جاءت عكس الأولى؛ أي عكس الحذف.

-القلب: يقصد بهذه العملية تغيير رتب سمات المصطلح، فيصير ما كان أصلا فرعا، وما كان فرعا أصلا وطبقا للمثال السابق يصير ظلم النفس أصلا وظلم الغير فرعا بعدما كان أصلا

-الإبدال: قوام هذه الآلية «هو ترك عنصر أو أكثر من سمات المفهوم الأخلاقي اللغوية والاصطلاحية والإتيان بعنصر أو أكثر مكانه ومثاله: حد العفة في الاصطلاح اليوناني ضبط النفس عن اللذات الحيوانية. فتستبدل اللذات المحرمة، وحمل التحريم هنا

(1) - ينظر: التقريب التداولي أو في آلية الأسلمة عند طه عبد الرحمن، عصام بوشرية، ص: 184.

على الحرمة الشرعية، فيصير بذلك حد العفة كالاتي: أنها غرض البصر وجميع الجوارح
عن الأجسام التي لا تحل». (1)

ومن خلال استخدام المقرب لهذه الآليات، يتم إسقاط بعض السمات من المنقول
كما يتم الزيادة فيه وتغيير رتبة وتركها، واستحضار عناصر أخرى موافقة له.

• **مبدأ التأديب: أما المبدأ التأديبي فقد جعله طه المبدأ الثاني من مبادئ التقريب
اللغوي للمفهوم الأخلاقي اليوناني وهو يفيد كما ذكر طه عبد الرحمن في تكميل
المفاهيم الأخلاقية بربطها ببنيات الحقل الإحالي لهذا اللسان.** (2)

أي مراعاة المقرب للمجال الذي قيل فيه الكلام، ومنه مراعاة شروط التفاعل بين
المتكلمين أو المتخاطبين، وهذه الشروط كما ذكرها طه هي: « بلاغة الحكمة، و تأثير
الموعظة وتعيين المثل، وتتحقق هذه الشروط من خلال استعمال الأنماط الأدبية
المختلفة؛ **فالحكمة** تؤدي مقتضى الإيجاز مادامت قولاً جامعاً وقيمة عملية، مما يجعل
المنقول أقرب إلى البيان العربي وأوفى بخواصه، كما أن بعدها العملي يصرف طابعه
النظري ممال يرقيه إلى مرتبة الحجة في السياق التداولي، أما **تأثير الموعظة** فيحقق نقل
المعنى الأخلاقي المنقول من خطاب التنظيم والتعريف، كما عرف به في سياقه اليوناني،
إلى خطاب التوجيه والتكيف في السياق الجديد مادامت الموعظة أمراً بمعروف ونهياً عن
منكر، ترغيباً وترهيباً. **أمّا تعيين المثل**، فينفع في وصل المعنى الأخلاقي المنقول بواقع
الناس وبما اشتهر من كلامهم، ما دام المثل إخباراً بواقعة معينة». (3)

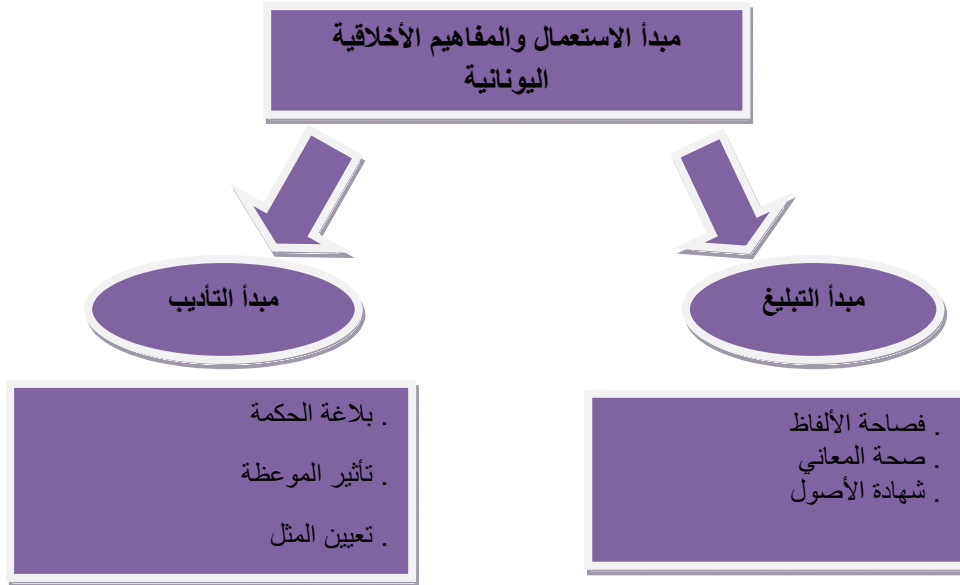
(1)-التقريب التداولي أو في آلية الأسلمة عند طه عبد الرحمن، عصام بوشرية، ص: 184.

(2)- ينظر: المرجع نفسه.

(3)- مفهوم المجال التداولي في مشروع طه عبد الرحمن، محمد همام، ص: 37.

من خلال هذا المبدأ التأديبي يكون المقرب المسلم قد سلك مسلك تقريب الأخلاق اليونانية؛ وذلك من خلال اعتماده على شروط التفاعل بين المتخاطبين.

ويتلخص ما سبق ذكره في المخطط التوضيحي لمبدأ الاستعمال:



مخطط رقم 24: يوضح مبدأ الاستعمال والمفاهيم الأخلاقية اليونانية

ما يكمن استخلاصه من آليات التقريب اللغوي التي استعان بها طه عبد الرحمن في تقريبه للأخلاق النظرية اليونانية هو أن هذا التقريب اللغوي جاء نتيجة حدوث التفاوت بين المعاني اللغوية والمعاني الاصطلاحية مما لزم جلب الاستعمال اللغوي إلى اللغة المنقول منها؛ وإضافة هذا الجانب الاستعمالي تم التوسل بآليات التقريب اللغوي القائمة على مبدأ التبليغ والتأديب؛ حيث إن هذا الأخير يراعى فيه شروط التفاعل بين المتخاطبين، أما المبدأ التبليغي فيشترط فيه مراعاة شروط التواصل، وعلى أساس هذين الاعتبارين تكتسب المفاهيم الأخلاقية المنقولة قوتها الاستعمالية والتي لم تكن تمتلكها قبل هذا التقريب.

3.4- آليات التقريب العقدي وجلب الاشتغال للأحكام الأخلاقية اليونانية:

1.3.4- اتحاد مفهوم المدينة مع مفهوم السياسة:

في خضم حديث طه عبد الرحمن عن هذه الآلية يورد مثالا عن اتحاد مفهوم المدينة مع مفهوم السياسة، فيقول: « لقد عرف أرسطو الإنسان بأنه ((حيوان سياسي)) وعبر المسلمون عن هذا المعنى بقولهم: الإنسان ((حيوان مدني))، أو بقولهم؛ ((الإنسان مدني بطبعه))⁽¹⁾ ثم من خلال هاته الأقاويل يبين طه الصلة بين المفهومين مصرحا: « الحق أن الصلة بينهما مبنوثة في المقابل اليوناني ((بوليتيكوس)). فهذا اللفظ مشتق من بوليس، وهي المدينة. وقد كان فلاسفة اليونان يرون في المدينة النموذج الأكمل للمجتمع، وبنو تصوراتهم للسياسة والتدبير على مقتضى هذا النموذج، وجاءت كلمت ((بوليتيكوس)) تدل على السياسي والمدني معا، حتى لا انفكك لأحدهما عن الآخر. و يترتب على هذا على هذا الجمع بين المعنيين، أن الأخلاق اليونانية هي أخلاق مدنية سياسية وصفت بكونها أخلاق المواطن الصالح.»⁽²⁾

ودليل رد الأخلاق للسياسة حسب طه عبد الرحمن أمران: « أن أفلاطون يطابق بين الفضائل الأخلاقية وطبقات سكان المدينة؛ فالحكمة التي هي وظيفة القوة الناطقة تقابل ((طبقة الحكام))، و((الشجاعة)) التي هي وظيفة ((القوة الغاضبة)) تقابل ((طبقة الجناد))، والعفة التي هي وظيفة ((القوة الشهوية)) تقابل ((طبقة العمال)).

(1)- تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، ص:401.

(2)- المرجع نفسه.

يجعل أرسطو الخير الأسمى الذي هو المقصد الأقصى الذي تتجه إليه أفعال الإنسان مختصاً بأفضل العلوم رتبة وهو علم السياسة، فكل العلوم ترجع إليه». (1)

ونظراً لهذا الرد يشير **طه عبد الرحمن** إلى حدوث قصور وهذا ما يوضحه قوله: «غير أن الأخلاق التابعة والخادمة للمدينة، عرض لها بسبب هذه التبعية وهذه الخدمة القصور من وجهتين:

- أن هذه الأخلاق موضوعة وضعا إنسانياً، فتعلقت بالإرادة الإنسانية من دون الإرادة الإلهية كما أنها موضوعة لفئة من الناس، فتعلقت بالمواطنة المدنية دون الفطرة الإنسانية». (2)

ورغبة في تصحيح هذا القصور السائد سعى طه إلى إيراد مبدأ الاشتغال، وفيما يأتي توضيح لذلك.

2.3.4- مبدأ الاشتغال والأحكام الأخلاقية اليونانية:

ثم بعد هذا الذكر لهذين المفهومين ينتقل **طه عبد الرحمن** إلى إبراز مبادئ هذه الآلية، وهي على حسبه قائمة على مبدئين أحدهما تأصيلي وهو مبدأ الإيمان بالله؛ والثاني تكميلي، وهو مبدأ الفطرة الإنسانية وهذان المبدآن ينطويان تحت مبدأ عام وهو مبدأ الاشتغال والذي يمد الأحكام الأخلاقية اليونانية بالسند العملي الذي ينقصها.

(1)- الأفق التداولي للمصطلح الفلسفي، محمد حمزة إبراهيم، ص: 189.

(2)- تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، ص: 401.

• مبدأ الإيمان بالله وتأصيل الأحكام الأخلاقية

قوام هذا المبدأ «الاعتقاد بوجود الله والتسليم بأحكام شريعته، وبنيني هذا الأساس على التسليم بحقيقتين:

- أن الأخلاق مبنية على التوحيد لا على التعدد.

- أن الأخلاق مشرعة تشريعا إلهيا لا موضوعة وضعا إنسانيا». (1)

و في كلامه عن الحقيقتين المتعلقتين بهذا المبدأ يقول: « فالحقيقة الأولى المتعلقة بمبدأ الإيمان بالله تبني الأخلاق على التوحيد وتقطع عن الأخلاق اليونانية أصولها التعددية. فمعلوم فلاسفة اليونان قالوا بتعدد الآلهة، وتحدثوا عن ((الإله الصانع))، و((الآلهة))، و((الإلهات)) و ((الألوهية))...، ومن هنا جاء التقريب للأخلاق اليونانية ليصفو المنقول اليوناني من شوائب الشرك فاتخذ طرقا متعددة». (2)

وقد حدد طه عبد الرحمن طرقا لهذا التقريب وهذه الطرق هي: نسبة فلاسفة اليونان الأخلاق إلى التوحيد وهنا يستحضر طه مجموعة من فلاسفة اليونان ممن هم في زمرة الموحدين مثل: ((أفلاطون الإلهي))، و((أرسطو الحكيم)) وذكر عباراتهم التي تشعر بالشرك أو بمخالفة أركان العقيدة مثل الخلق والحشر والبعث. وفي تغيير عبارات النصوص يذكر طه عبد الرحمن أن على المقرب استعمال اسم الإله بالمفرد أو اسم الله، حيث إنه كان يذكر اسم الآلهة بالجمع، كما يجب على المقرب استعمال أسماء ترفع عليها الألوهية مثل ((اسم المتألهة)) ويقصد بها ((المتشبهة بالله)) مثل اسم الملائكة. وقد أضاف طه عبد الرحمن عنصر تضمين عبارات إسلامية وعلى حد قوله على المقرب أن

(1) - التقريب التداولي أو في آلية الأسلمة، عصام بوشريه، ص: 186.

(2) - تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، ص: 403.

يدرج في النص الذي هو بصدد نقله مصطلحات وصيغ مشبعة بروح العقيدة، مثل الشيطاني في مقابل ((الإلهي)) ومثل الحسنات في مقابلة الفضائل، والسيئات في مقابلة الرذائل. (1)

وهنا نلحظ الدور الكبير للمقرب الذي قام بالتصحيح والتعديل في الأخلاق اليونانية، وعليه اصطبغ النص المنقول بصبغة التوحيد، وعليه يكون المقرب هاهنا قد أصل لأحكام أخلاقية.

أما الحقيقة الثانية المتعلقة بهذا المبدأ «فتبني الأخلاق على التشريع الإلهي، تنزع عن الأخلاق اليونانية انفراد حاكم المدينة مكانة متصلة بأفق الآلهة؛ فهذا ((أفلاطون)) يجعله حائزا على معرفة المطلق وعلى معرفة ((الخير الأقصى)) وقادرا على وضع القوانين العادلة؛ وهذا ((أرسطو)) يجعله حائزا على أشرف العلوم النظرية، وهي ((الحكمة))، وعلى أشرف العلوم العملية وهي ((السياسة))، ونسبوا إليه القداسة وأوصافا أخرى». (2)

وفي خضم هذه الممارسة الإسلامية بأشر طه عبد الرحمن التقريب الشرعي لهذه الأخلاق اليونانية، متوسلا في ذلك طرقا مختلفة: نسبة فلاسفة اليونان إلى التسليم بالشرعية، ويكون ذلك بالإشارة إلى أهمية الشريعة في تحصيل الأخلاق عند التعرض للمعاني اليونانية، ولو بتوسيع مفهوم الشريعة، حتى يدل على مجرد القوانين الموضوعية في مقابل القوانين المطبوعة من غير تحديد للواضع.

(1) - ينظر: تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، ص: 403.

(2) - المرجع نفسه، ص: 404/403.

- القول بالتشبه بالله والتشبه بالملائكة؛ فقد تكلم اليونان عن التشبه بالعلة الأولى وعن التشبه بالآلهة لكن تشبيهم ورد في سياق يصعب فيه مفهوم التشبه بصبغة التشبه، إذ توصف العلة الأولى بأوصاف الإنسان مثل ((السعادة))، فيختلف أفق الإنسان بأفق الإله اختلاطاً، بينما المراد بالتشبه بالله في التقريب الإسلامي هو إنهاض همة المتشبه إلى أن يتوخى أقصى غايات الكمال المستطاع في إتيان الأفعال التي أمره الله بها؛ ولا يخرج تشبهه أبداً إلى أفق الألوهية، كما لا ينزل المشبه به قط إلى أفق الإنسانية، فهو تشبه مشروط بالتنزيه، أما التشبه بالملائكة فالمراد منه مخالفة التشبه بالشيطان في إتيان الشر، والحث على طلب الفضائل التي يفارق بها الإنسان البهائم ويشارك بها الملائكة كالعقل المميز والعلم الموسع والعمل الحسن.⁽¹⁾

- التأكيد على الأنعام بالسعادة الأخروية ومعنى ذلك أن لهذه السعادة أوصافاً أربعة بقاء بلا فناء، قدرة بلا عجز، علم بلا جهل، غنى بلا فقر، فهذه الأوصاف ذكرت في سياق الكلام عن الفضائل، حاملة لها على أفضل الله على الخلق التي لا تعد ولا تحصى، وعلى معنى الخيرات التي يتكرم بها عليهم، لا على معنى الكمالات والأوصاف الممتازة التي يكتسبها الإنسان كما هو مدلولها عند اليونان.⁽²⁾

• مبدأ الفطرة الإنسانية وتكميل الأحكام الأخلاقية

يمكن الإشارة إلى أنّ « هذا المبدأ يفيد في أن الله تعالى أودع في الإنسان فطرة تتحقق بها عبودية الإنسان وقوام هذا المبدأ:

- أنّ الأخلاق لا تخص جانبا دون جانب من حياة الفرد.

(1)- ينظر: تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، ص: 403.

(2)- ينظر: المرجع نفسه، ص: 405.

- أن الأخلاق لا تخص فئة دون فئة من الأمة». (1)

وفي حديثه عن هذه الحقيقتين لهذا المبدأ يقول: فالحقيقة الأولى متعلقة بشمول الأخلاق لجوانب الفرد وهي إحاطة الأخلاق بحياة الفرد، تفيد إخراج الأخلاق اليونانية عن تبعيتها للسياسة، حيث إنه كان ينظر إليها على أنها ((أخلاق متسيسة))، بيد أنه صار ينظر إليها من منظور الإسلام على أنها ((سياسة متخلقة)). وقوام هذه السياسة المتخلقة في التقريب الإسلامي حسب ما ذكر طه عبد الرحمن ثلاث عناصر: توسيع مفهوم السياسة، وتوسيع مفهوم المدينة، وتوسيع مفهوم الخلافة. (2)

« توسيع مفهوم السياسة؛ بحيث لا تقف عند حدود رعاية مصالح الأفراد، بل تعتني أيضا بأحوالهم النفسية، وتوسيع مفهوم المدينة يكون بإضفاء سمة التعاون والعمل الحلال إلى جانب التنظيم الاجتماعي وتحقيق الخير الأسمى، وتوسيع مفهوم الخلافة؛ فعوض اقتصارها على الشأن الديني تسعى إلى تحقيق معنى عمارة الأرض وما تحمله من معاني تطهير النفس والسلوك على نحو يجعل منها استخلافا أخلاقيا. (3)

وأما الحقيقة الثانية لهذا المبدأ فهي « مرتبطة بشمول الأخلاق لطبقات المجتمع وهي إحاطة الأخلاق بحياة المجتمع، تنفع في إخراج الأخلاق اليونانية من ضيق افقها السياسي؛ ونقصد ((بالضيق السياسي)) أمرين هما: ((انحصار السلوك السياسي السلوك بالمدينة)) و((انحصار المواطنة في فئة معينة من أهل المدينة)).

(1) - التقريب التداولي أو في آلية الأسلمة عند طه عبد الرحمن، عصام بوشرية، ص: 183.

(2) - ينظر: تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، ص: 405.

(3) - ينظر: المرجع السابق، ص: 186.

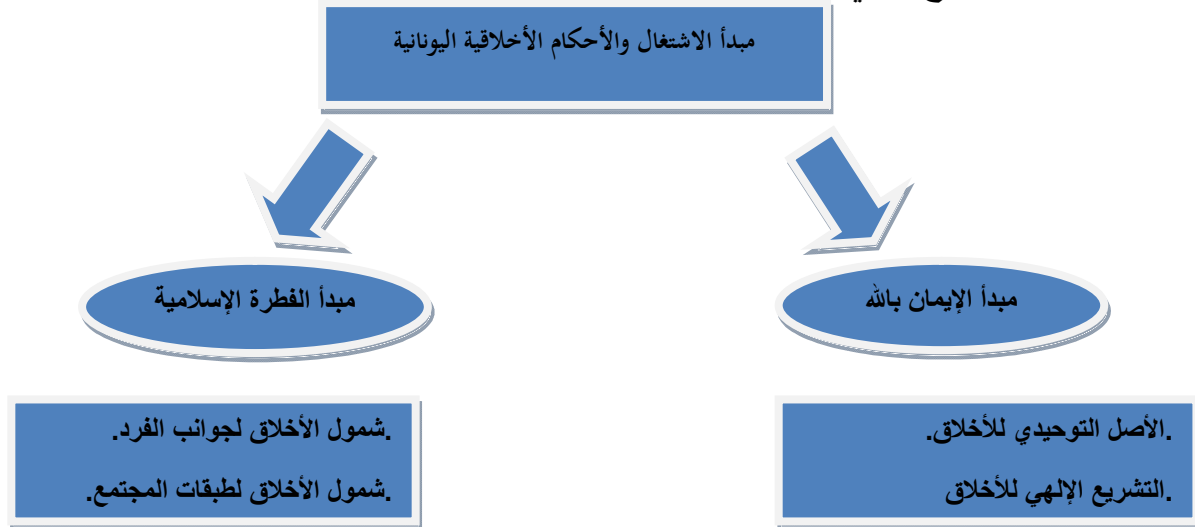
الفصل الثاني: تجديد العلوم المنقولة على مقتضى نظرية التقريب التداولي، علم المنطق والأخلاق-
أنموذجين-

وقد تمكن التقريب الإسلامي من أن يستبدل بـ ((السياسة المضيقية)) للأخلاق اليونانية ((سياسة موسعة)) قوامها مفهومان: مفهوم الأمة الذي يبطل دعوى الانحصار السلوك السياسي في المدينة، ومفهوم العبد الذي يبطل دعوى انحصار المواطنة في فئة معينة. (1)

فتوسيع مفهوم السياسة الضيق إلى سياسة قوامها مفهوم الأمة، يتجاوز حدود المكان والزمان وحتى الحدود المعنوية كالعرق والدين؛ فهو يحتوي كل هذه المكونات.

أما مفهوم العبد؛ فهو يرتقي من كونه مواطناً يتمتع بحقوق وواجبات إلى صفة العبودية التي تعد تكريماً له بمقتضى الفطرة التي يتساوى عندها الجميع. (2)

وبناء على هذا فمبدأ الفطرة الإنسانية حقق شمولية الأخلاق لكافة جوانب الفرد ولطبقات المجتمع. وفي هذا المخطط تلخيص ما تم تناوله سلفاً عن مبدأ الاشتغال:



مخطط رقم 25: يوضح مبدأ الاشتغال والأحكام الأخلاقية اليونانية

(1) - تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، ص: 406، 407.

(2) - ينظر: التقريب التداولي أو في آلية الأسلمة عند طه عبد الرحمن، عصام بوشربة، ص: 186.

وخلاصة القول في آليات التشغيل العقدي التي استخدمها طه عبد الرحمن في تقريبه الإسلامي للأخلاق النظرية اليونانية، نستطيع القول أنها آليات قائمة على مبدئين أولهما، مبدأ الإيمان بالله وهو مبدأ لتأصيل الأحكام الأخلاقية اليونانية وذلك من خلال ربطها بالحقل اليماني للممارسة الإسلامية؛ وثانيهما، مبدأ الفطرة الإسلامية الذي يستلزم إحاطة الأخلاق بجوانب الفرد وطبقات المجتمع، وهو مبدأ تكميلي يقوم على تكميل الأحكام الأخلاقية اليونانية وذلك من خلال ربطها بالحقل التأنيسي للممارسة الإسلامية؛ وعليه يبرز أهمية التقريب؛ حيث أنه أمد الأحكام الأخلاقية بقوة الاشتغال والتي لم تكن تملكها سلفاً.

4.4- آليات التقريب المعرفي وجلب الأعمال للمعرفة الأخلاقية اليونانية:

يوصل طه عبد الرحمن إكمال البرهان على التقريب التداولي للأخلاق اليونانية وذلك من خلال تزويدها بسند الأعمال.

1.4.4- اتحاد معنى العقل ومعنى اللغة

تطرق طه عبد الرحمن في هذا العنصر لذكر قضية مهمة عند اليونان ألا وهي؛ توحيدهم بين العقل والنطق، مما أدى بالفكر الفلسفي الإسلامي السير على هذا النحو، يقول: عرف ((أرسطو)) الإنسان بأنه ((حيوان عاقل))، وصاغ المسلمون هذا التعريف بالعبارة المشهورة: ((إن الإنسان حيوان ناطق)) والحق أن الصلة بين العقل والنطق متضمنة في المقابل اليوناني ((لوجيكون))؛ فهذه اللفظة تستعمل في اللسان اليوناني بوجه لا يفرق بين جانب الفكر وجانب الكلام كما يفرق بينهما اللسان العربي، فالجانبان مجتمعان في عملية واحدة لا ينفك أحدهما عن الآخر.⁽¹⁾

(1) - ينظر: تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، ص: 408.

ومعنى هذا أن الفكر الإسلامي قد ورث التداخل بين العقل واللغة عن الفلسفة اليونانية؛ فالصلة بين هذين المعنيين مأخوذة من لفظة لوجيكون اليونانية والتي لا ترى أية فرق بين المعنيين وهذا ما أدى إلى تشكيل الفكر الأخلاقي اليوناني من جهتين:

• **تعظيم النظر والفكر التألمي:** فقد ميز أفلاطون بين فضائل العامة وفضائل الخاصة، وجعل الحكمة النظرية أشرف من الحكمة العملية. وميز أرسطو بين الفضائل الخلقية والفضائل العقلية، وأرجع كل منهما السعادة إلى ممارسة التفكير التألمي.

• **الجمود على الظاهر:** تنزل اللغة عند اليونان منزلة الظاهر الذي تتجلى فيه المعاني العقلية، فنظرا للعلاقة بين العقل واللغة صارت الفضائل العقلية ظاهرها اللغة، وأن الفضائل الأخلاقية ظاهرها السلوك.⁽¹⁾

ومن هنا يتضح جليا أنّ الفكر الأخلاقي تشكل عند اليونان انطلاقا من التصورين السابقين؛ وهذان التصوران كما ذكر **طه عبد الرحمن** يحتاجان إلى تصحيح حتى يتوافقا ومقتضيات المجال الإسلامي، وهذا التصحيح ينبني على أمرين:

«استقلال الحكمة النظرية، وتحتاج هذه الحكمة إلى استعادة الوصل بالحكمة العملية.

- الأخذ بظاهر السلوك، ويحتاج هذا الظاهر إلى الاستكمال بوصفه بالباطن.»⁽²⁾

فكيف تولى **طه عبد الرحمن** تصحيح هاذين التصورين؟

(1)- ينظر: الأفق التداولي للمصطلح الفلسفي، محمد حمزة إبراهيم، ص: 190.

(2)- تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، ص: 409.

لتصحيح التصورين استند طه عبد الرحمن لمبدأ الأعمال وبيانه مايلي:

2.4.4- مبدأ الأعمال والأخلاق اليونانية:

بالاستعانة بآليات التقريب المعرفي حاول طه عبد الرحمن تصحيح التصورين السائدين في الفكر الأخلاقي اليوناني حتى يزودها بالسند العملي والذي تفتقر إليه وقوام هذه الآليات مبدئين أساسيين: أولهما الاستثمار التأصيلي الذي يهدف إلى تفعيل القول الأخلاقي وربط العمل بالعلم، مما يؤدي إلى ربط المفهوم الأخلاقي اليوناني بالعمل التطبيقي». (1)

فالأخلاق تصديق للقول وإعمال للفعل.

• تصديق القول

نجد التقريب الإسلامي يتولى إخراج الأخلاق اليونانية عن وصف ((الهمل)) الذي هو ترك العمل بالقول، وذلك بإتباع القاعدتين التاليتين:

• على القائل أن يفعل ما يقول ويعني انه على القائل بالكلام أن يصدق فيما هو بصدده قوله، سواء كان مخبراً أو منشأً أو مشعراً.

• على القائل ألا يقبل ما لا يفعل؛ فالذي يأتي بقول لا يفعله سيلحق الضرر بنفسه أو لغيره أو لكليهما. (2)

(1)- التقريب التداولي أو في آلية الأسلمة عند طه عبد الرحمن، عصام بوشرية، ص: 187.

(2)- ينظر: تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، ص: 410.

وعليه فمن خلال إتباع المقرب المسلم لهاته القاعدتين تفضي منه الأخذ عن الأخلاق اليونانية كل فعل صادق وأن يترك كل قول خالي من الفعل.

• الانتفاع بالعلم

وهي على حسب قول طه عبد الرحمن تدفع عن الأخلاق اليونانية تجريدها بوصفها اتجهت إلى بناء الأنساق الاستدلالية، ورأت فيها غاية العلم الصحيح...؛ فكان لابد للممارسة التراثية من أن تقوم هذا الاعوجاج بمدى أسباب المعرفة النافعة، وذلك باستعمالها الطرق التقريبية الآتية:

- تجديد الاعتبار للعمل وذلك بعد ما كان محتقرا عند فلاسفة اليونان قامت الممارسة التراثية برفعه فوق النظر، تدبرا كان أو تأملا.

- تجديد النظر في العمل اضطلعت الممارسة التراثية بتتبع نظرية العمل اليونانية تتميما لم يسبق إليه، ويتوسيع العقل من طريقها لم يفتن إليه، ذلك أنها لم تكتف بأقسام الفضائل التي ذكرها اليونان ولا بفروعها التي أحصوها، فإنها أضافت إليها قسما جديدا أسمته بـ ((الفضائل التوفيقية)).⁽¹⁾

✓الاستنصار: « ويهدف إلى الإقرار بوجود صفتين: قلبية وتفاضلية مما يؤدي إلى ربط المفهوم الأخلاقي المنقول بالحقل الروحي». ⁽²⁾

وعليه يكون هذا المبدأ هو الآخر مبني على حقيقتين:

- أن الحقيقة أوصاف قلبية لا أوصاف شكلية.

(1)- ينظر: تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، ص: 411/412.

(2)- التقريب التداولي أو في آلية الأسلمة عند طه عبد الرحمن، عصام بوشربة، ص: 187.

- أن الأخلاق مراتب متفاوتة لا مرتبة واحدة.

فالحقيقة الأولى هي الصفة القلبية للأخلاق؛ إذ إن الممارسة الإسلامية احتاجت إلى تزويد أخلاق اليونان بعنصر أخلاق القلب التي تنقصها، وذلك بإتباع طريقتين في التقريب هما ((تحصيل الاعتبار للتقوى)) و((إدخال خلق الإخلاص)).(1)

✓ **تحصيل الاعتبار للتقوى:** والتقوى الإسلامية يختلف مفهومها اليوناني؛ فهي في الاشتغال الإسلامي بمعنى قلبي ينشأ عن طاعة الله ائتمارا، فيكون واعظا، وعن طاعته انتهاء، فيكون زاجرا. ويفضل هذا الواعظ القلبي والزاجر الباطني، يتطلع المتقي إلى مراقبة أفعاله وإتقان عمله. وعلى هذا تكون التقوى هي أم الفضائل الإسلامية، وتقابل ((الهوى)) الذي هو أم الرذائل، بعد أن كانت ((الحكمة النظرية)) عند اليونان هي رأس الفضائل.

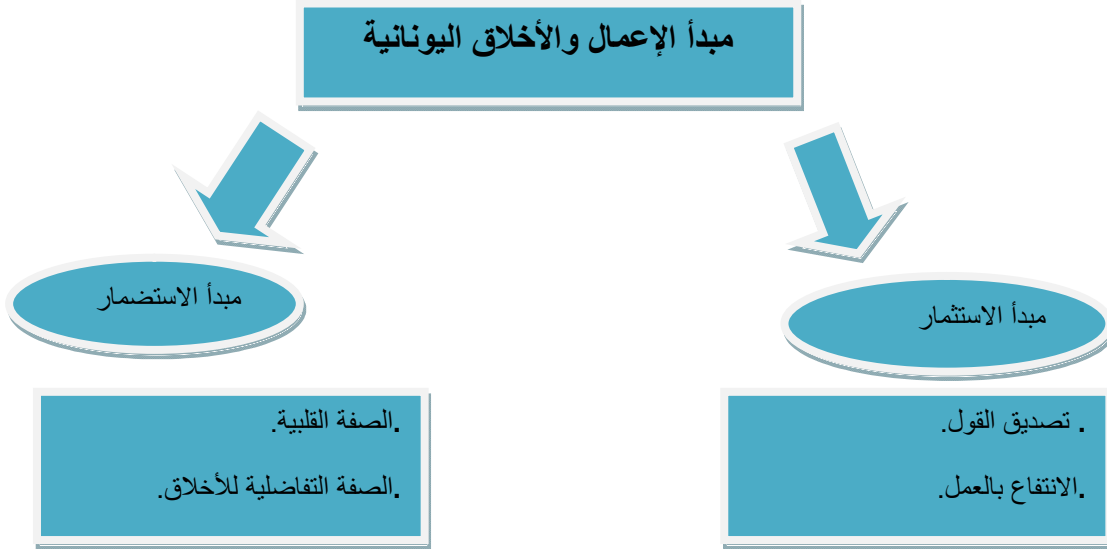
✓ **إدخال خلق الإخلاص:** وأولى اعتناء فلاسفة اليونان بالظاهر التعيين هذا العنصر بيد أن الممارسة الإسلامية قد أدخلته، وهو معنى قلبي يتعلق بالفعل لا بالمقصد، ينشأ عن صفاء الواعظ والزاجر من الشوائب، ولا صفاء لهما من غير أفراد الله بالقصد والتحقق بهذا الأفراد.(2)

وعليه؛ يكون التصحيح في **الأخلاق** اليونانية المنقولة وفق مبدأ الاستضمام تصحيحا قلبيا من خلال تصحيح مفهوم التقوى وكذا إدخال خلق الإخلاص.

(1)- ينظر: التقريب التداولي أو في آلية الأسلمة عند طه عبد الرحمن، عصام بوشربة، ص:414.

(2)- ينظر: المرجع نفسه، ص: 414/415.

أما الحقيقة الثانية من مبدأ الاستثمار؛ فهي الصفة التفاضلية للأخلاق وقد تحدث فيها طه عبد الرحمن عن نظرية النفس عند اليونان، وكيف استطاعت الممارسة التراثية تكميل هذه النظرية، ونورد في هذا المخطط الآتي مبدأ الأعمال تبسيطا له:



مخطط رقم: 26 يوضح مبدأ الأعمال والأخلاق اليونانية

ما يمكن استخلاصه من هذه الآلية الأخيرة؛ آلية التقريب المعرفي أنها آلية تقوم على مبدئين؛ مبدأ الاستثمار التأسيلي والذي يقتضي التحقيق الفعلي للقول وكذا الانتفاع العملي بالعلم، ومبدأ الاستثمار الذي يقضي هو الآخر بحقيقة وجود صفتين للأخلاق ألا وهما الصفة القلبية والصفة التفاضلية؛ والتي أفادت في تكميل المفاهيم اليونانية الأخلاقية؛ ومنه اكتساب الأخلاق لصفة الأعمال التي كانت تنقصها؛ حيث وجب «ربط القول بالفعل والنظر بالعمل، ويأتي ذلك المبدأ تماشياً مع دعوى أطلقها في إطار ما أسماه بالمجال التداولي»⁽¹⁾.

(1) - «الاستلزام الحوارية في الدرس اللساني الحديث- طه عبد الرحمن أنموذجاً»، ليلي كادة، جامعة محمد خيضر

وبناء على كل ما سبق يكون **طه عبد الرحمن** في الأخير قد وصل إلى إثبات
أركان دعواه الأربعة لعلم الأخلاق.

وخلاصة القول فيما ذهب إليه **طه عبد الرحمن** في تقريبه لعلم الأخلاق اليوناني
يمكن لنا إجمالها في النقاط الآتية:

- إنَّ محاولة **طه عبد الرحمن** المتمثلة في تقريب علم الأخلاق اليوناني كانت أولاً
بهدف إظهار وتبيان عناية علماء الإسلام العرب بالأخلاق، وهذا كان كرد فعل عن
القائلين بعكس ذلك.

- عملية التقريب تكون من خلال تتبع عناصر المجال التداولي كما حددها **طه عبد
الرحمن**، وهي: اللغة، العقيدة، المعرفة، وطبقاً لهذه العناصر ينتج آليات التقريب؛ فتكون
التقريب وفق آليات لغوية وعقدية ومعرفية وكل آلية من هذه الآليات تتولى مهمة تصحيح
جانب من جوانب الأخلاق اليونانية؛ حيث إن آليات التقريب اللغوية اقتصرت على
تصحيح بعض المفاهيم الأخلاقية اليونانية، أما آليات التقريب العقدي فاهتمت بتصحيح
الأحكام الأخلاقية اليونانية، وأما آليات التقريب المعرفي فجاءت لتصحيح كل من المفاهيم
والأحكام اليونانية.

- إن هذا التصحيح وفق هذه الآليات يكون تفضيلاً تكميلياً، تأصيلياً؛ فمن خلال
التفضيل تم استبدال الأخلاق اليونانية بالأخلاق الإسلامية، ومن خلال التأصيل تم إرجاع
أصل الأخلاق إلى أصلها الإسلامي، ومن خلال التكميل تم التصرف في المفاهيم
والأحكام الأخلاقية لتكتمل الأخلاقية الإسلامية .

- كل هذه الآليات التقريبية حسب **طه عبد الرحمن** بمثابة فعل تصحيحي لكل ما
تم نقله عن الأخلاق اليونانية؛ فيكون عمل **طه عبد الرحمن** وفق هذه الآليات عمل

تقريبي وصل من خلالها بين مجالين تداوليين مختلفين أحدهما يونان وهو المنقول منه،
والآخر عربي إسلامي وهو المنقول إليه، وبهذا يكون الوصل الذي قام به طه عبد
الرحمن بين هذين المجالين وصل عملي قام من خلاله بإعادة النظر في علم الأخلاق
من جانب الاستعمال والاشتغال والإعمال.

05-التفوق التداولي العربي في الممارسة التراثية.

يفضي طه عبد الرحمن إلى أن صحة العقيدة وبلاغة اللسان وسلامة العقل ميزة
يوسم بها التراث العربي الإسلامي، فلا توسم جميع الأمم بهذا تفضيل من الله وعليه حق
لهم الافتخار دون سواهم الأمم، ويكمن التفاضل في: اللغة والعقيدة والعقل. تكمن الأفضلية
التي يناشدها طه عبد الرحمن في كون الله سبحانه وتعالى قد حبا العرب بلغة وبلاغة
وأعزهم بعقيدة يحق لهم التفاضل لانتسابهم لها واجتماع اللسان وصحة العقيدة يلهم بان
تكون لهم أفضل معرفة، ولا حرج «إن أحس العربي بالتفوق؛ لأن هذا الإحساس مقيد
عنده بما لم يقيد عند الغير فان كان هذا الشعور قد ينقلب عند الغير إلى آفة عنصرية
تأتي بالشر لمن عاداه».(1)

لذلك لا يجدر الانغلاق والتفوق وقطع وسائل الاتصال بالآخر، وعدم سماعه، أو
تجنب مخالطته ووضع حدود وجدانية بينه وبين الآخرين، ما يؤدي لرفض التواصل في
جوانبه الكثيرة، ثقافية كانت أو اجتماعية، مما يجعل الاستفادة والأخذ من الآخر غير
ممكناً.(2)

(1) - تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، ص:253.

(2) - ينظر: إشكالية الأنا والآخر في الفكر العربي المعاصر- طه عبد الرحمن- شيخ امحمد، أطروحة مقدمة لنيل
شهادة الدكتوراه علوم في الفلسفة، كلية العلوم الإجتماعية جامعة وهران 02، وهران، الجزائر، 2016-2017،
ص:172.

الفصل الثاني: تجديد العلوم المنقولة على مقتضى نظرية التقريب التداولي، علم المنطق والأخلاق-
أنموذجين-

وهذا لا يتم بدون مراعاة السير الأمثل بالعقيدة الفاضلة، واللغة العربية الجليية،
وتضافرهما الذي ينتج فkra قوبما، لذلك أجاز طه عبد الرحمن أحقية التفاضل، وشعور
العربي بهذه التزكية التي منحت له دون غيره.

خاتمة الفصل

ختاما نصل إلى أن عملية التقريب التي مارسها **طه عبد الرحمن** ترمي إلى التصحيح والتكليف للعلوم الأجنبية أو المنقولات مع مراعاة محددات المجال التداولي الذي يعمل على توجيه المنقول وفقا لموجهات المجال التداولي، وذلك للارتقاء بالتراث العربي الإسلامي وجوهره، مقدما طرحا تقريبا وحيدا للتعامل والممارسة بصورة أنموذجية لتأسيس مشروع إسلامي، مركزا على الآليات التي من شأنها أن تحفظ للمجال التداولي خصوصية، وتمكنه في ذات الوقت من قبول بعض العلوم والاستفادة منها فيما يتيح ويقتضيه المجال.

أجرى **طه عبد الرحمن** هذه علم المنطق وعلم الأخلاق؛ فاختار طه عبد الرحمن ثلاثة نماذج وقع عليها تطبيق الدعاوي بكل حرص وحذر وكان الأعمال اللغوي عند "ابن حزم"، وكذا التشغيل العقدي المستقى من نموذج الغزالي، في حين كان التهوين المعرفي عند ابن تيمية، فكانت الممارسة بين الاشتغال والعمال والتهوين، محلا ومناقشا لدعاوي المنطق من ناحية وروده على الشاكلة التجريدية التي طبعته، ولم يقف عند هذا العلم فقط، بل استحضر علم الأخلاق اليوناني وعالج هذا الموضوع ضمن الممارسات التراثية الإسلامية، ملحا على الصلة المتينة التي تربط الشريعة الإسلامية، ومدى استفادتها من النظريات الأخلاقية اليونانية.

فلا مندوحة إذا عن القول أن تقريب علم المنطق كان بإخراجه من الوصف التجريدي إلى الوصف العملي، الذي يشتغل على عبارات عادية موجودة ف الاستعمال، بعيدا عن العبارات المتناقضة، ويرجع في أدلته واستدلالاته إلى الشريعة، يوجب أن تكون تصورات عملي محققة للمنفعة، نفس الشيء نجده في تقريبه لعلم الأخلاق اليوناني الذي

الفصل الثاني: تجديد العلوم المنقولة على مقتضى نظرية التقريب التداولي، علم المنطق والأخلاق-
أنموذجين-

يوجب فيه إخراجها من الصبغة التجريدية إلى الوصف العملي، تكون الأحكام فيه مستمدة
من الأحكام الموجودة في الشرع وتدخل حيّز التحقيق الفعلي النافع.

خاتمة

خاتمة

خلص البحث إلى الملاحظات والنتائج الآتية:

✚ الأصل في كل مضمون تراثي ارتباطه الوثيق بالأصول العلمية، وكل محاولة لتقريب التراث لا تراعي هذه الخصوصية، تُخرج التراث من مجاله، وتوسم الممارسة بالتجزيء.

✚ لا تقريب إلا باستحضار الحقيقة التكاملية، ومقتضى هذه القاعدة أن المتن التراثي تتداخل فيه علوم أخرى، وتتفاعل وتتداخل فيما بينها.

✚ الأصل في التقريب الانضباط لجملة من القواعد والآليات، ومقتضى هذه القاعدة أن التقريب تحكمه جملة من القواعد التداولية، وتتوسل آليات في اشتغالها.

✚ نموذج الجابري قد وقع في خطأ التفاوت بين القصد والفعل، واشتغل بكل أسباب الرؤية التجزيئية، ومنهج الاجتزاء بالمضامين التراثية.

✚ سلك **طه عبد الرحمن** مسلكين استراتيجيين هما: العمل على زحزحة التقليد المعاصر في تقويم التراث، واستعمال الاستقصاء والنظر في الآليات المستخرجة في قيمة المضامين التراثية.

✚ استدل **طه عبد الرحمن** في دعواه إلى ثلاث مقدمات، الأولى كانت «مقدمة التركيب المزدوج للنص» و«مقدمة تنقل الآليات الإنتاجية» و«مقدمة تشبع التراث بالآليات الإنتاجية».

✚ يحدد **طه عبد الرحمن** مفهوم التداول بأنه: البقاء على العمل المتعدي نفعه إلى الغير، وبذلك تكون انطلاقة **طه عبد الرحمن** من مستوى القراءة الاستنباطية من التراث ذاته، وتفكيكه، وإعادة بنائه بمنهج إجرائي مستقل.

✚ استفاد **طه عبد الرحمن** كثيرا من الجانب التداولي في الدرس الفلسفي والكلامي، وأسهم في وضع قواعد تداولية لدراسة الخطاب الفكري.

خاتمة

✚ مَيَّزَ طَه عبد الرحمن بين مصطلح المجال التداولي وغيره عن المجالات الأخرى دفعا للاعتراضات التي لا ترى فرقا بينه وبين المجالات الأخرى، كالمجال الثقافي والمجال الاجتماعي، والمجال الأيديولوجي، والمجال التخاطبي.

✚ لا يتناول المجال التداولي من الثقافة إلا ما دخل في الثقافة حيز التطبيق، ويكون له الأثر في الجانب العملي من الحياة.

✚ كل ما يبقى بعيدا عن سبل التحقيق من المعارف والعقائد لا دخل للمجال التداولي به.

✚ يتعلق كل من المجال التداولي والأيديولوجي في القيم، لكن المجال التداولي يعنى فقط بالقيم المبنية على حقائق معينة ومستندة لواقع حي، في حين أن المجال الأيديولوجي يحاول تطويع الواقع لتكلم القيم.

✚ يشترك المجال التداولي مع المجال التخاطبي في المعتقدات والأقوال والمعارف غير أنه يتخذها بصفة شاملة، في حين المجال التخاطبي مجال محدود.

✚ يخدم المجال التداولي التراث من خلال تحرير التراث ودارسه من الاغتراب في تمثل خصوصية الفكر الغربي، فهو بمثابة قارب النجاة من الغرق في مفاهيم الفكر الغربي وحفظ خصوصية التراث العربي.

✚ تتمثل عناصر المجال التداولي في: اللغة/ العقيدة/ المعرفة.

✚ تمثل العقيدة الركن الأساس الذي يبنى عليه مجال التداول الإسلامي، لما تبعته من سعة وثناء في خدمة التراث، ولا ممارسة للعقيدة إلا بموافقة القول للفعل، وتتنظم تحت هذا الركن ثلاث قواعد ألا وهي: التسليم بأفضلية الشريعة الإسلامية، التسليم باختصاص هذه الشريعة بتمام التوحيد، التسليم بالإرادة الإلهية في الخلق.

✚ تعد اللغة المعجم التوليدي الخاص الذي يحصل فيه التفاعل وإيصال المقاصد إلى المخاطب، والتأثير فيه بحسب هذه المقاصد.

خاتمة

ينتج عن تفاعل اللغة والعقيدة الموروثة معرفة تتوسل باللغة وتبنى على العقيدة، ومنه لا تواصل ولا تفاعل في التراث إلا بالمعرفة المقترنة باللغة والعقيدة.

تخضع هذه الخصائص إلى خاصيتي الاستعمال والاستكمال، فالأولى أي: خاصية الاستعمال توجب أن الوظيفة التداولية لأي عنصر لا تتحقق إلا حين استعماله، باعتباره المعبر عن البعد الاجتماعي الذي تتداول فيه تلك العناصر، في حين كان الاستكمال هو كون العناصر متكاملة فيما بينها ولا يمكن تجزئتها.

المعايير الضابطة للمجال التداولي هي: معيار التسليم والتمييز والتفضيل، كون التسليم بالحقيقة التداولية شرط أساسي لاتخاذ أي قاعدة بعد ذلك، في حين يقوم معيار التمييز على ضرورة تمييز الممارسة التراثية الإسلامية العربية عن غيرها من الممارسات غير الإسلامية وغير العربية. ويقوم معيار التفضيل على تفضيل الممارسة التراثية الإسلامية العربية عن غيرها من الممارسات غير الإسلامية، وغير العربية.

تحافظ أي أمة كانت على خصوصية ثقافتها ومعتقداتها، وتدافع عنها من أي اغتراب أو تحريف أو تزيف قد يشوبها، كما هو الحال عند طه عبد الرحمن الذي تيقن أن للأمة الإسلامية مجال تداولي خاص بها، ووجب بذلك مراعاته حتى يحصل الحفاظ على أصالة تراث هذه الأمة؛ لأنّ أي مجال قد يكون عرضة للاختراق من قبل الأفكار والثقافات الوافدة من مجالات مغايرة، وفي سبيل تحقيق هذا الغرض لجأ إلى عملية التقريب التداولي، كون هذا الإجراء العملي قادر على وصل المعارف المنقولة بالمأصولة، أو قل جعل المنقول موصولاً.

لا يخفى على ذي نظر أنّ أصل التقريب ينبني على ركن التشغيل العقدي وركن الاختصار اللغوي وركن التهوين المعرفي. فالأول أي ركن التشغيل العقدي يتم بتجريد المنقول من المعاني والأحكام العقدية التي تخالف المقترضات العقدية

خاتمة

للمأصول، في حين يتجلى الاختصار اللغوي في اتباع أساليب العرب وعاداتهم في التعبير عن تبليغ المنقول، ولا يخفى أن من أخص هذه العادات الإيجاز. ليكون التهوين المعرفي مبدأ ثالث يعنى بمراجعة المضامين المعرفية للمنقول على وفق المقتضيات المعرفية للمأصول.

✚ عملية تكيف آليات التقريب التداولي تحفظ وتصون الثقافة العربية من أي تشويه في الأفكار الدخيلة والمنتمية لمرجعيات غير إسلامية، لذلك أولى الدكتور طه عبد الرحمن أهمية للمجال التداولي، بوصفه الإطار الذي يحفظ خصوصية الأمة، وعليه يذكر العديد من التسميات عند حصول الإخلال بشرائط التقريب، كالنقل المقلد الذي يعتقد صاحبه أن لا فرق بين المجالات ولا تأثير في التعبير ولا في التفكير بين الأمم، والنقل المتسلب الذي لا يحسن صاحبه تحصيل اليقين في القواعد التداولية الأصلية، فلا يهتز ولا يبالي إن خالفت منقوله، والنقل المتعصب الذي يستند فيه الناقل إلى قواعد تداولية غير أصلية، ولا يجري التصحيح فيها وإنما يكتفي بالنقل المجرد لها، وأخيرا النقل المستهتر كما يطلق عليه **طه عبد الرحمن** والذي لا يحصل صاحبه اليقين في القواعد التداولية غير الأصلية، ما يجعله يتقلب في معارفه ومفاهيمه، كونه يستقيها من مجالات تداولية عديدة.

✚ يرى **طه عبد الرحمن** أن هناك من العلوم المنقولة التي تواردت على التراث وتم تقريبها لمجال التداول الإسلامي، كانت متنوعة في المواضيع والمناهج، وهذا كان سببا في لجوء **طه عبد الرحمن** إلى تقريب كل من علم المنطق وعلم الأخلاق.

✚ لعل السبب من وراء اختيار الرجل لهذين العلمين كون المنطق علم نظري في أقصى التجريد، كما أنه يتوسل البراهين اليقينية، وأما علم الأخلاق فينزل في الطرف الأقصى في العلوم العملية المسددة للسلوك، كما أنه يتوسل بالأدلة الظنية الموسعة، ولما كان كل من المنطق والأخلاق يحملان من الأوصاف ما يجعلهما

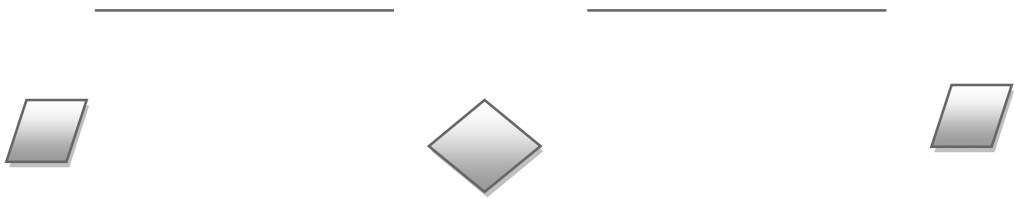
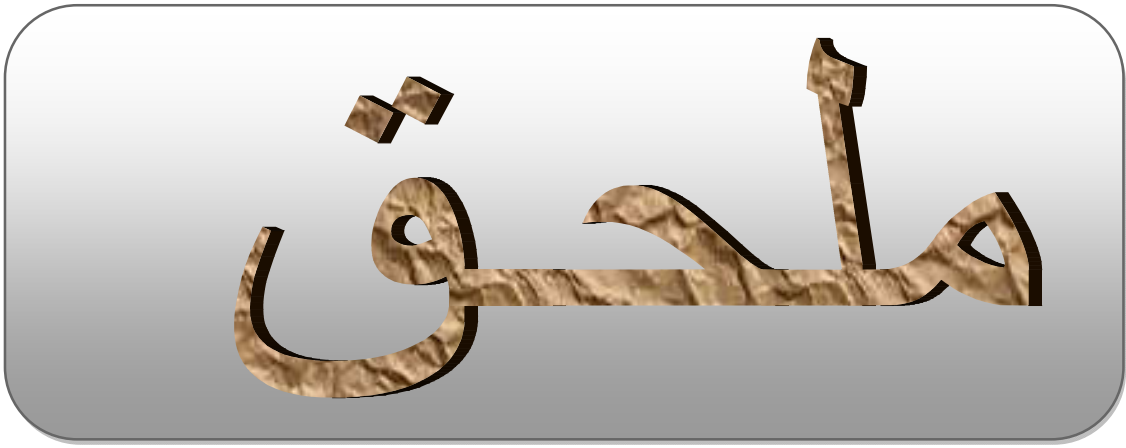
خاتمة

قابلين للاشتراك والتمازج عن غيرهم من العلوم، وقع اختيار طه لهما، وكان التقريب الإسلامي لعلم المنطق غير مكثفي بتقويم العقل فحسب، وإنما يتعداه إلى تقويم الفعل كذلك.

✚ رغم وجود الاختلاف بين العلوم إلا أن علم الأخلاق أو المنقول الأخلاقي كان قابلا للتمازج على اختلاف روافده اليونانية والفارسية والهندية، كما تم دمجها في مجال التداول دمجا جعله ينتظم في المجال التداولي، ليصير مطابقا لمقتضيات واقع الأمة ومتطلباتها.

✚ تفاعل كل من علم المنطق وعلم الأخلاق مع مجال التداول الإسلامي، وكانت هذه نتيجة التقريب التداولي لكل منهما.

✚ جدلية الأخلاق والعقل تتطلب أن العقل ينضبط بالأخلاق أولا، وباعتبارها قيما في حين قد تنضبط الأخلاق بالعقل باعتباره آلة أو وسيلة مجردة، بينما العقل يرتبط بها باعتبارها مقاصد عليا توجه عمله الآلي نحو الأفضل مضيئة عليه الصبغة الإنسانية، والعبرة في التصرفات والمعاملات تكون بهذه القيم الموجهة.



01/ طه عبد الرحمن: سيرة ومسار

إنَّ البحث في فكر الناقد المغربي طه عبد الرحمن يستدعي منَّا الولوج إلى معرفة النشاط والسيرة العلمية والتعليمية لهذا الرجل، وإلى المرجعيات اللغوية والعقائدية والفلسفية لم لا، ونقف على السياقات المختلفة التي كان لها الدور الفاعل في إنتاج هذا الفكر وتلك الرؤى المختلفة.

1.1- الميلاد والنشأة والمسار التكويني:

نعرج في هذه الأسطر لميلاد طه عبد الرحمن الذي «ولد بمدينة الجديدة سنة 1944م، وهي مدينة جميلة شاطئية تقع على ساحل المحيط الأطلسي، وبها تلقى تعليمه الأولى وقد كان والد طه عبد الرحمن فقيها يدرس القرآن الكريم وبعض متون العلم، ولما منعه المستعمرون من ذلك وعيَّنوها للتدريس في مدرسة نظامية، ظل يدرس علوم اللغة وبعض علوم الدين وأخلاق الإسلام لأسرته، وهذا ما سيتيح لطفه الصغير أن يطلع على مداخل العلوم الشرعية ويتشبع بثقافة تجمع بين الروحيات والفقهيات، أي أنها لم تكن ثقافة تكتفي بمجرد حفظ القرآن والحديث، بل أيضا تقوم على مبدأ التربية على أخلاق الإسلام».(1)

2.1- مرجعية الفكرية للناقد المغربي طه عبد الرحمن :

أقر الرجل إعجابه بالتجربة المنطقية الروحية ل"لودفيغ فنغشتاين" الفيلسوف النمساوي الشهير والمؤسس لمدرسة منطقية في جامعة كمبردج في بريطانيا .
مهام علمية وفكرية وفلسفية: تولى طه عبد الرحمن مهام عديدة نذكر من بينها: «ممثل الجمعية العالمية لدراسات الحجاجية، كما عمل على الاشتغال بمعاينة انعدام الإبداع الفلسفي في الثقافة العربية المعاصرة، وبين كيف يكون المتفلسف العرب مبدعا، كما يعتبر خريج جامعة السوربون».(2)

(1) - مدخل إلى فكر طه عبد الرحمن، ربيع حمو، ص:11.

(2) - إشكالية الحداثة في الفكر الإسلامي المعاصر - طه عبد الرحمن أنموذجاً -، ناجم مولاي، ص:77.

3.1-أسباب وبواعث التغيير في الحياة الفكرية طه عبد الرحمن:

معلوم ما مرت به العرب في سنة 1967م من هزيمة جعلت من فكر طه عبد الرحمن ينعرج إلى الاهتمام بقضايا الأمة، لاسيما أنّ العرب تمتلك تاريخا عريقا ودينا أصيلا، فتساءل عن هزيمتها رغم امتلاكها هذه الإمكانيات، لذلك نجده يهتم كثيرا بالدراسة العقلية وخاصة العقل العربي، باحثا عن سر العقل و ما يدور حوله.

يقول: [... لما استكملت اختصاصي في المنطقيات والعقليات تبين لي أنّ العقل الذي هزم المسلمين هو عقل محدود، وأنّ الأمة الإسلامية مؤهلة لعقل أوسع من هذا العقل الذي هزمننا...].(1)

محصول القول هاهنا: إدراك طه عبد الرحمن لمحدودية العقل العربي، الذي كان سببا في هزيمته، مشيدا بأنّ هذا العقل بإمكانه أن يكون أوسع مما هو عليه، وهذا راجع للمرجعية التي تحكمه سواء كانت عقائدية، ونقصد بذلك الدين الإسلامي والعقيدة الإسلامية، أو المرجعية اللغوية، وغيرها من الإمكانيات التي تتيح لهذا العقل المضي قدما بكل أريحية في البحث والتأمل ومواجهة العقول المختلفة.

(1) - ينظر: الحوار أفق للفكر، طه عبد الرحمن، ص:18.

4.1- فلسفة طه عبد الرحمن:

إنَّ مشروع طه عبد الرحمن الفلسفي يكاد يكون حربا على المقلدة من المتفلسفة العرب، فقد وضع منهجية تطبيقية تضاهي الفكر الغربي الحديث وتعيد النظر في مقولاته وأطروحاته وتفتح آفاق جديدة للنظر في أوضاع العالم الإسلامي [وقد أقام توجهه الفكري في حربه على التقليد على دعامتين : الهدم والبناء، كما قسم المقلدة إلى نوعين: مقلدة المتقدمين الذين يسقطون المفاهيم التقليدية على المفاهيم الغربية المنقولة الإسلامية المأصولة، كأن يسقطوا مفهوم العلمانية على مفهوم العلم بالدنيا،... إنهم يريدون أن تكون لهم صبغة عقلية استدلالية، لكنهم يتغيرون على خلاف ما يضمنون في القيام بشروطها،...وهكذا يسيرون على التدرج إلى رد المفاهيم المأصولة إلى المفاهيم المنقولة فيهتمون بمحو خصوصية المفاهيم المأصولة].⁽¹⁾

الفلسفة أصل اجتهاد في النظر و إبداع في النقد ومنه فكل فلسفة منقولة ما لم يحصل صاحبها أسباب إنتاجها أو يحصل على الأدلة عليها تظل عملا لا يفيد في إنتاج الفلسفة، فالفلسفة العربية إلى يومنا هذا لا تزال ترتب ضمن الفلسفة المقلدة، بل ليست في اعتقادنا فلسفة، بل إنَّها نقيض الفلسفة؛ لأنَّ التقليد يناقض الفلسفة.⁽²⁾

المسار المهني والإشعاع العلمي:

تم تعيين طه عبد الرحمن أستاذا للمنطق وفلسفة اللغة بكلية الآداب والعلوم الإنساني، جامعة محمد الخامس بالرباط منذ 1970 إلى غاية 2005، وقد كان من مؤسسي هذا العلم في الجامعة المغربية، ويرجع له الفضل في المناقحة عن الدرس المنطقي واللغوي ومركزيته في التكوين الفلسفي للطالب، ويتجلى إشعاعه العلمي أيضا في كونه أحد مؤسسي كتاب اتحاد المغرب، الذي يوجد مقره بالرباط، واعتماده خبيرا في

(1)- ينظر: روح الحداثة، طه عبد الرحمن، ص:13.

(2)- ينظر: الحوار أفق للفكر، طه عبد الرحمن، ص: 154.

أكاديمية المملكة المغربية، وممثلاً عن الجمعية العالمية للدراسات الحجاجية التي يوجد مقرها بأمستردام في هولندا (intrernational Society For The Study of Argumentation)، وممثلاً عن جمعية الفلسفة وتواصل الثقافات التي يوجد مقرها بكونونيا في ألمانيا (Gesellschaft Fur Interkulturelle Philosophie)

5.1- دراسات حول طه عبد الرحمن

- * حمو النقاري، منطق تدبير الاختلاف من خلال أعمال طه عبد الرحمن، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، لبنان، ط:1، 2014م.
- * عباس أرحيلة، فيلسوف في المواجهة، قراءة في فكر طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي، ط:1، 2013م.
- * يوسف بن عدي، مشروع في الإبداع الفلسفي - قراءة في أعمال طه عبد الرحمن، بيروت، لبنان، ط:1، 2013م.
- * إبراهيم مشروح، طه عبد الرحمن - قراءة في مشروعه الفكري - مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ط:1، 2009م.
- * محمد همام، جدل الفلسفة الغربية بين محمد عابد الجابري - صراع على أرض الحكمة الرشدية - المركز الثقافي العربي، بيروت، ط:1، 2013م.
- * عباس أرحيلة، بين الإثتمانية والدهرانية بين طه عبد الرحمن وعبد الله العروي، دار الإبداع، بيروت، ط:1، 2016م.
- * جميل حمداوي، مواقف من التراث العربي الإسلامي (محمد عابد الجابري وطه عبد الرحمن أنموذجان).
- * أحمد كروم التراث عند طه عبد الرحمن.
- * محمد همام، مفهوم المجال التداولي في المشروع العلمي لطفه عبد الرحمن - دراسة في جدل التداول والتقريب -.

* ربيع حمو، مدخل إلى فكر طه عبد الرحمن.

* جلول مقورة، فلسفة التواصل في الفكر العربي المعاصر (طه عبد الرحمن

وناصيف نصار بين القومية والكونية).

6.1- كتبه ومؤلفاته

المجال	مدخل عام	مناهج المنطق	تكامل التراث	فقه الفلسفة	النقد الأخلاق وفلسفة الدين
المؤلفات	حوارات من أجل المستقبل.	المنطق والنحو السوري.	في أصول الحوار وتجديد علم الكلام.	اللغة والفقهاء.	العمل الديني وتجديد العقل.
	الحوار أفقا للفكر.	اللسان والميزان.	أو تجديد الكلام.	الفلسفة 1.	سؤال الأخلاق.
	التكوثر العقلي.	سؤال المنهج.	المنهج في تقويم التراث.	الفلسفة 2.	الحق الإسلامي في الاختلاف الفكري.
					بؤس الدهرانية.
					روح الدين.
					سؤال العنف بين الائتمانية والحوارية.

الْفَهْرَس

الفهاريس

رقم المخطط	العنوان	الصفحة
01	الممارسة التراثية من حيث التفاضل والتكامل.	37
02	اتساع المجال التداولي عن المجال الثقافي.	38
03	أركان المجال التداولي	43
04	معايير المجال التداولي.	46
05	القواعد المتفرعة عن أصول المجال التداولي.	49
06	نواتج الإخلال بالقاعدة التفضيلية.	50
07	نواتج الإخلال بالقاعدة التأصيلية .	51
08	نواتج الإخلال بالقاعدة التكميلية.	52
09	خرم الأصل العقدي في الإنهاض والتوجيه والإنتاج.	53
10	خرم الأصل اللغوي في الإنهاض والتوجيه.	54
11	مخالفة المنطق للقاعدة التفضيلية وخرق قاعدة الاختيار.	76
12	مخالفة المنطق للقاعدة التفضيلية وخرق قاعدة الائتمار.	77
13	مخالفة المنطق للقاعدة التفضيلية وخرق قاعدة الاعتبار.	77
14	مخالفة المنطق لمقتضى قاعدة الإعجاز.	78
15	مخالفة المنطق لمقتضى قاعدة الإنجاز.	79
16	وظيفة هل بين النحاة والمناطق.	80
17	مخالفة المنطق لمقتضى قاعدة الإيجاز.	82
18	مخالفة المنطق لمقتضى قاعدة الاتساع.	83
19	مخالفة المنطق لمقتضى قاعدة الانتفاع.	84
20	آليات الاشتغال العقدي والاستعمالي اللغوي الإجمالي المعرفي.	86
21	مراتب البيان عند ابن حزم.	87
22	آليات الغزالي في الممارسة التقريب العقدي للمنطق.	94
23	نواتج التقريب المعرفي.	99

الفهاريس

113	مبدأ الاستعمال والمفاهيم الأخلاقية اليونانية	24
120	مبدأ الاشتغال والمفاهيم الأخلاقية اليونانية.	25
126	مبدأ الأعمال والمفاهيم الأخلاقية.	26

فهرس الجداول :

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
69	يوضح جوانب إخلال الشرائط التداولية وأوصاف النقول	01
93	المصطلحات المنطقية المستبدلة بصيغة فقهية عند الغزالي	02

فهرس الموضوعات

الشكر

مقدمة.....	(أ- ز)
مدخل: تحديد مصطلحات ومفاهيم الدراسة.....	20-09
01- تحديد المفاهيم.....	09
1.1- التقريب.....	09
2.1- التداولية.....	12-09
3.1- التراث.....	13-12
4.1- التواصل والتفاعل.....	14-13
5.1- النظرة التكاملية.....	14
6.1- المجال التداولي.....	15-14
7.1- التجديد.....	16-15
8.1- الحداثة.....	17-16
02- تحديد الفروقات.....	21-17
1.2- الفرق بين التقريب والتوفيق.....	18-17
2.2- الفرق بين التقريب والتسهيل.....	19-18
3.2- الفرق بين التقريب والمقاربة.....	20

الفصل الأول: الرؤية التداولية للتراث العربي الإسلامي في مشروع التقريب لظه

عبد الرحمن..... 23-58

توطئة 23

01- التراث العربي من التجزيء إلى التكامل 24-29

1.1- أهمية تحديد المنهج المعتمد في قراءة التراث من منظور طه عبد

الرحمن..... 24

2.1- تقويم النظرة التجزئية الجابري أنموذجا 29

3.1- مظاهر الاشتغال التجزئي للتراث 30

3.1.1- الاشتغال بالنزعة المضمونية 30

3.2.1- استثمار الآليات التجزئية..... 29-30

3.3.1- الإخلال بشروط التداخل والشمولية 32

4.1- نقد النظرة التجزئية 32-33

02- تأسيس النظرة التكاملية وأصول المجال التداولي العربي الإسلام..... 33-37

أ) مقدمة التركيب المزدوج للنص..... 34-35

ب) مقدمة تتقل الآليات الإنتاجية 34

ج) مقدمة تشبع التراث بالآليات الإنتاجية 34-35

د) التوجه الآلي..... 35

هـ) التوجه الشمولي..... 35-36

- 1.2- مميزات المجال التداولي 37-40
- 2.2- أركان المجال التداولي 40-43
- 1.2.2- العقيدة 40-41
- 1.3.2- اللغة 41-42
- 2.3.2- المعرفة..... 42-43
- 03- المعايير التوجيهية في المجال التداولي..... 44-45
- 1.3- معيار التسليم..... 44
- 2.3- معيار التمييز..... 44
- 3.3- معيار التفضيل..... 45
- 04- أنواع القواعد التداولية 46
- 1.4- قواعد الأصل العقدي..... 46-47
- 2.4- قواعد الأصل اللغوي..... 47
- 3.4- قواعد الأصل المعرفي 47-48
- 05- ضروب الإخلال بقواعد المجال التداولي..... 49-55

الفصل الثاني: تجديد العلوم المنقولة على مقتضى نظرية التقريب التداولي، علم

المنطق والأخلاق -أنموذجين- 60

توطئة 60

01- جدلية الدخيل والأصيل-دمجا وإقصاء- في الممارسة التقريبية	التداولية.....64-61
1.1- آليات التقريب التداولي للتراث العربي الإسلامي.....64-61	
1.1.1- آلية الإضافة.....62	
2.1.1- آلية الحذف.....62	
3.1.1- آلية الإبدال.....63-62	
4.1.1- آلية القلب.....63	
5.1.1- آلية التفريق.....64-63	
6.1.1- آلية المقابلة.....64	
02-الممارسة التقريبية للمنطق اليوناني.....98-71	
1.2- الصبغة التجريدية المنطقية.....74-71	
2.2- دواعي احتياج المنطق للتقريب التداولي.....75	
3.2- مظاهر الفساد في قواعد التداولية لعلم المنطق.....75	
1.3.2- قاعدة الاختيار.....76-75	
2.3.2- قاعدة الائتثار.....77-76	
3.3.2- قاعدة الاعتبار.....78-77	
4.2- مظاهر الإخلال بالركن اللغوي.....79-78	
1.4.2- قاعدة الإعجاز.....89-79	
2.4.2- قاعدة الانجاز.....81-79	
3.4.2- قاعدة الإيجاز.....82-81	
3.4.2- مظاهر الفساد المنطقي في قواعد الركن العقدي.....86-83	

- 5.2- مظاهر الفساد المنطقي في قاعدة الاتساع.....83
- 1.5.2- مظاهر الفساد في قاعدة الانتفاع.....83-84
- 2.5.2- مظاهر الفساد المنطقي في قاعدة الإلتباع.....85-86
- 03- ممارسة التقريب للمنطق اليوناني بالاستعمال والاشتغال والإعمال-ابن حزم**
- أنموذجاً، الغزالي، ابن رشد، نماذج تطبيقية-..... 86-99**
- 1.3- ممارسة التقريب اللغوي للمنطق اليوناني عند ابن حزم.....86-88
- 2.3- ممارسة التقريب العقدي للمنطق اليوناني بواسطة تسديده بالاشتغال-الغزالي
- أنموذجاً-..... 89-94
- 3.3- ممارسة التقريب المعرفي للمنطق بواسطة تسديده بالإعمال-ابن تيمية
- أنموذجاً-..... 94-98
- 04- ممارسة التقريب التداولي لعلم الأخلاق اليوناني.....99-126**
- 1.4- الوصف التجريدي لعلم الأخلاق اليوناني..... 99
- 1.1.4- الجهة المنهجية النظرية..... 100
- 2.1.4- الجهة المنهجية التجريدية..... 100-101
- 3.1.4-إبطال دعوى ضعف العناية التراثية بعلم الأخلاق.....102-105
- 1.3.1.4- صلة الشريعة الإسلامية بالأخلاق.....102
- 2.3.1.4- خصوصية الأخلاقيات الإسلامية..... 102-103
- 3.3.1.4- الكليات الأخلاقية الفطرية.....103
- 2.4- آليات التقريب اللغوي وجلب الاستعمال للمفاهيم الأخلاقية
- اليونانية.....105-113
- 1.2.4- صلة المعنى الاصطلاحي بالمعنى اللغوي..... 106-108
- 2.2.4- مبدأ الاستعمال والمفاهيم الأخلاقية اليونانية.....108-113

3.4- آليات التقريب العقدي وجلب الاشتغال للأحكام الأخلاقية اليونانية.....114-121
1.3.4- اتحاد مفهوم المدينة مع مفهوم السياسة.....114
2.3.4- مبدأ الاشتغال والأحكام الأخلاقية اليونانية..... 115-120
4.4- آليات التقريب المعرفي وجلب الإعمال للمعرفة الأخلاقية اليونانية.....121-126
1.4.4- اتحاد معنى العقل ومعنى اللغة.....121-122
2.4.4- مبدأ الإعمال والأخلاق اليونانية.....123-126
خاتمة 133-137
ملحق 139-143
الفهارس.....145-152
قائمة المصادر والمراجع.....153-156
ملخص البحث.....157-158

قائمة المصادر والمراجع

* القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

❖ مكتبة البحث

01-أساس البلاغة، أبو قاسم جار الله بن عمر بن أحمد الزمخشري، تح: محمد باسل، دار الكتب العلمية، (د.ط)، 1988، ج:1.

02-الإسلام والتجديد، زاكي ميلاد، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، (د.ط)، (د.ت).

03-الأفق التداولي للمصطلح الفلسفي، محمد حمزة إبراهيم، مجلة فصلية محكمة، عدد يختص بالبحوث المشاركة في وقائع مؤتمر العميد العلمي العالمي الثاني، 1435هـ-2014م، قسم علوم القرآن، كلية الدراسات القرآنية، جامعة بابل، ج:1.

04-التأويل وقراءة التراث في مشروع طه عبد الرحمن، (أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في اللغات)، سليمة جلال، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2016-2017.

05-تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، المركز الثقافي، العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط:2، (د.ت).

06-التراث عند طه عبد الرحمن، أحمد كروم، المؤسسة العربية للفكر والإبداع، بيروت، لبنان، ط:1، 2018.

07-التقريب التداولي أو في آلية الأسلمة عند طه عبد الرحمن، عصام بوشربة-تقريب علم الأخلاق اليوناني نموذجاً-، عصام بوشربة، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، مجلة الباحث، العدد:17.

- 08-التواصل والحجاج، طه عبد الرحمن، سلسلة الدروس الافتتاحية، مطبعة المعارف الجديدة، كلية الآداب واللغات، الرباط، 1994.
- 09-جدل الفلسفة العربية بين محمد عابد الجابري وطه عبد الرحمن البحث اللغوي أنموذجاً، محمد همام، المركز الثقافي العربي، لبنان، بيروت، ط:1، 2013.
- 10-حوارات من أجل المستقبل، طه عبد الرحمن، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، لبنان، ط:1، 2011.
- 11- الدلالة المصطلحية للتداخلية وموقعها في قراءة التراث عند الدكتور طه عبد الرحمن، محمد بنعمر، مركز الإنماء للبحوث والدراسات، وجدة، المغرب، (د.ط)، 2011.
- 12-روح الحداثة -مدخل إلى تأسيس الحداثة الإسلامية- طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط:1، 2006.
- 13-سؤال العمل، (بحث عن الأصول العملية في الفكر والعلم)، طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط:1، 2012.
- 14-طه عبد الرحمن(قراءة في مشروع الفكري)، إبراهيم مشروح، مكتبة مؤمن قريش، بيروت، لبنان، ط:1، 2009.
- 15-العمل الديني وتجديد العقل، طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي، الرباط، المغرب، ط:2، 1997.
- 16- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:1، 2003.
- 17- فلسفة التواصل في الفكر العربي المعاصر، طه عبد الرحمن وناصر بين القومية والكونية، جلول مقورة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط:1، 2014.

18- في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، طه عبد الرحمن، الدار البيضاء، المغرب، ط:2، 2000.

19- في التواصل التكاملي(فصول من التناظر بين الفكر العربي والفكر الغربي) العياشي ادراوي، دار الأمان، الرباط، المغرب، ط:1، 2014.

20- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد علي التوهامي، تح: رفيق العجم، علي دحروج، مكتبة لبنان، ط:1، 1996، مج:2.

21- اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي، الرباط، المغرب، ط:1، 1998.

22- لسانيات التداولية في الخطاب القانوني، مرتضى جبار كاظم، دار الأمان، بيروت، لبنان، ط:1، 2015.

23- مدخل إلى فكر طه عبد الرحمن، ربيع حمو، المؤسسة العربية للفكر والإبداع، بيروت، لبنان، ط:1، 2019.

24- مشروع الفلسفي لطه عبد الرحمن، دالي زهية، مخبر الأبعاد القيمية للتحويلات بالجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

25- مفهوم المجال التداولي في المشروع العلمي لطه عبد الرحمن - دراسة في جدل التداول والتقريب - محمد همام، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط، قسم العلوم الإنسانية والفلسفة.

26- مقاييس اللغة، ابن فارس، تح: عبد السلام هارون، دار الجيل، ط:2، 1991، ج:2.

27- المكون التداولي في النظرية اللسانية العربية، ظاهرة الاستلزام التخاطبي أنموذجاً، ليلي كادة، بلقاسم دفة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم اللسان العربي، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب واللغات، جامعة الحاج لخضر - باتنة -، (د.ت).

28- مواقف من التراث العربي الإسلامي، جميل حمداوي، مجلة الإصلاح، العدد الرابع، جويلية، 2005.

39- نقد التراث (العرب والحداثة 3)، عبد الإله بلقزيز، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط:1، 2014.

ملخص البحث

توجه طه عبد الرحمن بعد اطلاعه على المنهجية المتخذة في تقويم التراث الإسلامي العربي، والتي كانت منهجية مستقاة من تراث غير إسلامي وغير عربي، نزلت على التراث تنزيلا متغافلا لخصوصيته، ومتجاهلا لخصوصية المجال التداولي، وخصوصية المفاهيم والمضامين التي أنشأته، وما هو معلوم أن لكل أمة مجالها التداولي الخاص بها؛ والذي بمراعاته تحافظ على أصالة تراثها، توصل طه عبد الرحمن عملية أسماها بـ"التقريب التداولي للتراث" والتي تعمل على تكييف المنقول الوافد من غير مجال التداول العربي الإسلامي، تكييفاً وتمحيصاً، تصحيحاً وتقويماً، من خلال وصل المعرفة المنقولة بباقي المعارف الأصلية، ومناطق هذا الوصل يكون من جانبيين؛ الأول يدعى مصدر التقريب، وهو المنقولات الأجنبية، والثاني مقصد التقريب، وهو المجال التداول الأصلي؛ لذلك ارتبط مفهوم التقريب بـ"الوصل والنقل" بين عناصر المجال التداولي وهي: "العقيدة واللغة والمعرفة"، فانبى أصل التقريب على أركان ثلاث، وكل واحد منها يختص بوصل المنقول بوحدة من هذه العناصر، وهذه الأركان الثلاثة هي: ركن التشغيل العقدي والاختصار اللغوي والتهوين المعرفي.

Dr. Taha abed rah man after being informed of the methodology adapted in evaluating the Arab Islamic, and non-Arab heritage went down on the heritage in a disregarding, its privacy ignoring the privacy of the deliberative field and the privacy of the concepts, and contents established and what is known, that each nation has its own deliberative domain that Arab Islamic trade movement wish is part of the Arab Islamic trade is a process that has been developed to adapt the transfer of knowledge and from two sides .the first is called the source of approximation which is the foreign transforms, and the second is the original trading area. So the concept of approximation is linked to among the element of the area.